الجلسة الثانية بعد المائة

- **التاريخ** : الثلاثاء فاتح ربيع الأول 1420 (1999/06/15).
- **الرئاسة** : إدريس بسيط الخليفة الثاني لرئيس مجلس المستشارين.
- **التوقيت** : ثمان ساعات وعشر دقائق ابتداء من الساعة الخامسة مساء.
- **جدول الأعمال** : دراسة مشاريع الميزانيات الفرعية المرتبطة بلجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية وهي:

1. وزارة التجارة والصناعة
2. كتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية
3. وزارة السياحة
4. وزارة الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري
5. الميزانية الملحقة للمحافظة العقارية
6. وزارة الصيد البحري
7. وزارة المياه والغابات
8. قطاع التشغيل.

* * *

* **السيد رئيس الجلسة** :

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

السادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترم،

يواصل المجلس خلال هذه الجلسة دراسة مشاريع الميزانية الفرعية، ويتعلق الأمر بالميزانيات التي تدخل في اختصاص لجنة الفلاحة والشؤون الإقتصادية، الكلمة للسيد مقرر اللجنة فليتفضل.

* **السيد محمد الحدادي مقرر اللجنة** :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

يشرفني أن أقدم للمجلس الموقر التقارير التي أعدتها لجنة الفلاحة والشؤون الإقتصادية حول الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاصها، وهذه القطاعات هي كالتالي :

- الميزانية الفرعية لوزارة التجارة والصناعة.
- الميزانية الفرعية لكتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية.
- الميزانية الفرعية لوزارة السياحة.
- الميزانية الفرعية لوزارة الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري.
- الميزانية الملحقة للمحافظة العقارية.
- قطاع التشغيل.
- الميزانية الفرعية لوزارة الصيد البحري.
- الميزانية الفرعية لوزارة المياه والغابات.

وأغتنم هذه الفرصة لأتقدم بالشكر إلى السادة الوزراء على عروضهم المستفيضة، وأجوبتهم الصريحة على تساؤلات السادة المستشارين، كما أشكر السادة المستشارين على حضورهم المكثف ومساهمتهم في إغناء النقاش بتساؤلاتهم الموضوعية واقتراحاتهم البناءة، وأذكر السادة المستشارين أن النقاش مع السادة الوزراء ساده نوع من الصراحة المتبادلة بين الطرفين حكومة ومستشارين، مما أعطى للنقاش الجدية اللازمة، وأود خلال تقديم مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة الفلاحة والشؤون الإقتصادية أن أتطرق لبعض جوانب النقاش الذي ساد أثناء نقاش كل قطاع على حدى، وأحيل السادة المستشارين على تفاصيل المناقشة المضمنة في التقارير، فبالنسبة لقطاع الصناعة والتجارة تمت المطالبة بتوفير الأحياء والمناطق الصناعية وتفويتها للمستثمرين بأثمان مناسبة لتحفيزهم على الاستثمار، وكذا إحداث الشباك الوحيد للاستثمار، وتخفيض سعر

الفائدة ودعم وسائل تتبع الدولة لمجهود المنتجين، ومراقبة الجودة للمنتوج المغربي لجعله قادر على المنافسة الدولية، والإهتمام بالسوق الداخلي، وتخفيف الضغط الضريبي في مجال التجارة الداخلية، خصوصاً بالنسبة للتجار الصغار والمتوسطين، وأثير كذلك مشكل الخصاص العقاري الذي تعاني منه الوزارة لأن العقار هو الأرضية التي تمكن من إنشاء الأحياء والمناطق الصناعية.

أما بخصوص قطاع الصناعة التقليدية فقد ألح المتدخلون على ضرورة رفع المعاناة على هذا القطاع، وذلك بدعمه وفرض المراقبة على المواد الأولية لتكون جودتها في المستوى المطلوب، وكذلك إحداث أحياء صناعية خاصة بالقطاع، وتخفيض سعر الفوائد، ومراجعة الضرائب، وتحسين الوضعية الإجتماعية والإقتصادية للعاملين في القطاع، وطالبت بعض التدخلات بالإسراع بإصدار قانون تنظيم الحرف، وإعادة هيكلة الوزارة، وتنظيم مصالحها، وتحيين ميثاق الإستثمار وإصدار قانون استثمار خاص بقطاع الصناعة التقليدية.

وعند مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الفلاحة والتنمية القروية والميزانية الملحقة للمحافظة العقارية، تم التركيز على التنمية القروية، وإقامة البنيات التحتية في البادية، والإهتمام بالري ومده ليشمل بعض المناطق البورية، وكذا تخفيض سعر الگازوال المستعمل في الفلاحة وتشجيع تصدير المنتوج الفلاحي، وتنويع الأسواق الدولية، ومعالجة مديونية الفلاحين، وإعادة النظر في مؤسسة القرض الفلاحي حتى تكون في خدمة الفلاحة والفلاحيين.

أما بخصوص الصيد البحري فقد أثار بعض السادة المتدخلين الإتفاقية المبرمة مع السوق الأوربية المشتركة، واعتبروها منتهية في آخر هذه السنة، وتمت المطالبة بتوسيع التأمين البحري ليشمل الصيد التقليدي، ووضع سياسة فاعلة لتشجيع التسويق الداخلي للمنتوج البحري، وأشانوا بتطوير آليات المراقبة عبر الأقمار الإصطناعية.

وعندما فتح باب المناقشة حول قطاع التشغيل، ركز معظم السادة المستشارين على أهمية هذا القطاع على مستوى الاستقرار الإجتماعي في البلاد، وعلى ضرورة تحقيق تضامن وطني، والإسراع بإصدار مدونة الشغل، واتخاذ الإجراءات والتدابير العملية لحل معضلة البطالة التي باتت تقلق الجميع، مع اتخاذ الإجراءات الضرورية الكفيلة بتحريك الإقتصاد الوطني، وإنعاش تشجيع المقاولات على امتصاص البطالة، كما ألحوا على ضرورة دعم صندوق التشغيل الذاتي والرفع من موارده واعتماداته.

أما بخصوص الإجتماع المتعلق بدراسة الميزانية الفرعية لوزارة الطاقة والمعادن، تناول السادة المتدخلون الكهربة القروية وارتفاع سعر الطاقة الكهربائية المنزلية، والمستعملة في القطاع الفلاحي، وكذا مشاكل القطاع المنجمي والوكالة الوطنية التابعة للوزارة، وطالبوا بمعرفة الخريطة الجيولوجية ومعرفة المقاييس التي خضعت لها عند الإنجاز.

أما بخصوص قطاع المياه والغابات، فقد استأثر اهتمام السادة المستشارين بالعنصر البشري الذي يعطي النفس الحيوي لهذا القطاع، مطالبين إلى الحراس الغابويين كبير اهتمامهم وتحسين أوضاعهم الإجتماعية، ومدهم بالوسائل المادية الكفيلة بتمكينهم من المحافظة على الغابة كثروة وطنية، وإعادة النظر في دفتر التحملات الغابوية، وأكدوا على ضرورة الإسراع في إصدار القوانين المتعلقة بهذا القطاع، وتطبيقها التطبيق الأمثل، وقد أشاد بعض السادة المستشارين بسياسة الباب المفتوح التي تنهجها الوزارة، وألحوا في هذا الجانب على متابعة المزيد من الحوار بين الوزارة والفاعلين بغية إيجاد صيغ تنظيمية مهنية ملائمة للقطاع، وأبديت بعض الملاحظات حول البرنامج الوطني للتشجير والمشاكل المرتبطة به.

أما بخصوص قطاع السياحة طالب السادة المستشارين إيلاء الأهمية لهذا القطاع نظراً لعائده الإقتصادي على الميزان التجاري المغربي ومساهمته في تنشيط الحركة الإقتصادية، وجلب العملة الصعبة، وتم التأكيد في هذا الجانب على ضرورة الإسراع في إحداث غرف مهنية خاصة بهذا القطاع للسير نحو الأهداف المتوخاة منه.

تلكم السادة المستشارين فقط بعض النقط المختصرة حول مناقشة القطاعات التي تدارستها اللجنة، وسيجد السادة المستشارون المحترمون تفاصيل المناقشات التي دارت حول مشاريع الميزانيات الفرعية، وأجوبة السادة الوزراء على كل التساؤلات المطروحة في هذا الشأن.

وفي أعقاب تلك الإجتماعات تم التصويت على مشاريع الميزانيات التي تدخل في اختصاص هذه اللجنة، وأعرض على حضراتكم فيما يلي نتائج التصويت :

الميزانيات :

- وزارة التجارة والصناعة :

الموافقون : 14

المعارضون : 4

الممتنعون : 1

- الوزارة المكلفة بالصيد البحري :

الموافقون : 14

المعارضون : 4

الممتنعون : 1

- كتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية :

الموافقون : 14

المعارضون : 4

الممتنعون : 1

- وزارة الفلاحة والتنمية الإجتماعية :

الموافقون : 16

المعارضون : 4

الممتنعون : 1

- وزارة السياحة :

الموافقون : 16

المعارضون : 4

الممتنعون : 1

- وزارة الطاقة والمعادن :

الموافقون : 16

المعارضون : 4

الممتنعون : 1

- الوزارة المكلفة بالمياه والغابات :

الموافقون : 16

المعارضون : 4

الممتنعون : 1

- وزارة التنمية الإجتماعية والتضامن والتشغيل والتكوين المهني، هذه الميزانية تكتفي اللجنة بدراسة قطاع التشغيل والتصويت يتم داخل لجنة الفلاحة،

وشكراً السيد الرئيس.

* <u>السيد رئيس الجلسة</u> :

شكراً السيد المقرر.

أعطي الكلمة لأول متدخل في القائمة المستشار المحترم السيد أحمد الشرقاوي.

* <u>المستشار السيد أحمد الشرقاوي</u> :

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيد المرسلين وآله وصحبه

السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمين،

الإخواني المستشارين المحترمين،

تتيح لنا مناسبة عرض ميزانية وزارة الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري على أنظار مجلسنا الموقر، وفي هذه الجلسة العامة فرصة طيبة لمناقشة مختلف القضايا المرتبطة بهذا القطاع البالغ الأهمية، وذلك عبر تقديم اقتراحاتنا وملاحظاتنا التي نأمل أن تأخذها الحكومة بعين الإعتبار سواء عند تنفيذ مقتضيات هذه الميزانية أو في برامجها المستقبلية الرامية إلى

الدفع بهذا القطاع إلى الأمام، وذلك تثبيتاً لدعائم الديموقراطية، وترسيخ مبدأ الحوار والتشاور القائمين بين الحكومة ومجلس المستشارين تحت القيادة السامية لصاحب الجلالة الملك الحسن الثاني أدام الله عزه ونصره.

يعتبر قطاع الفلاحة قطاعا استراتيجياً وحيوياً بالنسبة للاقتصاد الوطني، وتكمن أهميته في اعتماد البلاد عليه من أجل ضمان الأمن الغذائي وتوفير الشغل لأكثر من 70% من السكان القرويين النشيطين، وفي مكانته الأساسية من بين صادراتنا الفلاحية، وفي دوره كذلك في تموين عدد وافر من الوحدات الصناعية.

وأود في البداية أن أشكر السيد الوزير على العرض القيم الذي تقدم به أمام السادة المستشارين أعضاء اللجنة، والذي يمتاز بمنهجيته العلمية وتماسك موضوعه والذي ينم أيضاً عن إدراك وإحاطة شاملة لملف الفلاحة ببلادنا، والمشاكل والصعوبات التي تعترضها والتحديات التي علينا جميعاً أن نتجند من أجل التغلب عليها، نتيجة ما يعرفه المناخ الدولي من تحديات العولمة من جهة، وشراسة المنافسة الدولية التي لامكان من الآن في الخريطة الدولية لمن لايأخذ بأسباب مجابهتها عبر الجودة ودعم وسائل الإنتاج من جهة أخرى.

إن الفلاحة بالمغرب كمثيلاتها بالعالم ترتكز على خمس عوامل رئيسية تتحكم في تنميتها أو اضمحلالها حسب الظروف الطبيعية التي تتغير من قطر إلى قطر، وحسب التدخلات التي يتحكم فيها الإنسان، والتي تخضع لمستوى التقدم المهني والتقني الذي يعمل به كل فلاح، وهذه العوامل الخمس هي :

أولاً : البيئة الطبيعة التي تنمو في إطارها الزراعة والماشية، ولاسيما المناخ الجوي وتقلباته التي تأثر إما إيجابياً أو سلبياً على نمو الزراعة الطبيعي، وبالتالي على المحصول الزراعي وجودته.

ثانياً : العامل البشري الذي يتحكم في وسائل الإنتاج، حسب رغبته وإمكانيته المادية، ومؤهلاته المهنية.

ثالثاً : التقنيات الفلاحية التي هي في تطور مستمر، والتي غاياتها إشباع حاجيات الموطنين بالزيادة في الإنتاج أكثر فأكثر تمشياً مع الزيادة في النمو الديموغرافي.

رابعاً : أحكام السوق الداخلي والسوق الخارجي.

خامساً : البرامج الحكومية التي تحددها عادة الخطوط العريضة التي يستوجب على الفلاح أن ينتج في إطارها قصد الوصول ألى أهداف معينة تدخل عادة في الاستراتيجية الغذائية الخاصة ثم الزراعية عامة للدولة المنتجة.

إن هذه العوامل الرئيسية، دون إغفال تأثير عوامل الإنتاج الأخرى كالقروض والتشجيعات المالية والإرشاد والتأطير، تتداخل فيما بينها وهذا التداخل ما بين ما هو طبيعي وما هو بشري له تأثير كبير على فلاحتنا ومردوديتها، وهنا يكمن دور الدولة في التنسيق والتوجيه.

وفي إطار مخطط يراعي التوازنات العامة، ويكيف الإمكانيات الموجودة والمتاحة ويجمدها لبلوغ الأهداف.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمين،

إخواني المستشارين،

إن هذه الرؤيا الشمولية وما عبرتم عنه في مواضيع مختلفة من عرضكم، والتي يتفق معكم التجمع الوطني للأحرار في مختلف محاورها، تجنبنا في العديد من الخوض في مختلف معوقات فلاحتنا، والتي يبقى أهمها الأخذ بعين الإعتبار التقلبات المناخية التي تطبع بلدنا والتي جعلته يتسم بالجفاف الكلي أو الجزئي وهذا معطاً له أهميته أثناء وضع المخطط، وبناءاً عليه فإنني سأركز في تدخل في النقط التالية :

السيد الرئيس،

في مجال الإرشاد والبحث الزراعي أصبح من الضروري لمواكبة التقنيات العالمية الحديثة وامتلاكها، ومسايرة مستلزمات الفلاحة العصرية، أن تولي الدولة مزيداً من العناية والاهتمام من أجل نقل هذه المعرفة وإيصالها بجميع الوسائل إلى الفلاحين عبر

مراكز الإرشاد الفلاحي المتواجدة فوق مجموع التراب الوطني، والعمل على تأطير الفلاحين في ضيعاتهم من أجل رفع المردودية وتحسين الإنتاج، ولايمكن لأطر الإرشاد الفلاحي أن يقوموا بذلك إلا إذا عملت الدولة على إعادة تكوينهم وتدريبهم باستمرار حتى يكونوا على إطلاع ومعرفة بمستجدات البحث الزراعي، خاصة وأن العلاقة عضوية بين البحث الزراعي والتكوين والإرشاد من أجل التنسيق وتظافر الجهود لرفع المستوى التقني للفلاحين المغاربة.

إن المغرب وللحمد لله يتوفر على ثروة حيوانية متنوعة ومهمة وهي تساهم وبشكل فعال في توفير الأمن الغذائي، وتنشيط الصناعة الفلاحية وتحسن مدخول الفلاحين، وإذا كانت الدولة قد قامت بمجهودات جبارة لتحسين مردودية القطيع والإعتناء به وتطوير أساليب النسل فإنه لازال ينتظر منها الشيء الكثير، خاصة وأن تربية الماشية تعتبر بنك الفلاح أيام الشدة وأيام الجفاف، ومن تم كان الفلاح المغربي ومنذ القديم يكد ويجتهد من أجل رعاية قطيعه، وعليه يبقى مشكل التغدية عقبة أساسية ورئيسية تحول دون الاستغلال الجيد للمؤهلات الإنتاجية للماشية، إذ أن غالبية المربين مازالوا يستعملون الطرق التقليدية لتغدية قطيعهم أمام غياب في بعض الأحيان لتدخل الدول قصد تمكينهم من الأعلاف والأعلاف المركبة.

ونظراً لأهمية المراعي في تغطية نسبة مهمة من الحاجيات الغذائية للماشية فإن الدولة مطالبة بحمايتها من الرعي المفرط، وبتحسين غطائها النباتي بالأصناف التي تتلائم وظروفها المناخية.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

لقد كان وعي المغرب عميقاً بقيمة الماء كمصدر للحياة أولاً، وكعنصر أساسي للفلاحة قوية ومزدهرة ومن هذا المنطلق ومنذ اعتلائه عرش أسلافه الكرام الميامين حرص صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني أدام الله عزه ونصره على سقي المليون هكتار وجعله هدفاً ركب من أجل الوصول إليه نهج سياسة بناء السدود الكبرى في مختلف ربوع مملكتنا السعيدة، وقد أظهرت عبقرية هذه الفكرة وقيمتها في دعم الفلاحة بعد نظر جلالته في كون الدولة لا تستطيع تغذية نفسها وأبنائها لاتهنئ بالعيش الكريم وبالحياة الآمنة المطمئنة، كما كان حرص جلالته عميقاً في وضع سياسة حكيمة وناجعة للتحكم في المياه وكيفية استعماله.

وللتجمع الوطني للأحرار الذي يستمد أفكاره ومبادئه من أفكار صاحب الجلالة نصره وأيده يجعل من بين اهتماماته الكبرى مواصلة مشروعات التنمية المائية، وذلك عن طريق متابعة بناء السدود الكبرى والمتوسطة والصغرى والتلية، والبحث عن المياه الجوفية، والعمل على استخدام المياه في الشبه الصالحة للري، وخصوصاً في المناطق الجنوبية ليتمكن المغرب من سقي عشرات الآلاف من الهكتارات الصالحة للزراعة، كما نلح على ضرورة وضع استراتيجية في مجال تدبير المياه تكون منسجمة ودقيقة، وقائمة على المنهج العلمي والبحث التكنولوجي، كما يجب على الدولة أن تضع سياسة محكمة لاستغلال الآلاف الأمطار المكعبة إن لم نقل ملايين الأمطار المكعبة من المياه التي لاتستفيذ منها والتي تذهب إلى البحر.

وإذا كان حسن تدبير واستعمال المياه يبقى في الأخير مسؤولية المواطن، والذي يجب أن يصبح تربية وسلوكاً فإن من واجب الدولة أن تقف بجانب الفلاح، وأن تدعمه مادياً ومعنوياً من أجل التنقيب عن المياه الجوفية المخصصة للأغراض الفلاحية.

كما ندعوا كذلك وزارة الفلاحة إلى ضرورة إعادة النظر في المقاييس المعتمدة في توزيع ماء السقي حتى تكون هذه المقاييس مبنية على العدل والمساواة ومراعاة المردودية.

كما نلح على ضرورة تكييف جيد للأدوات التشريعية والتنظيمية المتعلقة باستعمال الماء لنتمكن من ضبط كيفية التعامل مع هذه الثروة في الحاضر والمستقبل بكيفية عقلانية ومستمرة لأن مشكلة الماء لايجب أن تثار فقط عندما تلوح بوادر الجفاف.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

تعتبر إشكالية معالجة مديونية الفلاحين من ضمن معوقات فلاحتنا، والتي تستدعي تدخلاً عاجلاً قصد إيجاد حلول جذرية لها، خاصة وأن الفلاح المغربي أصبح يعاني من آثارها السلبية التي غدت تهدد مستقبله وتقضي على كل أمل له في محاولة تجاوزها، ويتمثل ذلك بصفة أساسية في الفوائد المترتبة على كاهل الفلاحين نتيجة ديونهم اتجاه صندوق القرض الفلاحي، هذه الديون زادت الجدولة وإعادة الجدولة من حدتها وتضاعفت قيمتها مرات عديدة حتى أصبحت أكبر من قيمة الدين، ويساهم الجفاف المتكرر في عزل الفلاح عن أدائها.

وفي عرضكم السيد الوزير المقدم إلى عزم الحكومة على تطوير مؤسسة الصندوق القرض الفلاحي والارتقاء به إلى مؤسسة بنكية تخضع لمقاييس المنافسة الجاري بها العمل في هذا الإطار، كما تطرقتم إلى التسهيلات التي تم اتخاذها لحل هذه الإشكالية والمتمثلة في تخفيض نسبة الفائدة تقدر بـ 5% لصالح صغار الفلاحين، و1% الكبار منهم.

وهذه التدابير تدفعنا إلى وضع تساؤلات واقتراحات تساهم من خلالها في إيجاد حلول منصفة، ونطرحها من خلالها أيضاً هموم الفلاحين الذين تشرف بتمثيلهم داخل هذه القبة المحترمة ودفاعي عن مصالحهم التي تتقاطع في مجملها ومصالح البلاد العليا :

أولاً : فاقتراح الرفع من تخفيض نسبة الفائدة لصالح ما أسميتموه بكبار الفلاحين خاصة وأن بينهم بارز في دعم الاقتصاد الوطني وتطوير الفلاحة، وعلى عاتقهم تقع آثار السلبيات التي يخلفها الجفاف، كما أنهم يعتبرون العمود الفقري لدعم وتطوير قطاع الفلاحة ببلادنا هذا لايعني بطبيعة الحال إهمال الفلاحين الصغار الذي لاينكر أحد أهمية مساهمتهم الفعالة في تطوير النسيج الفلاحي ببلادنا، وتثبيت الحياة بالبادية.

ثانياً : هل تم الأخذ بعين الإعتبار المحيط الإجتماعي للفلاحين أثناء التفكير في الإنتقال بهذه المؤسسة إلى قطاع بنكي؟ وهل هياكل هذه المؤسسة مؤهلة للخوض بها في هذا المجال الذي يخضع أساساً لعامل المنافسة والتقلبات المصرفية العالمية؟ وذلك حفاظاً على مصالح الفلاحين والفلاحة ببلادنا.

إن موضوع القرض الفلاحي السيد الوزير يثير ويكل صدق واهتمام كل الفلاحين، ويشكل عائقاً في وجههم، ونحن على يقين تاماً بما نعرف فيكم من حزم وعزم، وتتبع بقيق لهذا الملف من أنكم ستجدون الصيغة المناسبة والطريقة المثلى لحله في إطار يخدم ويصون مصالح كل الأطراف.

وفي الختام لايسعنا إلا أن نعبر لكم عن مساندتنا لمشروع هذه الميزانية، وإننا سنتعامل معها بالإيجاب، والسلام عليكم ورحمة الله على التباعكم، شكراً جزيلاً.

* السيد رئيس الجلسة :

الكلمة للمستشار المحترم السيد محمد الحدادي.

* المستشار السيد محمد الحدادي :

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

السيد الرئيس،

إخواني المستشارين،

السادة الوزراء،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار في إطار مناقشة ميزانية وزارة الفلاحة والتنمية القروية برسم السنة المالية 2000/1999، وذلك من أجل تعميق الحوار والتشاور الحقيقيين بين الحكومة والبرلمان، ونتوخاهما أن يكونا أرضية البحث المستمر عن المصلحة العامة للبلاد وخدمة الوطن.

إن قطاع الفلاحة ببلادنا يعتبر من القطاعات الأساسية والركيزة المهمة للاقتصاد الوطني نظراً لما يدره على الخزينة العامة للدولة من عملة صعبة، وما يحققه من رواج اقتصادي وخلق فرص الشغل، وتثبيت الحياة بالبادية والتي تعتبر هدفاً أساسياً، وعنصراً استراتيجياً نسعى جاهدين للوصول إليه.

لمناقشة ميزانية الفلاحة من خلال الأرقام والمعطيات الجديدة تأخذنا لطرح أفكار واستعراض حصيلة كل المشاكل والصعوبات التي تعاني منها الفلاحة ببلادنا، كما تلزمنا في تحليلنا بأن نسعى إلى التوفيق بين الواقع والإمكانيات المادية والطموحات الإقتصادية والإجتماعية التي تحدونا جميعاً كمسؤولين ومهتمين بالمادة.

ولايخفى على أحد أن لهذا القطاع مكانة هامة وعنصر رئيسي في تنمية المغرب، واستقرار اقتصاده، وتوفير كل أسباب العيش الكريم لساكنة العالم القروي الذي يعاني من اختلالات كبرى، ومعالجة إشكالياته بخطى ثابتة عن طريق الرفع من التجهيزات العمومية في المجالات الضرورية، بحيث يستلزم إعطاءه أولوية في البرامج والتطبيق حتى لايبقى الإهتمام بالعالم القروي مادة تشتغل الاستهلاك في فترة الإنتخابات.

إن ما يمكن ملاحظته على القانون المالي 2000/99 هو ضعف الغلاف المخصص لهذا القطاع الهام خصوصاً فيما يتعلق بالتجهيز والذي يحدد في 2.018 مليار درهم إضافة إلى 885 مليون درهم برسم الحسابات الخصوصية ونفقات الاستثمار التي تحدد البرنامج الوطني للري، وتغطية الإستغلال الفلاحي للأراضي البور، مع تشجيع الاستثمار الخاص في الميدان الزراعي الشيء الذي يؤثر على تنفيذ البرامج المرصدة لهذا القطاع.

حقيقة كانت ميزانية 1999/1998 ميزانية انتقالية والميزانية الحالية إذا اعتبرناها إرتقائية رغم كون المشروع الحالي جاء في ظرفية تطبعها الإكراهات وبؤثرات محلية وعالمية إذ تلمس ضعف نمو الناتج الداخلي الخام برسم 1999 نتيجة التقلبات المناخية الموسم الفلاحي 1999/1998، إلا أننا نطالب من هذه الثقافة التقنية أن تكون شديدة الارتباط والواقع والمواطنين وهادفة إلى تحقيق الأهداف نتيجة التقلبات المناخية للموسم الفلاحي، إلا أننا نطالب من هذه الثقافة التقنية أن تكون شديدة الإرتباط بالواقع والمواطنين وهادفة إلى تحقيق الأهداف والبرامج المعبر عنها، كما نطالب في نفس الوقت بأن تكون الميزانية المرصودة لقطاع الفلاحة والتنمية القروية آلية قادرة على تمكين القطاع من تجاوز التحديات الكبرى، وفي مستوى الدخول في المناخ العولمي، والتصدي والوقوف أمام التطورات الإقتصادية العالمية كالعولمة والمنافسة الحرة خصوصاً وأننا نتوفر على مؤهلات وإمكانيات تمكننا من هذا التحدي.

إذ نسجل في هذا الباب الزيادة الملموسة في موارد الصندوق الغابوي والرعاية في عملية قصد إنجاح عملية التشجير، والتي حددت في 441.8 مليون درهم.

أما فيما يتعلق بالإرشاد والبحث الزراعي وإستصلاح الأراضي فقد نال مفروض علينا مواكبة وتعميم التقنيات العالمية والحديثة، والدفع بعصرنة الفلاحة، بحيث أصبح لزاماً على الحكومة أن تفكر في جميع الوسائل الفعالة من أجل استرداد وتعميم الأفكار العلمية، كما أن لعالم إستصلاح الأراضي دوراً هاماً في تنمية الإنتاج الوطني وتطويره وتجليب الميزانيات العامة تكاليف الإستيراد من العملة الصعبة من أجل إنشاء أنوية النشاط الإقتصادي، وتسهيل تولته من أجل الرفع من مستوى العيش، وإنعاش وتحديث محيط الحياة للسكان القرويين، لاسيما الفحاص والرفع المعاناة من العالم القروي، وتشجيع الإستثمار وعندما نتكلم عن الفلاحة فإننا نشمل في كلامنا الثروة الحيوانية، هذا الرصيد الهام الذي بدوره لايمكن في وضعه الحالي الاستمرار في نشاطه، إن الثروة الحيوانية في أمس الحاجة إلى العناية الكبيرة من تحسين النسل وتطوير أساليبه، والنهوض بالمربين والكسابة إلى تجاوز التقنية التقليدية عبر المراعي الضيقة، واعتماد أساليب التقنية العصرية كالأعلاف المركبة وتوفير وتنظيم المراعي، كما تجدر الإشارة إلى العناية البيطرية بقطيع الماشية، وبرنامج عام ومتكامل بجميع مناطق البلاد مع التشديد على

جودته ونجاعته نظراً لكون هذا القطاع يشكل دعامة أساسية لتمويل الفلاح واستمرار نشاطه الفلاحي.

وأود في البداية أن أسجل ملاحظة أساسية تتمثل في الحصيلة الإيجابية لسنة من العمل الجدي والمتواصل للسياسة الحكومية في هذا المجال، ويتمثل ذلك وبشكل واضح في :

أولاً : متابعة إنجاز البرنامج الوطني للري، الذي من المنتظر أن تصل نسبة الإنجاز عند نهاية السنة المالية الحالية منه إلى 91% فيما يتعلق بالسقي الصغير والمتوسط.

ثانياً : كما نسجل إيجابية الاستثمار في المناطق البورية في إطار الشراكة الفعلية مع المستفيدين.

ثالثاً : دعم التنمية الفلاحية، وتقوية سلسلة الإنتاج.

رابعاً : التعليم الفلاحي، والبحث العلمي، ونقل التكنولوجيا.

ولاشك السيد الوزير أن المرحلة دقيقة ودقيقة جداً، وضرورة تدخل الدولة قصد مساعدة الفلاح المنتج أصبح ضرورياً لتأهيليه وتأهيل فلاحتنا إلى هذه المرحلة الجديدة والحاسمة، إذ لايعقل أن تظل المساعدات التي تمنحها الدولة على مستوى النقل الجوي مستقرة في النسب المعروفة والمذكورة في عرضكم، كما لايعقل أن تبقى نسب المساعدات الممنوحة لفائدة محطة التعبئة ووحدات التصبير ووحدات التبريد في حدود 10% إلى 15%، وأنتم تعلمون معالي الوزير أن هذه المساعدات التنظيمية واللوجيستيكية تلعب دوراً كبيراً في دعم وتطوير فلاحتنا، وتساهم بشكل فعال في وقوف صادراتنا وقدرتها على المنافسة الدولية.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

لقد جاء القانون المالي لبرنامج للتجهيزات الأساسية للعالم القروي من تزويده بالماء الصالح للشرب في برنامج زمني يحدد في 2005/95، والكهربة القروية التي ستغطي 1500 مركز وقرية، وصولاً إلى التغطية الكلية في أفق 2006 كما في عرضكم.

ومشروع إنجاز 11222 كيلومتير من الطرق والمسالك على مدى 8 سنوات هذا البرنامج الذي أصبح مثار اهتمام كبير لساكنة العالم القروي الذي يتطلع إلى خطوات تنفيذه وتقليص مدة زمنه وتنفيذه تنفيذاً شمولياً دون تراجع مهما كانت ظروف الأحوال، ولاتفوتني الفرصة للدعوة إلى ضرورة مواصلته، وتفعيل كل مشروعات التنمية المائية، وسن استراتيجية هادفة في هذا المجال لما لها من دور أساسي في النشاط الفلاحي الذي أصبح ضرورياً عليه الوعي والتفكير والمساهمة بجدية في استعمال هذه المادة الحيوية، وتجدر الإشارة في هذا الباب إلى ضرورة التفكير في الآليات التشريعية والتنظيمية للماء حقيقة أن هناك إشارة في هذا الباب، لكنها غير كافية ولابد بالتنسيق بين وزارتي التجهيز والفلاحة من أجل تحديد الحاجيات الخاصة بإصلاح وترميم وإنشاء السدود. هذه الخزانات المائية التي ما فتئ مولانا أمير المومنين ينادي بها في كل محفل ومناسبة والذي أثبت الزمان نجاعتها.

إن تحقيق الإكتفاء الذاتي رهين ببرنامج هادفاً واستراتيجية مدروسة تخلصنا بنا إلى ربح الرهان، وذلك طبعاً بتوفير المناخ وتحسين وسائل الإنتاج وتأهيل الضيعات الفلاحية النموذجية صغيرة كانت أو متوسطة، وحل إشكالية الأراضي المسترجعة، وتصفية ملفاتها، ومراجعة وضعية أراضي الجموع ضمان الاستغلال الحقيق والكلي للأراضي الصالحة وتقوية الإنتاج، وحتى نتمكن من إجتياز العوائق وتقديم تصورات عملية وعلمية للقطاع ووصولاً للأهداف ودعم التنمية الشاملة يجدر بنا الإلتفات إلى اللامركزية ودورها الرائد في التنمية، وإشراك الفعاليات المهتمة وذلك عن طريق تفعيل دور الغرف الفلاحية، وإحاطتها بترسانة تشريعية تمكنها من ممارسة مهامها بنوع من الشمولية وتوفير موارد قارة لها حتى تتمكن من خلق مناخ يطبعه الخلق والإبتكار والثقة بين جميع الفاعلين والمهتمين، والخروج بها من وضعها الاستشاري إلى وضع تقريري يمكنها من التحكم في التنمية والتأطير، وفي هذا الصدد نأكد على إصلاح الفضاء التشريعي والتنظيمي لكل المجالات والمؤسسات ذات الارتباط الوطيد بالقطاع

الفلاحي حتى تتحمل مسؤوليتها بوضوح تام ودون تسرع هذا إضافة إلى المشاكل التي تلف علاقات الفلاح بمكتب التسويق والتصدير، والتي تحد من فرص التعامل مع الخارج والاستثمار الداخلي وتشوه العلاقات مع الفلاح.

إن الحكومة إلتزمت بإعطاء عناية وأولوية خاصة بالفلاحة بإعتبارها قطاعاً استراتيجياً معول عليه في تحقيق الأمن الغذائي، وتوفير الشغل للسكان النشيطين وامتصاص الفعاليات والخريجين والإخصائيين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

إننا ونحن نستعرض البعض من كل المشاكل التي يعاني منها القطاع الفلاحي، ونلتمس الحلول الضرورية والمستعجلة لاننكر مجهودات الحكومة ووعيها ومبادرتها من أجل إيجاد الحلول للقطاع، وتعاملها مع علله تعاملاً تطبعه الجرأة في اتخاذ المبادرة وتبين الصعاب، والأخذ بيده عن طريق رفع التحديات والجدية في تحقيق ما يتوخاه القطاع بإرادة صادقة وتخطيط يحدد الأولويات بنوع من المرونة أحياناً والجرأة أحياناً أخرى، إلا أنها لاترقى إلى مستوى آمال الفئة العريضة نظراً لهشاشتها.

إننا في التجمع الوطني للأحرار لنا طموح كبير وعزم قوي في معالجة إشكالية الفلاحة والعالم القروي بمنظور شمولي أفقي واجتماعي يسند على معطيات وأهداف ترقى بالقطاع إلى مستوى التحديات الكبرى عن طريق الكشف والمعالجة ورصد تصور لبرنامج قابل للإنجاز والتنفيذ على الأمد القريب أو المتوسط، بمصادقتنا على الميزانية لاتعني أن القطاع استوفى كل معطياته بحاجياته وأنه أصبح في وضع مريح ومؤهل تأهيلا يعطيه مناعة قوية تجعله في مستوى المنافسة والعولمة.

واتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي المفتوحة على إقامة منطقة أورومتوسطية للتبادل الحر سنة 2010 ويحصره اتجاه سلبيات الوضع الجهوي، وتأثير عوامله المتعددة والقوية، بل تأخذنا إلى المطالبة بصوت عالي بالإهتمام بهذا الفضاء الذي تقطنه 75% من سكان المغرب، كما ندعوا إلى إيقاف التدخلات الإرتجالية والأحادية الجانب في الواجهات وتوفير الطرق والماء الصالح للشرب، والكهرباء وتعميم التمدرس ومحاربة الأمية، وحقه في الصحة.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

نتمنى أن نقف مرة أخرى ونحن ننقل إرتياح الفلاح والقطاع بأكمله، ونستعرض الإنجازات الكبرى لأن التنمية الفلاحية رهينة بالتنمية القروية هذه الثنائية الحركة والتأثير والتي تضمن لنا تنمية إجتماعية تؤهل ساكنة العالم القروي للعيش الكريم خاصة والمواطنين عامة، وشكراً لكم والسلام عليكم ورحمة الله.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكراً للمستشار المحترم.

الكلمة للمستشار المحترم السيد إبراهيم الحب.

* **المستشار السيد إبراهيم الحب :**

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين،

إنه لشرف كبير أن أتناول الكلمة باسم فريق التجمع الوطني للأحرار لمناقشة الميزانية الفرعية لكتابة الدولة في الصناعة التقليدية للسنة المالية 2000/99.

وفي البداية وقبل الدخول في المناقشة الإعتمادات المخصصة لهذا القطاع لابد من التأكيد على دور الذي يقوم به في التشغيل والتصدير وتنشيط الحركة السياحية، ومساهمته في تكوين عدد

هام من الشباب العاطلين وإعداد لأنشطة المقاولات الصغرى والمتوسطة.

وإيماناً منا بأن حكومة صاحب الجلالة إنطلاقاً من برامجها الذي يهدف إلى إعطاء الأسبقية للإنعاش الإقتصادي، ودعم التنمية الإجتماعية ستعمل على تطبيق التدابير الواردة في تصريحها، وخاصة فيما يتعلق بقطاع الصناعة التقليدية الذي أصبح مطالباً بتعزيز مكتسباته بالبحث عن أسواق جديدة باعتماد سياسة للتصدير وتسويق المنتوج، وذلك بوضع برامج عمل استثمارية الشيء الذي يطلب دعماً مالياً مدروساً ومساعدةً مباشرةً لتجعل من منتوجنا التقليدي منتوجاً حضارياً في الأسواق الدولية، ليضمن الفرص المنافسة مع المنتوجات الدولية الأخرى هذه البرامج التي يجب أن تاخذ بعين الإعتبار الغلاف المالي المخصص لها برسم ميزانية قطاع الصناعة التقليدية للسنة المالية 2000/99، والذي يقدر بـ 15 مليون درهم هذا الغلاف المالي وإن كان لايستجيب لمتطلبات ولطموحات الساهرين والعاملين بقطاع الصناعة التقليدية فإنه على العكس من سابقه عرف ارتفاعاً سيمكنه من إنجاز بعض ما تضمنه برامج كتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية، والذي يشمل أربعة محاول هامة وهي :

أولاً : إحصاء الصناع التقليديين بالنسبة للمحور الأول والمتعلق بإحصاء الصناع التقليديين والمقاولات التي تشتغل في هذا المجال، فإننا نسجل بارتياح العمل الذي تقوم به كتابة الدولة، والمتعلق بإعداد التدابير ووضع استراتيجية للعمل بتعاون مع مديرية الإحصاء، وفي هذا الإطار نطالب وزارتنا الوصية بالتعجيل بهذا الإحصاء من أجل ضبط المعطيات، ومعرفة الحاجيات والإمكانيات لبلورة السياسات الإقتصادية والإجتماعية جديدة على ضوء نتائج الإحصاء.

ثانياً : إنعاش المنتوج التقليدي، لقد أسندت لدار الصانع منذ تأسيسها مهمة إنعاش المنتوج التقليدي من طرف مساهمتها في مختلف المعارض حيث خصصت لها مئات الملايين من الدراهم سنوياً من أجل إنعاش الصادرات، فعلى هذه المؤسسة أن تعيد النظر في سياستها التدبيرية عبر التنظيم والهياكل لكي ترقى مستوى يجعل المنتوج التقليدي يلائم مع حاجيات الطلب الخارجي، ولتدفع بعجلة التنمية الإقتصادية وتساهم في إنعاش التجارة، وذلك بإشراك مختلف فعاليات قطاع الصناعة التقليدية، ومن بينها غرف الصناعة التقليدية وجامعتها.

ثالثاً : خلق فضاءات للإنتاج والتسويق، إن إحداث مناطق الأنشطة الحرفية وقرى للصناعة التقليدية بالإضافة إلى أنها ستساهم في خلق فضاءات للعمل والإنتاج إلا أنها تقتضي تمكين الصناع من مجموعة من التدابير من بينها توفير المواد الأولية ذات الجودة العالية بأثمان مناسبة، وامتيازات عند التصدير، وذلك بتخفيف تكاليف النقل والشحن والرسوم وتنظيم معارض محلية وجهوية ودولية لتخفيف الكساد الذي يعيشه هذا القطاع.

رابعاً : التكوين المهني، لاأحد ينكر بأن قطاع الصناعة التقليدية يعتبر القطاع الذي يستقبل أكثر عدد من الشباب الراغبين في تحصيل تكوين مهني، ولهذه الغاية أحدثت مراكز تحت إشراف كتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية، حيث خصصت اعتمادات مراكز التأهيل والتخصص المهني في حدود 420 مليون سنتيم، إلا أن الحالة المزرية بهذه المراكز ولتجهيزاتها المتلاشية تتطلب تخصيص اعتمادات إضافية لتجهيزها لتقوم بالدور المنوط بها من أجل الرفع من مستوى التكوين وتخرج شباب قادرين على إنشاء المقاولات، كما يمكن الإشارة من جهة أخرى إلى مجموعة من التدابير التي نادينا بها في عدة مناسبات وما زلنا ننادي بها لكوننا مومنين بفعالياتها وضرورتها، وهي تنظيم الحرف فنحن نطالب بالتعجيل بإخراج هذا المشروع إلى حيز الوجود لوضع حد للمشاكل التي تتخبط فيها مجموعة من الحرف، وننوه بهذا الصدد باستجابة السيد كاتب الدولة لطلبنا بإشراك الغرف في وضع الإطار القانون لهذا المشروع الهام.

الضرائب : إن إعادة النظر في القوانين الضريبية بالنسبة للصناع التقليديين أصبح أمراً ضرورياً لجلعها ملائمة لطبيعة

عملهم الحرفي ومشجعة لإقبال الشباب على إحداث مقاولات صغرى ومتوسطة في قطاع الصناعة التقليدية.

التغطية الإجتماعية : نسجل بارتياح مواقف السيد الوزير المكلف بالتنمية الإجتماعية والتضامن والتشغيل والتكوين المهني الذي عبر عن تفاهمه لوضعية القطاع الذي يتطلب تغطية إجتماعية تلائم خصوصيته، ونطالب في هذا المجال من وزارتنا الوصية العمل من أجل متابعة هذا الملف بالتنسيق مع غرف الصناعة التقليدية وجامعتها.

توسيع اختصاصات غرف الصناعة التقليدية : من أجل تفاعل دور الغرف، وحتى تتمكن من الإسهام في إعطاء ديناميكية أكثر للقطاع التقليدي وتحسين ظروف عمل وعيش الصناع فإن الصناع التقليديين يطالبوا بتوسيع اختصاصات هذه الغرف مع تمكينها من اعتمادات مالية حقيقية تمكنها من مسايرة التحولات المهنية والإقتصادية والإجتماعية محلياً ووطنياً ودولياً.

التعاونيات والجمعيات المهنية : يطالبون الصناعة التقليديون بإنعاش التعاونيات الراكدة وإخراجها من الأزمات التي تتخبط فيها لتصبح وحدات إنتاجية قادرة على الحصول على الصفقات الكبرى، كما يطالبون بالدعم للجميعات المهنية لتقوم بالدور المنوط بها في إطار من التكامل مع الغرف وجامعتها.

هذه الجملة من التدابير والمطالب المستعجلة استعرضناها أمام هذا المجلس الموقر بمناسبة مناقشة الميزانية المخصصة لقطاع الصناعة التقليدية برسم السنة المالية 2000/99، وهي ترجمة صادقة لما يعيشه الصناعة التقليديون من مشاكل نتمنى أن تجد الحلول المناسبة لها في إطار مخطط التنمية الذي رسمته حكومة صاحب الجلالة.

وإننا إذ نبدي رأينا بكل مسؤولية وأمانة نؤكد مساندتنا للحكومة وتصويتنا لصالح مشروع ميزانية قطاع الصناعة التقليدية، كما نؤكد من جهة أخرى أننا لا ندخر جهداً بإبداء ملاحظاتنا، وذلك من منطلق إغناء مشاريع الحكومة التي تهدف إلى الرفع من المستوى الإقتصادي والإجتماعي لأسرة الصناعة التقليدية التي تحظى بالعطف الأبوي والعناية السامية لصاحب الجلالة الملك الحسن الثاني نصره الله، والسلام عليكم ورحمة الله، وشكراً على انتباهكم.

* **السيد رئيس الجلسة :**

الكلمة للسيد المستشار المحترم السيد عبد الرحيم عماني.

* **المستشار السيد عبد الرحيم عماني :**

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

السادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل بإسم فريق التجمع الوطني للأحرار في قطاع حيوي يعتبر من الصناعات الحديثة في العالم، ألا وهو قطاع السياحة الذي نولي في حزبنا اهتمام كبيراً، ونعتبره ذات أولوية قصوى وأحد الركائز الأساسية لتنمية الإقتصاد المغربي وحل مشاكله الاجتماعية، نعم حسب الدراسات للمنظمة العالمية للسياحة يعتبر قطاع السياحة من قطاع اقتصادي في العالم بحيث يشغل حوالي 260 مليون شخص أي 11% من مجموع الشغيلة بالعالم، ويساهم بمداخيل وصلت في سنة 1998 حوالي 445 مليار دولار أمريكي، أي حوالي 10% من المنتوج الخام العالمي، وذلك من خلال سفر حوالي 625 مليون سائح.

فالسيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

نسجل بارتياح انتعاش السياحة ببلدنا بحيث سجلت المداخيل زيادة بنسبة 14% مقارنة مع سنة 97 أي 16 مليار درهم، وبلغ عدد الوافدين سنة 98 مليونين و13 سائح بزيادة 9,8% وعدد المبيتات وصلت إلى 12 مليون 15 ليلة مبيت بزيادة حوالي 10% مقارنة مع سنة 97، ونسجل بارتياح سياسة التواصل التي تنهجها وزارة السياحة مع الفاعلين السياحيين وخصوصاً

المهنيين، بحيث لأول مرة ترأس وشارك المهنيون في إعداد المخطط الخماسي 2003/99 لوزارة السياحة، وكذا الاجتماعات المكثفة مع الجمعيات المهنية والدعم المعنوي للجمعيات الجهوية ذات المنفعة السياحية، ومع هذا كله يبقى القطاع السياحي لايرقى إلى مستوى طموحاتنا، بحيث حصة المغربي في السياحة العالمية ضعيفة جداً بحيث لايتعدى مجموع الوافدين على المغرب إلا 0,54% من مجموع السياحة العالمية، وبذلك نزلنا إلى الصف 38 عالمياً بعدما كنا في الصف 25 في سنة 93، ومداخيل السياحة لا تتعدى 0,36% من مجموع مداخيل السياحة العالمية سنة 98 والمرتبة 48 عالمياً، مع العلم أن بلدنا المضياف يتوفر على كثير من المؤهلات الطبيعية والحضارية، نعم هناك مشاكل لايجب إغفالها، ونلخصها في المحاور التسع التالية :

أولاً : ضعف الطاقة الإيوائية للمغرب 90 ألف سرير غير كافي، ولايمكن أن يساعد على بلورة سياسة سياحية بمفهومها العلمي، بالإضافة إلى مشكل العقار وارتفاع كلفته، مع العلم أن منظمي الأسفار لايمكنهم إعطاء ديناميكية لتسويق منطقة سياحية إلا إذا كانت تتوفر على طاقة إيوائية تجعل استثمارهم في التسويق والنقل العارض مربحاً، زيادة على ذلك ما زلنا في عدد من المواقع السياحية نفتقر إلى التجهيزات الأساسية مثل الطرق.

ثانياً : ميثاق الإستثمار الذي نعتبره أكبر العوائق لتشجيع الإستثمار السياحي.

ثالثاً : نسبة الفائدة المرتفعة في المغرب 10% مقارنة مع بلدان أخرى كأوروبا 3,6%، وهكذا لايمكن لأي مستثمر أن يضمن المردودية لاستثماره ونسبة الفائدة مرتفعة.

رابعاً : مشكل الوعاء الضريبي فكيف لقطاع السياحة أن يتطور وهناك 17 ضريبة، وفي بعض الأحيان نفس الضريبة تؤدى مرتين، كالضريبة على المشروبات تؤدى إلى الجماعات المحلية وبنسب تختلف من مدينة إلى أخرى بغير مبرر، ومرة ثانية إلى خزينة الدولة، والغريب أن هناك ضريبة تؤدى على المداخيل الخام يحتسب فيها رقم المعاملات زائد الضريبة على القيمة المضافة، فكيف للمستثمر يفهم هذا؟ وكيف للجهات المعنية أن تبرر ذلك؟ وكيف لنا أن نقبل ذلك؟

خامساً : عدم كفاية الجهود الإنعاشية والترويجية مما انعكس سلبياً على تسويق المنتوج السياحي، وموازاة المنافسة الدولية، فكيف للمكتب الوطني للسياحة أن يقوم بدعاية مؤسساتية وشراكة مع منتجي الأسفار في الأسواق الدولية المشاركة في التظاهرات السياحية بالخارج، انتاج واقتناء وسائل الإعلام والإشهار السياحي بميزانية لاتتعدى 97 مليون درهم أي 0,60% من مداخيل السياحة، فلايمكن أن ننتظر الكثير والإمكانيات محدودة.

سادساً : المشكل المنتوج بشموليته فلايمكن أن نحصر المنتوج السياحي في الفنادق، بل يتعدى ذلك بحيث يشمل المطارات الموانئ، الطرق المدن، المجال البيئي والعمراني والخدمات السياحية بصفة عامة، ومن ما زاد في الطين بلة الخلل الحاصل في التوازنات المالية للمؤسسات السياحية ومما يترتب عنها إنعدام الإمكانيات المادية، وعدم تشجيعها للإصلاحات والترميم وإنشاء وحدات جديدة، مما أدى إلى تدني مستوى العرض السياحي، وتراجع الطاق الإيوائية، وكذلك ضعف نسبة التشغيل والتي عرفت تراجعاً نسبياً بحيث لا تتعدى سنة 45%†1998 مقارنة مع سنة 1993 التي كانت في حدود 48%.

سابعاً : الكلفة المرتفعة للخدمات السياحية والذي أثر على القدرة التنافسية للمنتوج السياحي المغربي، وهكذا نجد أن بلدان بعيدة كجزر "الكرايبي" تنافس منتوجاتنا السياحية بنفس السعر، وبعد المرات بأقل.

ثامناً : افتقاد النقل البري السياحي للإطار القانوني، وعدم استفادته من تدابير لتشجيع الاستثمار في هذا الميدان لتحسين مستوى خدماته.

تاسعاً : افتقاد المجال السياحي إلى تطهير متواصل خصوصاً على مستوى الشواطئ والمواقع السياحية بالإضافة إلى وضعية المعالم السياحية كالقصبات وغير ذلك من مآثرنا الحضارية والتي مع الأسف في حالة متردية.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

ذلك بعجالة بعض العوائق التي تقف أمام تنمية القطاع السياحي، وهكذا فإن هذا القطاع في حاجة ماسة للتجديد والتغيير، بحاجة ملحة إلى عملية جراحية، وليس لأقراص دواء لتحقيق تنمية سياحية مستدمية، والمساهمة بشكل فعال في التنمية الإقتصادية والإجتماعية، ومن هذا المنبر يؤكد مرة أخرى حزب التجمع الوطني للأحرار بأن السياحة قطاع حيوي يجب على الحكومة أن تتعامل معه على أساس قطاع ذو أولوية قصوى للإقتصاد الوطني، وهكذا نقترح على حكومتنا الموقرة :

أولاً : الخروج إلى الوجود وبسرعة بقانون أو ميثاق جديد للاستثمار السياحي يكون حافزاً بالنسبة للمستثمرين.

ثانياً : إعداد المناطق والمواقع السياحية بخلق وكالة عقارية تستجيب لحاجيات المستثمرين على مستوى الرصيد العقاري وبأثمنة مدروسة.

ثالثاً : إعادة النظر وبطريقة جدرية في الوعاء الضريبي لهذا القطاع، والعمل على نقص الضرائب المتعددة في أقل ممكن، حتى نواجه تحديات المنافسة الدولية.

رابعاً : التنسيق بين وزارة السياحة والوزارات المعنية والأبناك والفاعلين السياحيين إلى ملائمة نسبة الفائدة لقروض الاستثمار والترميم مع النسبة الفائدة بالبلدان المنافسة.

خامساً : تشجيع المجموعات الجهوية ذات المنفعة السياحية لتلعب دوراً متميزاً على صعيد الجهة متمشياً مع التعليمات الملكية السامية للإهتمام بالجهة.

وهكذا نقترح الآن هذه المجموعات دعماً مادياً وبشرياً حتى تتمكن من القيام بدورها في تحسين المنتوج وتسويقه.

سادساً : خلق تواصل وشراكة مع المجالس المنتخبة المعنية بالسياحة من أجل الاستثمار في تحسين المنتوج السياحي والمجال البيئي، خصوصاً وأن السياحة تساهم في مداخيل هذه المجالس.

سابعاً : التشجيع على تطبيق ميثاق الجودة في الخدمات السياحية بما فيها تكوين مستمر وتحسين استقبال السواح وتحسيس المواطنين بدور السياحة، وكذا العمل على إدماج دروس حول أهمية السياحة واستقبال السواح، والتعامل معهم وكذا العناية بالبيئة من خلال دروس بالمدارس والإعداديات.

ثامناً : الزيادة من الدعم للمكتب الوطني للسياحة، والعمل على إيجاد حل للوضعية البشرية لهذا المكتب، بحيث عدد الموظفين عدد هام، وفي نفس الوقت هناك خصاص في المندوبيات بالخارج، وأخص بالذكر مندوبية «ديسلضورف» بألمانيا مع العلم أن السوق الألمانية مهمة حوالي مليونين و200 ألف ليلة مبيت، أي 18,5% من مجموع ليالي المبيت بالمغرب، مع ترشيد برامج الإنعاش والإشهار السياحي، وتشجيع الإشهار الجهوي بحيث نقترح أن يكون رواق لكل جهة بدلاً لكل مدينة سياحية حتى تتمكن الجهة من عرض منتوج متكامل غني يمتاز في بعض الأحيان بالسياحة الشاطئية، السياحة البيئية السياحة الثقافية السياحة الجبلية والسياحة السينيمائية. وبذلك سنشجع منظمي الرحلات على برمجتها من خلال منتوج متكامل ومتنوع سيزيد لا محالة من نسبة العائدين والذي نحن في صدد تحسينه.

تاسعاً : الخطوط الملكية المغربية قامت خلال السنتين الماضيتين بمجهودات حميدة نطلب أن تتواصل بالتنسيق مع وزارة السياحة والفاعلين السياحيين قصد مسايرة السوق العالمية مع التشجيع على برمجة رحلات مباشرة من المدن الأوربية إلى المدن السياحية المغربية بأثمان معقولة ومشجعة لأن النقل يلعب دوراً كبيراً في الكلفة الإجمالية للمنتوج.

عاشراً : تشجيع السياحة الداخلية، وحث المواطنين على التعامل مع وكالات السفر المغربية للاستفادة من الأثمان المدروسة، وكذا تشجيع إنشاء شركة مغربية للنقل العارض الشاطر.

الحادي عشر : حاجة القطاع إلى غرفة السياحة أو إلى غرف السياحة على غرار غرف الصيد البحري والصناعة التقليدية والتجارة والصناعة فغرف السياحة يفرضها المنطق، يفرضها

الدور السياحي في الإقتصاد المغربي، تفرضها الحاجة الملحة للنهوض بهذا القطاع الحيوي الهام من خلال سياسة جهوية.

الثاني عشر وأخيرا : ضرورة زيادة ميزانية وزارة السياحة وإعطائها الإمكانيات الضرورية، وأطلب من الحكومة مزيداً من التضامن والتنسيق، وإعطاء العناية الكافية لهذا القطاع.

وهكذا سنصوت لصالح ميزانية وزارة السياحة ونحن واثقون في جدية وحنكة السيد الوزير، واثقون في جدية وحنكة حكومة صاحب الجلالة نصره الله حكومة التناوب التي نساندها وندعمها حتى تكون عند حسن ظن قائد البلاد المفدى والسلام عليكم.

* **السيد رئيس الجلسة** :

شكراً السيد المستشار.

الكلمة للحاج الطاهري.

* **المستشار السيد الحاج أحمد الطاهري** :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق الحركة الديمقراطية الإجتماعية لأدلي ببعض الملاحظات المتعلقة بالميزانية المخصصة لقطاع التشغيل، ولعل أكبر مشكلة تَقُدُّ مضاجع المواطنين في آفة البطالة بحيث نجد بأن اهتمام غالبية المغاربة منصبة على وزارة التنمية الاجتماعية والتضامن والتشغيل والتكوين المهني بالذات لأنها تشكل في نظرهم مفتاح حل لمشاكلهم، وإن كنا نحن كقوى حية في البلاد نعتبر بأن مشكل التشغيل مشكل وطني، وتتقاسم مسؤوليته جميع القوى الفاعلة من بالبلاد سواء كانت حكومية أو سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية.

السادة الوزراء،

السيد الرئيس،

إن الرقم الذي اقترحه القانون المالي لتشغيل الشباب يعتبر رقماً ضعيفاً جداً، فهو أولاً لايشكل سوى نسبة ضئيلة من المعطلين، وهو ثانياً لايكفي حتى لسد حاجيات المغرب للتشغيل، وإذا كانت الآراء تتجه نحو دعم الاستثمار، وتشجيع القطاع الخاص لاستيعاب أكثر عدد ممكن من العاطلين، فإننا نرى بأن الإدارة العمومية المغربية في حاجة إلى تزويدها بالأطر اللازمة والمكونة، لأن العنصر البشري يعتبر حلقة مهمة في سلسلة إصلاح الإدارة التي تعتبر شرطاً أساسياً لتخليق الحياة الإقتصادية وتفعيل الإستثمار، وفي هذا الصدد يتعين على الوزارة تحديد الحاجيات الحقيقية للإدارة المغربية.

السيد الوزير،

السيد الرئيس،

إن الإنكباب على مشكل التشغيل يقتضي خلق شروط الإقلاع الإقتصادي في جو من الثقة، وتحقيق معدل نمو مرتفع ومستديم ينتج عنه توسع اقتصادي قادر على استيعاب هذا الكم من المعطلين، ونرى بأن الاستثمار العمومي الذي لم يخصص له القانون المالي سوى اعتماد ضئيل يعتبر هو المحرك الأساسي لهذا الملف، ويعتبر بمثابة القاطرة التي تحرك الاستثمار الخاص، لذلك فقد بات من الضروري معالجة ملف الاستثمار على مستوى الحوافز والمعوقات، ومعالجة مشكل البطالة، وتحسين كلفة الإنتاج بالنسبة للمقاولة المغربية، ومراجعة سعر الأراضي الصالحة للإنتاج، وإعادة النظر في سعر الفائدة وتبسيط الإجراءات الإدارية، وسن قانون للتشغيل في المستوى المطلوب، وملاءمة التكوين مع متطلبات المحيط الاقتصادي، هذا بالإضافة إلى ضرورة عدم السماح باستيراد الآليات التقنية المعوضة لليد العاملة، وإحداث صندوق الاستثمار، وخلق اندماج في الميدان الفلاحي وفي العالم القروي، وإصلاح سياسة التكوين المهني ليكون منسجماً مع المحيط الاقتصادي والإجتماعي، وذلك بخلق حوافز تشجيعية للمكونين والاهتمام أكثر بالمجالات التي لم يطلها ميدان التكوين وهي كثيرة جداً كمجال الصيد البحري والصناعة التقليدية.

إننا ونحن نطل على الألفية الثالثة وأمام الرهانات والإكراهات الإقتصادية والإجتماعية المطروحة، في إطار الشراكة مع الإتحاد الأوروبي والعولمة فإن تدبير هذا الزمن يفرض علينا السير بوثيرة أسرع لتحقيق شروط النمو والإقلاع الإقتصادي، ويتعين علينا إذاً استكمال ترسنة قوانين الاستثمار، وإخراج مدونة الشغل إلى حيز الوجود، وإصلاح الإدارة والقضاء، وعموماً تيسير شروط الاستثمار، وخلق أجواء صحية للمقاولة، وخاصة بالنسبة للمقاولات الصغرى والمتوسطة التي بإمكانها تنمية وتخليق النشاط الإقتصادي، وكذلك إنعاش المبادرات الخاصة، واستقطاب أكبر عدد من العاطلين، ولن يتأتى ذلك طبعاً إلا باتخاذ إجراءات خاصة، لتفعيل روح المقاولة لدى مختلف الفاعلين الإقتصاديين، وتوفير ظروف انطلاقة جديدة للنشاط الاقتصادي على أساس وضعية سليمة في ميادين الضرائب والجمارك، هذا على غرار بعض الدول التي أعطت اهتماماً بالغاً للمقاولات الصغرى والمتوسطة وارتقت فيها هذه الأخيرة إلى مستوى وزارة.

السيد الرئيس،

ختاماً لهذا التدخل نثمن بإسم فريقنا المبادرة الملكية السامية التي أعلن عنها صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني نصره الله وأيده، حيث اعتبر قضية التشغيل وتأهيل الشباب في المرتبة الموالية لقضية وحدتنا الترابية، وقد برمجت الحكومة في هذا الإطار مجموعة من التدابير لتقويم نظام الإندماج المهني من أجل التشغيل فضلاً عن رفع الحد الأدنى للإعفاءات الضريبية المطبقة على تعويضات التدابير المقدمة في هذا الإطار، وتبسيط مسطرة تنفيذ النفقات المدرجة ضمن صندوق إنعاش وتشغيل الشباب، وعلى الحكومة السهر على تنفيذ هذا البرنامج بجد بناءاً على التعليمات الملكية السامية.

كما أننا نرى الفرصة سانحة لتقديم بعض الإقتراحات في تدخل في صلب اهتمام هذه الوزارة :

- تشجيع المقاولة وخاصة الصغرى والمتوسطة.
- إسناد رخص النقل واستغلال أراضي الجموع للعاطلين الشباب.
- مراجعة سن التقاعد وساعات العمل.
- فتح أوراش كبرى لامتصاص بطالة الغير الحاملي للشهادات، لاسيما في المناطق الجبلية والمتضررة بالجفاف.
- محاربة المعامل السرية وتفادي الاستغلال البشع للنساء والأطفال.
- إصلاح مؤسسة مفتشية الشغل.
- إصلاح أنظمة الضمان الإجتماعي والاحتياط الإجتماعي.
- إخراج مدونة الشغل إلى حيز الوجود.

وأخيراً إننا نعتبر بأن الغلاف المخصص لهذه الوزارة لايفي تماماً بالرهانات المطروحة عليها، وما ينتظره منها الشعب المغربي، لذلك فإننا نعلن عن رفضها في انتظار إعداد ميزانية تستجيب لمتطلبات حاجيات الشعب المغربي، والسلام.

* <u>السيد رئيس الجلسة</u> :

شكراً.

في الحقيقة نقطة نظام ديال السيد المستشار المحترم في محلها، وأذكر السادة المستشارين المحترمين بالحصة المخصصة لكل فريق :

- فريق الحركة الديمقراطية الإجتماعية 45 دقيقة
- الفريق الديمقراطي 45 دقيقة.
- الإتحاد الدستوري : 45 دقيقة.
- فريق الحركة : 45 دقيقة.
- فريق الاستقلالي : 45 دقيقة.
- فريق الحركة الوطنية : 30 دقيقة.
- الفريق الاستقلالي : 30 دقيقة.
- فريق التجديد والتقدم : 30 دقيقة.
- فريق جبهة القوى : 30 دقيقة.
- فريق الكونفدرالي : 30 دقيقة.
- والمنظمات النقابية اللامنتامون : 15 دقيقة.

اللي جا به المستشار المحترم هو أن إلى ما ضبطناش الوقت غادي نبقاو هنا حتى الـ 12 دالليل، الرئاسة بغات تساهم مع السادة المستشارين المحترمين، ولكن كاين بعض الفرق اللي مسجلين 5 أو 6 ديال المتدخلين، ما كاين مانع لكن الحصة المخصصة لكل فريق تكون منضبطة وبيناتهم نص خر على أساس أنهم يستهلكوا التوقيت اللي معطي لهم. والسلام.

الكلمة للمستشار السيد بوشعيب الهيلالي.

* المستشار السيد بوشعيب الهيلالي :

سيدي الرئيس،

حضرات الإخواني المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

بهذا المناسبة ديال المناقشة ديال الميزانية الفرعية لوزارة الفلاحة أريد أن أقتصر على بعض النقط التي تهم هذا القطاع وبالأخص التنمية القروية عوامل الإنتاج، الطاقة الكهربائية الصالحة للسقي، القرض الفلاحي أو القروض الفلاحية، المكاتب الجهوية. علماً وإدراكاً من الجميع أن قضايا الفلاحة والفلاح، وإشكالية التنمية القروية كبيرة ومتنوعة ومرتبطة ومتشابكة في آن واحد، وقد قيل عن مشاكل الفلاحة، ويقال فيها الكثير، وكذلك قيل فيها في جميع المناسبات وفي البرلمانات التي مرت، لكن العبرة في هذا هو فيما يتحقق على أرض الواقع، وما ينعكس إيجابياً أو إيجاباً على إصلاح القطاع كقطاع، والرفع من مستوى العاملين به هذا هو المهم في جميع المناسبات.

إن هذا القطاع له ارتباط عضوي بين حالة الفلاح وأوضاع عالم سكان البادية كلهم، وهؤلاء الذين يشكلون كما هو معروف الأغلبية من سكان المغرب، وكل تدعيم للفلاحة وكل تحفيز للفلاح، وكل حل لمشاكله هو في الحقيقة إلا خدمة مباشرة لتوفير ظروف استقرار السكان البوادي في أماكنهم، وبالتالي علاج للأسباب الرئيسية للهجرة القروية، وحينما نقول الهجرة القروية من البادية يمكن القول على أن الهجرة مستمرة وستستمر فليعلم السيد الوزير المحترم الحاضر معنا، هو أن شباب البادية أبناء الفلاحة هم في هجرة مستمرة إلى المدن، وهذا يعلمه الجميع، ولهذا يجب الإشارة على أن الملاحظة الأولى هو حينما نتكلم دائماً على توقيف الهجرة القروية، الهجرة مستمرة لاوقاية لها لحد الساعة، وربما هذا أدركته وزارة الفلاحة حينما تولت مهمة التنمية القروية، ومن جهة أخرى نتساءل بهاته المناسبة إلى أي حد تسير الحكومة حكومة التناوب المحترمة في طريق تحقيق التنمية القروية؟ أمام إنعدام أي خطوة واضحة ومحددة الأهداف والمراحل؟ بدون أن انتهاز سياسة الحلول الظرفية التي تعليها مشاكل المواسم الفلاحية كل سنة لايزيد إلا في تراكم المشاكل، وتأجيل الأزمات، هاته الوضعية التي جعلت الفلاح وسكان العالم القروي بصفة عامة يفقدون كما معروف عند الجميع ثقتهم في جميع الخطابات والشعارات التي تتقادم وينسي البعض منها البعض الآخر.

السيد الرئيس،

حضرات السادة المستشارين المحترمين،

إن عوامل الإنتاج الفلاحي أصبحت اليوم تشكل أهم معضلة أمام استمرارية النشاط الفلاحي وتقف في وجه الفلاح الذي لازال يتصارع بكيفية مستمرة مع الظروف المناخية وضبابية السياسة الحكومية. إنه في الحقيقة إن فوضى التصويت لبعض العوامل وتدخل السوق السوداء فيها، وارتفاع أثمان الحصول على البعض منها جعلت الكلفة أي كلفة الإنتاج تتجاوز بكيفية أوتوماتيكية القدرة التمويلية لجميع الفلاحين، فالأسمدة تعرف أثماناً مرتفعة والبذور نفس الشيء والمحروقات يتساوى في أثمانها السائح والتاجر والصانع والفلاح، أما الطاقة الكهربائية المستعملة في التحويل وضخ مياه السقي لم يطرأ عليها أي تغيير لفائدة القطاع الفلاحي، الآلات الفلاحية نفس الشيء، هذا في الوقت الذي يلاحظ الجميع أن لدى كل الدول وخصوصاً المنافسة لنا تدعم القطاع الفلاحي في عدة جوانب من أجل المحافظة على منتوج هذا القطاع الاستراتيجي والأمني.

ولنا السيد الوزير تجربة في هذا، في أيام السيد الوزير السابق السيد الدمناتي كانت التجربة وكانت تجربة إيجابية حينما

أخذ قراراً وجعل من الجرارات ومن الآلات الفلاحية تخفيضاً ساهم فيه الجميع، وكانت سنة مهمة، فلماذا؟ الوزارة الآن لماذا لم تنهج نفس الطريق؟ وكيفما كانت الظروف لايمكن للفلاحة أن تسير كيفما هو يكون كفئة تسير إلا لابد من الدعم للفلاح، كما هو الشأن في البلاد المجاورة، والبلاد التي سبقتنا في هذه التجربة. ومن المؤسف أننا نعيش في المغرب عكس ما يجري العمل به خارجاً، حيث تتميز سياستنا بإهمال لجان المساعدات حفاظاً على تنشيط القطاع والمحافظة على طاقته الإنتاجية والتشغيلية له.

أما عن المكتب أو المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي التي تشرف على المناطق السقوية، وتتولى الوصاية على الفلاح في هذا القطاع فإن التطورات التي عرفها هذا القطاع تحتم إعادة النظر في القوانين الأساسية لهذه المكاتب من أجل تحديث أساليب عملها التي أصبحت متجاوزة، وتسبب جموداً في التسيير وتبديراً مهولاً في أموالها، ولم تعد قادرة على معالجة ما يعرفه القطاع من تحولات لتكون في مستوى مواكبة التطور الذي تعرفه المناطق المسقية.

كما أشير السيد الرئيس إلى أن الصناعة الفلاحية تعتمد بالأساس على إنتاج الفلاح، الذي يبقى هو مع أنه هو الأساس يبقى بعيداً عن هاته العملية، ومقصياً منها، يمكن القول على أن الطرفين في التصدير الطرف الأساسي هو الفلاح، والطرف الثانوي هو المصنع، ولكن الآن ما يحصل، كاين واحد رابح وواحد خاسر، الخاسر دائماً هو الفلاح، وهذا بحكم التجربة وبحكم الحقائق الموجودة.

لذلك ومن باب الإنصاف السيد الوزير من باب الإنصاف فتح مجال إشراكه أي الفلاح في عملية التصنيع الفلاحي لتشجيع وتحفيزه من أجل الرفع من مستواها.

سيدي الرئيس،

حضرات السادة المستشارين المحترمين،

لاشك أن أنظار الفلاحين وسكان عالم البادية تتجه إلى مؤسسة القرض الفلاحي، بعد تصريح الحكومة أو ما يشبه تصريح الحكومة المتعلق بتحويل الصندوق كما أشار إليه بعض الزملاء مسبقاً تحويل صندوق القرض الفلاحي إلى بنك أو شركة مساهمة، وقد أحدث هذا الموضوع ارتباكاً في التعامل مع هذا الصندوق بالنسبة للفلاح، نتيجة المرحلة الحالية التي تعيشها هاته المؤسسة.

أما بالنسبة لانشغالات الفلاح فهي ناتجة عن تخوفه من التعامل على أساس هذا القانون أو هذا المقترح حتى يصبح تجارياً الذي يخضع إلى قانون التجارة، ونظام الأبناك المتميز في بلادنا بالتعقيد والصعوبات والكلفة المرتفعة، وذلك لخدمة فوائد القروض.

فهل للوزارة تفكير في شرح هذا الموضوع للفلاح من أجل التخفيف من حيرته؟ أما عما ما يروج حول التفكير في إعداد قانون يسمح للأجانب باستثمار الأراضي الفلاحية المغربية، وهذا ما يروج إذا كان ذلك صحيحاً أو وارداً نطلب من الوزارة التعرف على التدابير الموازية، والدراسات المنجزة في هذا الموضوع، لأنه موضوع خطير يمكن التفكير فيه قبل إنجازه أو قبل الدخول فيه، والسؤال المطروح واش فكرت الحكومة في عواقب هذا الاختيار.

سيدي الرئيس،

وفي الختام نتمنى كما تمنى الإخوان السابقين أن تأتي الحكومة في إطار مفهوم التنمية القروية بمشاريع إجتماعية وإقتصادية تعيد الأمل إلى النفوس، نفوس سكان عالم البادية الذين بكل صراحة فقدوا ثقتهم في الوعود، وشعروا باليأس والإحباط لوجود ما يهمهم في آخر قائمة الأولويات، وشكراً، والسلام عليكم.

* **السيد رئيس الجلسة :**

الكلمة للمستشار المحترم السيد عبد الجبار بوملحة.

* **المستشار السيد عبد الجبار بوملحة :**

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمين،

السادة المستشارين المحترمين،

أختي المستشارة المحترمة،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق الحركة الديمقراطية الإجتماعية لمناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الصيد البحري برسم سنة 2000/1999.

إن مناقشة هذا القطاع تستمد أهميته من موقع المغرب البحري الاستراتيجي وتوفره على أحد أكبر الشواطئ العالمية، وامتلاكه لمياه إقليمية التي لاتملكها إلا الدول القليلة الأخرى بالنسبة لأراضيها، وهذا ما يعني أن مستقبل المغرب مرتبط بالبحر أكثر ماهو مرتبط بالبر، كما أن هذه المناقشة تأتي في سياق موقف المغرب بعدم تجديد اتفاقية الصيد البحري مع الاتحاد الأوروبي، وهذا ما سيمكن من ربح الرهانات، ورفع التحديات كما أنها تأتي في ظروف جد دقيقة حيث يعرف قطاعنا منعطفاً صعباً في تاريخه، فبالإضافة إلى المشاكل المتعددة التي يتخبط فيها انقراض الأسماك، وهو ما يشكل سابقة خطيرة تهدد بإفلاس قطاعنا وشل حركة أسطولنا، يضاف إلى هذا غلاء جميع المواد التي يرتكز عليها استغلال المراكب سواء تعلق الأمر بقطاع الغيار أو الشباك أو المحروقات، فعلى لصعيد التجهيز فإن المعنيين يوجدون في محنة بالغة، والواقع أن انعدام الإمكانات المادية الذي يجب أن تتوفر عليها تقلص من نشاطهم، وبالتالي من استغلال مراكبهم بكيفية نضمن مردوديتها، وفي هذا الوقت بالذات يطلب الجودة في الموارد السمكية بل أكثر من هذا يطلب عصرنة المراكب على الطريقة التي يريدها الآخرون، فعن أي جودة يراد؟ وأي عصرنة يمكن للمجهزين أن يقوموا بها؟ في الوقت الذي لايتمكنوا حتى من إيجاد المصاريف العادية.

السيد الرئيس،

فلاحاجة للتذكير بالدور الطلائعي الذي يلعبه القطاع سواء على الصعيد الإقتصادي أو الإجتماعي، ويكمن هذا في تزويد الأسواق الوطنية بالسمك الطري حيث يساهم في التغذية بكيفية مباشرة، كما يشغل يد عاملة مغربية 100% مع العلم أننا نعمل دائماً على خلق فرص عديدة للشغل من شأنها أن تقلص من البطالة التي تعد أخطر ظاهرة ببلادنا، وليس بخافي عنكم أن قطاع الصيد الساحلي هو القطاع الوحيد الذي يؤدي رسوم باهضة تقلص من مردوديته، ومن ربح رجال البحر بصفة عامة، والغريب أنه يشمل حتى المصاريف الأساسية لمزاولة نشاطهم المهني، ومع ذلك فقطاع الصيد الساحلي معروف عند كل الدوائر المعنية بجدية ومصداقية رجالاته الذي يبذلون كل الجهود لأداء القروض في وقتها رغم الحرمان الذين يتحملونه في جميع مجالات وعلى مستويات، ومع إسهام القطاع في ميزان الأداءات بجلبه أكبر حصة من العملة الصعبة إلا دليل قاطع على مساهمته بكيفية فعالة في النهوض بالاقتصاد الوطني، وبناءاً على ما سبق تبقى مسألة المحافظة على الثروات السمكية ضرورة ملحة نظراً لما تعرفه شواطئنا من اسفلال مفرط من طرف الأجانب الذين يمارسون كل أنواع النهب التي تسيء إلى احتياطاتنا السمكية، وتهدد مصير قطاعنا ومستقبل عائلاتنا، ولن نتمكن من جعل حد لهذه الممارسات الإجرامية إلا بتكثيف وتشديد الحراصة على عرض كل الشواطئ، وتطبيق عقوبات صارمة على القراصنة.

تطالعنا بين الفينة والأخرى أخبار تشير إلى الإفراط في الصيد مما يؤثر سلباً على إمكانيات الإنتاج، ويؤدي إلى إصدار الموارد البحرية، وينضاف كل هذا إلى عدم احترام فترات الراحة البيولوجية، واعتماد وسائل ممنوعة في الصيد البحري، وهذه الأمور نُعادها بما تستحقه من إجراءات وتدابير لأنها تؤثر في الصميم على رصيدنا السمكي، كما أن الضرورة تقتضي والحالة هاته تفادي كل ما من شأنه أن يؤدي إلى تدهور البيئة البحرية.

السيد الرئيس،

إننا في فريق الحركة الديمقراطية الإجتماعية وإغناءاً منا لهذا القطاع الحيوي نتقدم ببعض الإقتراحات آملين أن تأخذ بعين الإعتبار من وزارة الصيد البحري :

- استغلال الثروات السمكية في إطار تدبير يضمن الاستمرارية.

- المجلس الوطني من أجل المحافظة واستغلال الثروات السمكية مؤسسة مهمة، لابد من إخراجها إلى الوجود الفعلي في أقرب أجل ممكن.

- فيما يخص البحث العلمي يجب أن يحظى بالدعم الكافي حتى يتمكنوا من القيام بالدراسات والتقييم، ومراقبة المخزونات السمكية، وتتبع الوسط البحري الذي تتواجد به هذه المخزونات.

- استغلال المواد السمكية إذ لايتحقق ذلك إلا بتحيين وملاءمة النصوص التشريعية والقانونية المنظمة لمزاولة مهنة الصيد، كما أن استغلال الموارد السمكية يجب أن يتم في إطار تصاميم إدارية لمختلف المصايد للتمكن من الحفاظ على الثروات كي ينعكس استغلالها بالشكل الإيجابي على الميادين الاقتصادية والإجتماعية، ويجب أن تخصص الثروات السمكية فقط للوحدات الوطنية التي تحمل العلم المغربي.

وانطلاقاً من هذه المبادئ يتحتم إلزاماً عدم تجديد كل الاتفاقيات في ميدان الصيد البحري الجاري بها العمل حالياً، وجعل حد لسياسة استئجار المراكب الأجنبية، ونشجع مغربة جميع الشركات الجديدة في الميدان الصيد البحري بنسبة 100%، كما يجب أن يستمر العمل بالتجميد في ميدان الاستثمار بعد نهاية مدة الاتفاقيات في ميدان الصيد البحري مع البلدان الأجنبية في انتظار النتائج التي ستسفر عنها دراسات المعهد الوطني للبحث البحري باستثناء الأنواع المهاجرة «التونيت».

- الإستثمار بعملية عصرنة المراكب الساحلية وتحديث الوحدات العاملة في أعالي البحار.

- تنقية وتحسين المحيط الإداري والمسطري الذي تعمل في إطاره مقاولات الصيد البحري، كما يجب أن تعرف علاقات هذه المقاولات مع شركائها ثقافة مطبوعة بالثقة والتفاهم في معاملاتها اليومية خصوصاً مع إدارة الجمارك، وإدارة الضرائب، ومكتب استغلال الموانئ، والمكتب الوطني للصيد، والصندوق الوطني للضمان الإجتماعي، والأبناك والممولين.

- إعادة هيكلة وتنظيم عملية جمع الطحالب البحرية، وضرورة مراقبة استغلال هذه الطحالب، يجب الاهتمام بعنصر الجودة في جميع مراحل العمل في القطاع، مع مراعاة حلاقات وتقنيات المنتوجات.

- فيما يتعلق بالتجهيزات والبنيات التحتية فإنها من الضروري متابعة برنامج تزويد البلاد بالتجهيزات وبنيات تحتية ضرورية لضمان تنمية متوازنة والمندمجة في جميع أنشطة القطاع في ظروف جيدة ولتشجيع عملية التبريد بالنسبة لجميع الوحدات الصناعية، خصوصاً منها المعاملة وذلك قصد تمكينها من تخزين الأسماك اللازمة لضمان استثمار الإنتاج.

- العمل على إنجاز برنامج لإنعاش وتطوير استهلاك السمك، خصوصاً السمك السطحي بمشاركة المهنيين، كما نلح كذلك على تقوية التكوين المهني وملائمته مع الحاجيات الحقيقية للقطاع، وذلك بدعم كل العمليات التكوينية التي تهم البحارة، وتمكينهم كذلك من ولوج مصالح اجتماعية.

- يجب إشراك المهنيين بصفة حقيقية في ممارسة المسؤولية بإدماجهم في تدبير شؤون القطاع، خصوصاً عن طريق الغرف ديال البحرية، والجمعيات المهنية، وتشجيع إقامة شراكات بين مختلف العاملين في القطاع.

السيد الرئيس،

هذه مجموعة من الإقتراحات تبدوا لنا أساسية في النهوض بقطاع الصيد البحري الذي يعتبر مصدراً للعيش والغداء وكذا مصدراً للقوة المحركة يتيح عدداً من الإمكانيات وفرص الاستثمار، وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

الكلمة للمستشار المحترم السيد سعيد أوخويا.

* المستشار السيد سعيد أوخويا :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

أختي المستشارة،

إخواني المستشارين المحترمين،

تعتبر الغابة ببلادنا موضوعاً آنياً شاسع نظراً للأهمية الحيوية التي تكتسيها بالنسبة للمواطنين فهي أصبحت مصدراً أساسياً للعيش اليومي لفئة كبيرة من سكان البادية، وكذلك عنصراً مهماً للعيش الطبيعي المتوازن في الحاضرة انطلاقاً من دورها في البيئة والمناخ، منذ فجر الاستقلال والغابات المغربية تخضع لبرامج تنموية وإصلاحية في إطار التصاميم الخماسية العديدة التي تولت طيلة ما يقرب من نصف قرن الذي لازال يعرف حسب الإحصائيات الرسمية إندثاراً سنوياً مدهشاً للغابة المغربية، وأملنا أن يأتي خلق وزارة مستقلة للعناية بهذا القطاع لنتائج ناجعة للحد من هذه الآفات، وبعد سنة كاملة من التأني والانتظار صاحب خروج هذا المولود العسير للوجود حيث طالما تلقيناه، فوجئنا بواقع يطبع الوزارة المكلف بالمياه والغابات بالتواضع إن لم نقل التهميش داخل حكومة التناوب والتغيير، والأمر في الحقيقة لايعتبر مفاجئة لأن هذه الحكومة دأبت على التعامل بتقليص نصيب العالم القروي في جميع القطاعات الحيوية الأخرى كالتجهيز والتعليم والصحة والتشغيل، كما قلت في البداية تكون الغابة موضوعاً شاسعاً كلها أولويات، لكن ماهي الأولويات الأسبق ياترى؟ أهي صيانة ما تبقى من الغابة؟ أم إصلاح ما ضاع منها؟ هل الأسبقية هي محاربة التصحر أو معالجة الإنجراف؟ أم وقاية السدود والمجمعات السكنية؟ أم استدراك سلامة الملك الغابوي؟ أو استصلاح المراعي؟ أما البداية في إصلاح إداري معقلن يضمن إنطلاقة جديدة لهذه الوزارة حتى يكتب لها الاستمرار في الوجود لتأمين المستقبل الإجتماعي والبيئوي للمغرب.

السيد الرئيس،

حقاً يكون إصلاح الأحواض المائية هدفاً ملحاً ونود من الآن فصاعداً البداية به قبل بناء السد، وهذه الأشغال يجب أن تكون مستمرة على الدوام حول جميع الوديان والمجمعات السكنية لتفادي كوارث طبيعية مثلما جرى في أوريكا والحاجب.

من جهة أخرى يسعدنا أن تفكر هذه الحكومة في استدراك الفرق الحاصل في مستوى العيش بين المناطق الجبلية وباقي جهات المغرب، لكن كيف نظن أنه هدف مستحيل المنال في هذا القانون المالي ليس بالنسبة للوزارة المكلفة بالمياه والغابات فقط بل بجميع القطاعات الحكومية نظراً لضآلة ما خصص للبادية ككل.

أما فيما يتعلق بعملية التشجير لازلنا نلاحظ الإدلاء بأرقام ضخمة في المساحة رغم تولي سنوات الجفاف لهذا التساؤل كيف يمكن الإفراط في عملية التشجير؟ رغم أن تقنيين يتتبعون الظروف المناخية ليس الفائدة في الأرقام، بل الفائدة في عدد الأشجار الناجحة، وليست الفائدة في إنتشار السياجات عبر ما يسمى بالغابات إذا صحّ التعبير.

السيد الرئيس،

لايخفى على أحد أن المغرب له إمكانات طبيعية غابوية محدودة نظراً للمعطيات المناخية الموجودة حالياً إلى درجة كون أهم الأصناف في الكيانات الغابوية توجد في توازن غير مستقر لاتتحمل أدنى تغيير مناخي موسمي أو تدخل إستمراري مستخف، ولايجب المبالغة في قدرة المغرب الإنتاجية من الخشب بمعنى الكلمة، ولاداعي لتبرير التشجير من أجل التشجير، حين تشجر 20 ألف هكتار سنوياً لتندثر 30 ألف هكتاراً في نفس الفترة باستثناء المناطق المعروفة بإزدهار للأصناف المعينة من الأشجار كالأرز والفلين والصنوبر الأصيل، تعتبر جل الغابات الوطنية غابات وقائية تؤدي وظيفة حماية التربة، وضمان قسط من الكلاء للماشية، ويجب استمرارها في هذا الإطار لاغير.

إن الغابة المغربية ككل في حاجة لتصميم مندمجة للإنتاج الخشبي بصفة ثانوية، وإنتاج الكلأ بصفة أساسية، وهذه التصاميم في متناول الأطر المتواجدة حالياً وكفيلة بتجديد الغابة بالتكليف الأقل على المدى المتوسط، كما يجب تحيين القانون الغابوي وتطبيقه بالحرف للحد من الإستنزاف للغابة من طرف من لا حق لهم فيها، ورد الإعتبار المادي والمعنوي للموظفين الذين يقومون بواجبهم في ظروف صعبة.

سيدي الرئيس المحترم،

إن مستقبل الغابة الوطنية مرتبط بالأساس بمدى تعبئة أطرها وأعوانها للحفاظ على الغابة الأصلية في المناطقة الإيجابية، وإصلاح ما ضاع منها في المناطق الأخرى بالحراسة، والتشجير الذي يجب أن ينجز بوثيرة معتدلة بعد دراسة محلية صارمة وأشغال التهييء المعقولة تضمن له النجاح لتفادي مصاريف التشجير حين تغض الطرف عن ضياع الموجود، كما يجب تعبئة ذوي الحقوق التاريخية للمشاركة في ضمان مناعة الغابة، بدلاً من السياج الذي يبرهن على نظرية المنع والإبعاد في ظروف يعاني فيها العالم القروي من أشد محن الجفاف وضياع الماشيات والبطالة، وبناءً على ما سبق ذكره، ونظراً لكون الميزانية المخصصة للمياه والغابات لاترقى إلى مستوى طموح هذا القطاع، فإننا نرفضها وشكراً السيد الرئيس.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكراً السيد المستشار المحترم.

الكلمة المستشار المحترم السيد مولاي المهدي. عندك عشرة دقائق السي مولاي المهدي.

* **المستشار السيد مولاي المهدي حبيبي :**

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمين،

إخواني المستشارين،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق الحركة الديمقراطية الإجتماعية لمناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الصناعة والتجارة برسم السنة المالية 2000/99 التي لا تستجيب لمتطلبات وحاجيات هذا القطاع الحيوي والهام، لماذا حيوي؟ ولماذا هام؟ لأنه بكل بساطة يلعب دوراً أساسياً في التنمية الإقتصادية والإجتماعية لبلادنا، والجدير بالذكر فإن المغرب قد سجل في هذا الميدان مجهودات جبارة لايستهان بها بفضل التوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك الحسن الثاني نصره.

فبخصوص النشاط الصناعي تميزت السنة المالية الفارطة بخلق عدة وحدات صناعية هامة ستؤثر ومما لاشك فيه في التنمية الإقتصادية والإجتماعية ببلادنا، ولخلق المزيد من هذه الوحدات الصناعية وجب تحسين المناخ العام للاستثمار من خلال تمكين المستثمرين من بنيات إستقبال في مستوى عالٍ، وبأثمان مناسبة حيث وجب على حل وتجاوز كل العراقيل التي تحول دون تحقيق مشاريع استثمارية تعود بالنفع العميم على البلاد كمشكل الرصيد العقاري ومشكل تعقيد المسطرة الإدارية ومشكل ارتفاع نسب الفوائد بالنسبة للبنوك، وارتباطاً بهذا الموضوع نرى أن ضرورة تدعيم ومساعدة المقاولين الشباب من خلال تفعيل البرنامج الوطني للمجالات المهنية مشاكل المقاولات الذي سيؤهل المقاولات مما لاشك فيه إلى مستوى متطلبات السوق المحلي الوطني، وتستطيع بذلك المقاولة تحدي إكراهات المنافسة والعولمة وهذا لن يتحقق إلا بعصرنتها وتحسين تنافسيتها، إلا أنه وللأسف الشديد فإننا لانلمس ولانلاحظ في برنامج وزارتكم ما يبعث عن الارتياح في هذا المجال.

السيد الرئيس،

إننا نلاحظ غياب عنصر الاهتمام الحكومي بالعالم القروي بخصوص هذا الموضوع فإن مشاكل الجفاف ترتبت عنها معضلات كثيرة أهمها وأبرزها البطالة، لذا فإننا نطالب بخلق وحدات إنتاجية لحل معضلات التشغيل تكون في شكل قرى صناعية وتزويدها بالتجهيزات والبنيات الأساسية.

أما فيما يخص المجال التجاري فإننا نسجل عدم اتخاذ الوزارة تدابير فعالة من أجل تنمية التجارة الداخلية التي تتشكل في غالبيتها من التجار الصغار الأمر الذي يلتزم مساعدتهم وتأطيرهم لرفع التحديات والإكراهات التي سيواجهونها حالياً ومستقبلياً، وذلك من خلال عصرنة طرق تدبير تجارتهم، وتوفير المناخ الاقتصادي والاجتماعي يمكنهم من تحسين ظروف عملهم. كما نطالب ونؤكد على ضرورة إصلاح كل الإختلالات المتعلقة بالتمويل والإنتاج وتتبع حالة الأسعار.

أما فيما التجارة الخارجية فإن الوزارة لم تستطيع لحد الآن تحقيق الأهداف المتوخاة منها لذا وجب على الوزارة تنمية صادراتنا وتنويع منافذها، وكذا تسهيل ولوج السلع المغربية. أضيف إلى هذا تبسيط المساطر التجارة الخارجية وتقليص مادة النفوذ السلع بالموانى المغربية.

أما فيما يخص الصناعة التقليدية مما لايختلف فيه إثنان، إن قطاع الصناعة التقليدية يتميز بحضور تاريخي ودور اقتصادي وحضاري وإجتماعي يتجلى في المساهمة في الناتج الداخلي الخام بحوالي 10% فضلاً عن تشغيله لقرابة مليون ونصف صانع وصانعة، ويكفل العيش لشريحة كبيرة من السكان المغاربة، كما يزود ميزانية الدولة بعملة صعبة جد مهمة، ونظراً لهذه الأدوار والوظائف التي يساهم بها قطاع الصناعة التقليدية في دعم المسار التنموي الاقتصادي والاجتماعي ببلادنا، فإنه لايمكنه القيام بذلك إلا من خلال إعادة تأهيله لمواكبة المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا، الأمر الذي يستوجب الاهتمام بمقاولة الصناعة التقليدية والصانع التقليدي ذو المهارات الحرفية الجيدة والعالية.

السيد الرئيس،

يطبع قطاع الصناعة التقليدية في عدة مشاكل يأتي على رأس قائمتها مشكل تسويق المنتوج التقليدي سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، وكذا مشكل التزود بالمواد الأولوية وضعف القدرة الشرائية للمستهلك، وعدم ملائمة المنتوج التقليدي لرغبات السوق، بالإضافة إلى ذلك مشكل القرصنة الصناعية والنقل المشوه للمنتوج التقليدي، لذا وفي إطار تحقيق العمل وترشيده في هذا القطاع الحيوي نقترح على وزارتكم ما يلي :

أولاً : تأطير الصناع التدعيم، وتدعيم عملية الإنتاج والتسويق.

ثانياً : تفعيل مؤسسة دار الصانع كعامل أساسي للتدخل في هذا المجال.

ثالثاً : تشجيع القروض الإستهلاكية، وتشجيع المواطنين على اقتناء منتوجات الصناعية التقليدية بواسطة سلفات الشراء.

كل هذه الإقتراحات لن تتحقق إلا بتوفير الوسائل المادية الكافية وهنا نستحضر عملية التمويل التي تبقى في اعتقادنا قاصرة لتحقيق المرجو منها، وهو النهوض بقطاع الصناعة التقليدية حيث وجب مراجعة أسلوب التمويل، وخاصة السلفات المقدمة للفاعلين في هذا القطاع الشيء الذي يستلزم التخفيف في الضمانات المفروضة عليهم للحصول على هذه السلفات، وإقرار مسطرة تجارية بسيطة ومرنة في هذا المجال، كما نلاحظ للأسف الشديد غياب التغطية الإجتماعية للعالمين في هذا القطاع الذين يعانون من أوضاع مزرية، وبخصوص هذا الملف هذا دون أن ننسى تفشي ظاهرة الأطفال الذين يشتغلون ببعض الوحدات دون مراعاة لقدرتهم البدنية والعقلية، لذا لابد من تقليل مثل هذه الظواهر، وإجمالاً فإننا نرى إتخاذ الإجراءات التالية للرفع من مستوى الصناعة التقليدية ببلادنا، وهي على سبيل المثال لا الحصر :

- خلق نظام معلوماتي فيما يخص الصناعة التقليدية لمعرفة كل المعلومات والمعطيات الخاصة بهذا الميدان.
- تأطير وتنمية العصرنة البشرية عن طريق التحسين والرفع من مستوى أداء وجودة التكوين المهني، وإحداث نظام للتغطية الاجتماعية.
- تنشيط التبادل التجاري بين الدول.

السيد الرئيس،

إن ميزانية قطاع التجارة والصناعة التقليدية لاترقى إلى مستوى ما ينتظر منها قصد الدفع بعجلة اقتصادنا إلى الأمام حتى يستطيع مسايرة الركب الحضري لبلادنا، لذا نصوت برفضها، شكراً السيد الرئيس. شكراً للجميع.

* **السيد رئيس الجلسة :**

الكلمة للمستشار المحترم السيد كبور الماسي.

* **المستشار السيد كبور الماسي :**

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً السيد الرئيس،

شكراً السادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين،

فيما يخص كان هذا شرف كناخذ الكلمة بإسم الحزب الديمقراطي، كناقشوا الميزانية ديال الفرعية ديال الفلاحة كيبان لينا بعض المشاكل اللي هي كاينين فهذا مجال الميزانية، المشاكل ذالفلاح، لابالنسبة سمعوا من الأول السيد الوزير الأول كان كلنا بأنه سمعنا 63% اللي غادي العالم القروي، اليوم أصبح السيد الوزير ماكاين حتى 40% ماشي إلا 63% في العالم القروي لا بالنسبة للضو لابالنسبة للعلف ديال الماشية ولا بالنسبة للطرق ولابالنسبة للصبيطارات، جميع الحاجات ماكاين داكشي لي كالوا، نگول لك بنسبة قليلة جداً، وهو ما يخص بالماشية كنحاولوا احنا باش نعاونوا الفلاح والإقتصاد الأول ديال بلادنا هو التركيز على الفلاحة، والفلاحة السيد الوزير قليلة جداً هادشي كانشوف أنايا فالميزانية ديال الفلاحة، لابالنسبة للعلف ديال الجبال ولا ديال العالم القروي ديال الوطى البادية بالخصوص واش العلف والعقل الزرع 130 ألف فرنك والدخل ديالوا كان 90 سنتيم، يعني كل كيلوا 90 ألف فرنك للطون، وأصبح 130 ألف فرنك واش هذا واش بغينا ندعموا الفلاح.

السيد الوزير،

ميمكنش لنا ندعموا احنا كيخصنا نحاولوا باش ندعموا الفلاح مانبقاوش نزيدوا ليه فالتاكس واش هو يطعيك باش يزيدها ويعطي فالضريبة أو ما يعطيش للضريبة هاهي الضريبة مزيودة ليه من الجمارك ومزيودة من هذه وهذه، إذن دخلت 90 ألف فرنك خصنا نطبقوا 90 ألف فرنك للفلاح هي باش ياخذ ذاك العلف باش الماشية دالتوا تقبل وتشد الطريق ديالها باش احنا نشغلوا وهذا راه هو انعكاس ديال التشغيل، اللي كنگولوا احنا الفرص ديال التشغيل نخلقوهم.

احنا أصبحنا اليوم السادة الوزراء مكانخلقوش الفرص ديال التشغيل، العكس كنهمشوه وهادشي باش كنهمشوه هو في القطاع الفلاحي ماعندهمش أهمية، كنزيدوهم هنا 40 ألف فرنك يعني للطن احنا نزيدوا 50 ألف فرنك هي 100 ألف فرنك لكل حاجة، ولا فكل كيلوا كنصبحوا شناهوَ التهميش وهو ماتلا قدش باش يزيدها للفلاح، بالنسبة للنخالة وكذلك ومثال كتدير 1000 درهم للطن فاش كتدخل كتباع بـ 1300، العلف المدعم من طرف الدولة اللي كنطلبوا باش يدعم من طرف الدولة حتى داك الدعم اللي هي كانت عند الحكومة السابقة اللي عطات نتائج مهمة ومرضية زعما راه تقدم بها الفلاح وزايدون إلى تقدم الفلاح راه تقدم العالم القروي والتشغيل والتصنيع، جميع الحاجات هما كلهم تنوع فيهم واللي هو زاد ساهم فيهم، هذا الفلاح اللي كيجيب بگرة بمليون أو 700 ألف فرنك، وإلى اليوم إلى بغينا نشوفوا المردودية ديالوا كيخصها 10 كيلوا ديال العلف اللي اليوم ما لگات حتى كيلوا، وهذا السيد الوزير ما لگات حتى كيلوا باش تاكلوا لأنه نظراً للأغلاوات اللي هما كاينين، مايمكن باش هذا البگرة تعمل مليون أو700 هذا الفلاح مشا يگول لك ... الفلاح باش يبقى مستقر لينا فالمنطقة ديالنا يعني غيبقى فالجبل أو فالوطى ماشي فالمدينة هذه، راه كاين فينا اللي عندوا 8 الوليدات أو 10 إلى احنا تدعمنا الترونسبور ودعمنا جميع الأعلاف بموادها ونستافدوا من جميع الفوائد كيما گلنا ولا الذرة ولاجميع الشمندر لا من جميع الإعانات، ولكن صبحوا الإعانات موقفين من هذا الحالة هذه ... راه بحال إلى كنخلصوا موظف بحال إلى هذا الدولة راه شادا

هذا فلاح وعفاها من وليداتوا وكل ولادوا راه بحال راه رابح ذيك 1000 درهم كيخرج العجل ولا اللي خرج كيبيعوا بمليون أو 300 راه بحال إلى عندوا 1000 درهم كل شهر، هذا خصنا نعتانيوْ به ونرضوا ليه البال هو فاش نفكروا مزيان هذا الفلاح بعد مسبقاً الصغير ما هادوا كلهم دابا صغار ما بقا حتى شي واحد كبير السيد الوزير.

نزيدوا الإعانات اللي هما هدروا عليه عدد فاللجان ولا فكولشي باقين هما هما السيد الوزير، اللي كنفكروا اللي هي كانت ديال القادوس اللي كيدفع الماء اللي الماء اليوم مابقيناش لقيناه السيد الوزير المحترم، لأنه علاش ما لقيناش هذا الماء الماء هبط كانهزوه 100 ميتروا 200 ميتروا 300 ميتروا غتوجدوا فقرعة سيدي علي ما بقيت توجدوا في البير، واحنا راه كنبلغوها وكانگولوها حتى نموتوا مانخليوهاش على عاتقنا اللي هو احنا بغينا القطاع الفلاحي باش يتمشى، وجميع القطاعا يتمشاو والأساس الأول هو الفلاحة لأن كل الاتجاهات بزاف ونردوا البال نشجعوهم، لأن ما معنى نگولوا كاينة في الگوتاگوت اللي ما بقيناش غانعطيوا فيها 100% ما غنعطيوهاش 13% أو فالوراق كتمشي 30% هادي خص ميزانيتنا تناقش وراه احنا كنطلبوا باش تراجع هذا المناقشة ديال هذا الميزانية هذه لأنه ميمكنش تكون فالورقة 30% أو حيث يجي للعملية حسابية كيلگا 13% القادوس ماكاين الماء ما كاين وهذه ما كاينة واش بقى تانديروا واحد اللي هو ضعيف واللي هو الماء اللي خصنا نحتافظوا عليه راه احنا دابا اصبحنا فيه راه اللي بغينا نشربوا غدا غنلقاوه، لهذا خصنا نردوا البال للماء ونفكروا مزيان فالماء لإعانة الفلاح بالنسبة للشوارج اللي كيلموا الماء حيدنا الإعانات ديالهم وحيدنا ديال الگوتاگوت وحيدنا ديال الضو وحيدنا ديال البومبا وحيدنا عدد ديال الحوايج بلا مانطولوا فالأسماء متاعهم أولا فالتسوية ديال الأرض ولافبزاف حتى من التكتلات اللي كنا مسبقا الحكومة الأولى عدة نتائج وكانوا الإعانات حتى فالجرارات اللي باش يگلبوا البلاد وباش نصبحوا رابحين الفرينة ديال الحبوب ديالنا والذرة ديالنا إيكون موجود فالمنطقة ديالنا أصبحت المنطقة ديالنا اليوم مهمشا بالنسبة للفلاحة معا دبا آش كيدير ماشي نگولوا راه لباس خصكم تخرجوا أو نطلب السادة الوزراء يدروا لجنة ويخرجوا يمشيوا للمنطقة ونزوروا المناطق اللي هي تتمثل 70% كاينة ديال ... راه بقا فيهم إلا العواد... وغادي داير أمارش وهو شي واحد اللي عندوا ما معناه شي دخل آخر من شي قنت آخر بلا ما نسميوهمش هما اللي باقين معشين شوية، أما الفلاحة الحقيقيين اللي هما كانوا قدام راه اللهم ... ولكن اللي عندوا شي مدخول من شي جهة أخرى راه كيما كان الحال كيحرك، وأما الخرين غايصبحوا حتى هما خدامين بحالهم بحال المواطن ... ذيك 100 خدام أو 200 خدام أو 40 خدام ديما كيصبح يقلب فين يخدم حتى هو تاهو كيكون شاد سربيسوا من بعد باش يكون في علمكم ... راه الفلاح الله يجعل سيدي ربي يخلصوا من عندوا وصافي يعني القطاع الفلاحي ماعندوش شي مهمة اللي هي بغينا حقيقية ليه وباش نشوفوا هذا الدور اللي هي حقيقة راه ماشاء الله، واش احنا التكتلات عندنا فيهم الإعانة ديال الگازوا وديال الجرادي واش بغينا نخدموا بهم الخدامة هذا هو الاقتصاد ديال البلاد وهذا هو باش بغينا نزيدوا احنا للقدام ... غير نحيدها له هذاك قاد بها وعندوا مسؤوليتوا هاذي راه غير جردة شاذ مخدم واحد لا السيد الوزير خصناغشوفوا داك اللي كيخدم فيها 100 خدام و1000 أو300 خدام، وهذا التفكير اللي خصنا نفكروا الحكومة ديال التناوب بغينا نطلبوا منها باش تشوف هذا المسائل هذي وأنا موجود بالنسبة لإقليم تارودانت ... ولكن الخطأ السادة الوزراء ديالنا احنا الوقت اللي جا عندنا شي وزير كندوزوه إلا الفرمات اللي مزيانين والوزينات... وهو والوا ياالله كيجمع النظرة بأنه لاباس عليه هو مدخلها وأما خصوا يديه للفارم اللي يابسين وهنا إلى بغا نمشي نديه أنا مستعد باش نوريه الفوارم اليابسين وحتى إلى بغاهم بالأسماء راه عندي هنا اللي هما ... القروض وكايبداو يخلصوا الديون منين هذا المسألة هذه إلى ما شجعناش هذا الفلاح فيناهما هذا الفلوس راه خدم بهم وداهم ... بالنسبة

السيد الوزير للزيتون اللي احنا كنتسناو باش نشجعوا الفلاح اللي هو نتج ودار النتيجة، كانعطيوها لداك اللي بالاه، واش احنا خصنا نشوف داك اللي خدمها ووليداتوا وصنع ولقط بحبة بحبة وسقا وتجول ودار جميع المشاكل، هو اللي خصنا نشجعوه نحو 2000 درهم السيد الوزير، ماشي نعطيوها لداك اللي صدر للخارج، وداك اللي صدر للخارج بحال المعلف احنا ... ، ولكن احنا ماذا بنا نعاونوا اللي صدر ولا الفلاح، ولكن الأسبقية خصها تكون للفلاح السيد الوزير أنا بالنسبة ليا هادشي اللي كايبان ليا.

... الماء والضو ولكن السيد الوزير الله يجازيك بخير حتا واحد ... ماشي تنگول زعما راه ماخدمش كلشي هو بخير ولكن كاتناقش ولكن ماعرفناش شكون اللي داير هادشي والضو كان يگول هذه طريفة خضرة وهذه حمرة هذه صفراء وهي ماهي خضرة ماهي صفرة ذيك السمية هي كحلة وخصنا نشوفوا كيفاش واش هو يعقل السيد الوزير باش احنا نخدموا الضو يگول لك كاين الشتا فخمسة الشهور ديال الشتا، ... خمسة الشهور ديال الشتا اللي تنگول الفلاح راه غيتلف من شهر 5 حتى لشهر 10 يعني من 5 الصباح لـ 5 العشية دايرين ليها 1012 سنتيم هادي كيگول مخصكش تخدم فيها، واش اللي ... الشتا غيتسنا الخمسة ولا الثمنية، ودايرين ليه 1012 سنتيم هو فيه الموت راه خصو يعط ليه ياكلوا وصافي الطريفة الأخرى اللي دايرين دايرين فيها 90 سنتيم ... من الستا للحداعش ديال 7 الشهور كاينة 74 سنتيم، الأخرى 63 سنتيم، الأخرى 63 علاش هذا الطريفات ديروا جوج طارفات السيد الوزير واللي نديروا للفلاح باش يزيد للگدام باش يخدم لينا الخدامة باش يشغل لينا وكتعرف السيد الوزير اكطار ديال الفلاح كايساوي 30 خدام اللي هو كيخدم، اشنو هو الخدام 5 عندوا فالضيعة 5 گبل البيع والشاري بين التاجر وبين الطرقان 30 خدام اللي هي مديروا لكل گتار ديال الفلاح ... خصنا نزوروه راهوا فلاح حقيقي وخصنا ندعموه وخصنا نشجعوه ونعطيوه الإعانات ماشي احنا غانعيطوه حيد طلع لابد هذا الميزانية تناقش ديال الفلاح.

السيد الوزير،

هذا كثير بالنسبة للضو هذه لأن مابغيتش نطول عليكم لأنه نظراً للوقت اللي ضيقة واللي عندنا هو كاين واحد القطاع تاهوا غايكمل فينا اللي بقا السيد الوزير، السادة الوزراء، السادة المستشارين المحترمين كاملي جميعاً، وهو قطاع ديال الحليب اللي هو صبح عندنا راه بغا يكون اليوم كيأثر لينا على الفلاح كيأثر لنا على الفلاح بزاف لأنه ماعندناش الحليب عاد موجود ... كدخل الغبرة كثيرة كدخل من برا خصنا الله يجازيكم بخير باش هذا الجماريك تطلع ديال علاش هذا الجماريك ديال الحاجة اللي كتهلكنا كنطيحوا فيها والجماريك اللي كتهم الفلاح واللي بات تدعموا وتشجعوا يزيد كنقصوا لها ألاّ بالعكس خصنا يتزادباش الحليب ديال الغبرة ما بيقاش يدخل، خصنا نشربوا الحليب ديالنا اللي فيه الجودة واللي هو غيرضي حتا الرغبة ديال المواطنين اليوم اصبحنا كانجيبوا الغبرة احنا ماخصنا ندخلوا للوزينات ما نشوفوا حتى أحد الله يعاون كل واحد، ولكن خص الجماريك ديال الغبرة ديال الحليب هي والزبدة خصها ترتافع باش مانطيحوش فمشاكل لأنه باش الفلاح الإنتاج متاعوا ... البگرة كيما گلنا شاذ بها ستة الوليدات ديالوا كيبيع 5 الحليب أولا 10 أولا 15 كتجيه 40 ألف فرنك في الكانزا كيتسوق بها لوليداتوا كي ... ماعندوا سوق هذه خصنا نردوا البال ونحاولوا التعديلات ديالها وتفكروا فيها بالنسبة للحليب القطاع ديال الحليب.

بالنسبة نهضروا للقرض الفلاحي آش غانگول لك القرض الفلاحي هادشي كثير يعني الفلاحة على التحويلات اللي بغات تكون على هاذشي اللي بغات تكون غايطيحوا فمشاكل ومشاكل هما طايحين فيها «ديجا» وغايعاودوا السيد الوزير يطيحوا فيها ولهذا خصنا نفكروا فهذا الفلاح القرض الفلاحي كتهلك بالديون مثلاً بالمتابعات ها 2% ها 3% ها 5% التنمية ديال المشاريع وعلاش احنا اللي ماناديروش كيما الدول ديالنا اللي منافشة ديالنا أجنبية ديالنا اللي هي تنافسنا خصنا حتى احنا ننافسوها علاش ماناخدوش حتى احنا ... بحال خصنا السيد الوزير ناخذوا 6% الكريدي بحالها بحال الفلاح، إلى هاذ الفلاح اللي غادي

يعطينا 6% راه ماشي حتى شي حاجة ما ضارناش لأنه غايستافذوا المواطنين الأخرين غايكون العيش رخيص لابالنسبة لفرينة لابالنسبة للخضر لابالنسبة لليمون لابالنسبة لهذا راه هادشي كثير، ولهذا خصنا نفكروا فيها الحد الحد يزيدوا 5% ماكاينش ... السيد الوزير وراه في 12% إلى 24% راه بزاف على الفلاح المردودية ديال الفلاح ماغاديش تگدوا لينا، هذا الطريفة الخضراء فيها 8,5 ها الأخرى فيها 12-11 ولهذا خصنا نفكروا فيها وكنطلبوا الجدولات، وخصنا نفكروا للفلاحة شي حل باش هما يزيدوا يستامروا للگدام باش مايوقفوش لينا غير باش ما لا هما إلى زادوا فهاذ الحالات أو هاذ الغلاوات ديال المصاريف غادي يوقفوا غادي يوقفوا ماغاديش يزعموا گاع، ولكن نحاولوا نخليوا گاليك ... من هنا يتنفس ترد له النفس.

بالنسبة المازوط السيد الوزير لأن عدد المرات كنهضروا على المازوط گلنا بغا يتنقص مشينا للقنيطرة مشينا اجتمعنا داك الشهر هذا الشهر عينا الشهورة كانديوا للناس كيگولو لك كيداير هذا النقصان عندكم السيد الوزير، ولحد الآن ما كاين حتى نقصان كيتزاد يعني فالدولة يعني فالدول برا اللي تزاد واحد المرا احنا نزيدوا عشرة هنا وإلى نقص عشرة المرات فالدول برا احنا ننقصوا وحدة كنديروا العكس هو فين ماينقص برا ننقصوا السيد الوزير ننقصوا حتى الفلاحة ننقصوا ليهم المازوط، وإلى زاد نزيدوا ماعندنا ما نگولوا، ولكن ماشي هو يزيد عشرة المرات هنا، وبرا يتزاد واحد المرة لا، أولا يتنقص عشرة المرات برا وهنا يتنقص مرا لا، وخصنا نراعيوا للفلاح راه الفلاح اللهم هذا مشا نظراً للغلاوات ديال الأسمدة نظراً يعني لهادشي اللي كيما گلنا الگازوال جميع السِبْتِمْتْري 33% بلا ما نكثروا فيه مالهضرة، يعني خصها تكون واحد المراقبة ديال الجودة الجودة راه كاينة السيد الوزير في ... فين هي هاذ المراقبة رقابة الغش ما كايناش الدوا كتشربوا الأسمدة الجودة ماليها وخصها تكون هذا المراقبة راه فجميع هادشي راه ماكيناش شي مراقبة السيد الوزير ياالله المراقبة اللي كاينة على الفلاح زيدوا عليه هادي هي المراقبة اللي كاينة حالياً، وأما مسائل أخرى والله ما محددين السيد الوزير.

وربما اللي كنطلبوا السيد الوزير هو خصنا واحد الصندوق كنطلبوه ديال يعني ديال التوازن ديال الكوارث ديال الفلاح خصوا يتفتح عدد المرات تنگولوها للسيد الوزير أو باقي ماتفتح حتى شي صندوق، علاش كيفاش دول أخرى مفتوحين يعني الصناديق أويعني الناس مستافذة... بحال گلت ليه ماطيشة أو فلفلة أو ليمون أو كذا سميتوا را ما كاين مشكل ... ولكن إلى بغاو إسمحوا لينا.

هذا بالنسبة نختاصروا مغاديش نكثروا هادشي ديال الصيد البري غانهدروا عليه فالحقيقة احنا ماشي ضدوا احنا مع الصيد البري، ولكن السيد الوزير خصنا كاين واحد القانون ديال 1923 أيام الاستعمار، وهذا عاد نخدموا به اليوم باش أنه حق المواطنين كايجي كيگول أنا كاري للدولة كيفاش نديروا ليه هذا فلاح وكايگول لك أنا كاري له... فوگ الدار ديال الناس ... هاذ الناس موجودين حالياً في إقليم تارودانت هاهي كاينة كيظل فوگ الدار... تيگول ليها فتي التسعود تيكمل هو النشاط ديالوا، ولايعقل هذه كيفاش نشوفوها احنا ماشي ضدوا واحنا معاه وكيتخلق الاقتصاد في بلادنا وبغينا الصيد ولينى اللي نطلبوا من السيد الوزير هما الناس المعنيين ديالكم يعودوا يمشيوا معاهم ويحددوا معاهم يكونوا واقفين عليهم ... كاتمشي عند الناس المسؤولين ديالكم تايگول أسيدي واه احنا كاريين وكاين القانون ماعندنا ما ندديروا، ولهذا كانطلبوا هذا القانون تكون فيه تعديلات أو إلى ماكنت تعديلات على الأقل تاصلوا بالناس ديالكم باش يحموا المواطنين ويحموا هذا الفلاّحة ... باش تكون فراسك السيد الوزير كاين شي تيليفونات ديالهم كيمشي الضو كيمشي الباشار كتمشي الذرة ... وكيفاش هذا الفلاح هذا ... هذا الدولة ديال الحق والقانون سيدنا الله ينصروا ويزيد من مثالوا عاطي الحريات التامة كل واحد على حده، ولكن باش نكونوا احنا هذا التعسف كثيرة، خصنا الله يجازيكم بخير السيد الوزير هذه خاصة بك وخصك باش تورك عليها، وأنا كنت گلتها للسيد الوزير الحبيب المالكي ذاك النهار فاللجنة وتدخل ولكن لحد الآن... الحد الآن ماكانش نتيجة.

هذا الميزانية ضدها كنصوت بالضد لأنه بالرفض ماشي فالمستوى وشكراً. وسمحوا لينا الله يجازيكم بخير.

* **السيد رئيس الجلسة :**

الكلمة للمستشار المحترم السيد محمد السلامي.

* **المستشار السيد محمد السلامي :**

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

زملائي المستشارين،

أتشرف بهذه المداخلة المتواضعة، باسم الفريق الديمقراطي في إطار مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة التجارة والصناعة برسم السنة المالية 2000/1999.

في البداية، نؤكد على أن هذا القطاع يعد من أهم القطاعات، نظراً لارتباطه بالحركية الاقتصادية الدؤوبة، سواء تعلق الأمر بالقطاع الصناعي أو قطاع التجارة الخارجية أو التجارة الداخلية، ومن باب تحصيل الحاصل أن نسلط الأضواء على سياسة الحكومة إزاء هذه القطاعات التي تعد من أهم المنافذ لدعم الاقتصاد الوطني، وتوفير آليات الخطاب داخليا، وخارجياً، لأن قطاع التجارة والصناعة يشكل مقياسا أساسياً على مدى فعالية ونجاعة الإختيار الحكومي في قدرتها على التحكم في تنظيم القطاعات وربطها بمصالح السكان على اختلاف شرائحها الاجتماعية.

ومن هذا المنطلق، فإن قطاع التجارة والصناعة، يجب أن يلعب دوراً هاماً في ميدان التشغيل، وتوفير المواد الغذائية الأساسية، وتنشيط العلاقات التجارية من خلال البحث عن أسواق أجنبية وإبرام اتفاقيات للتبادل التجاري، وتشجيع الاستثمارات في الميدان الصناعي، هذا الطموح مرتبط بمدى قدرة الوزارة الوصية على خلق جسور التواصل لاختراق كل أنواع المنافسات الخارجية، التي سوف تؤثر على المنتوج الوطني، إذا لم تطبعه الجودة والعمل على تأهيل المقاولة المغربية الوطنية لتكون قادرة على المنافسة الدولية.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين،

إن العرض الذي قدمه لنا السيد الوزير، تناول من خلاله منجزات الوزارة وحددها في ثلاث محاور :

- القطاع الصناعي.
- قطاع التجارة الخارجية.
- قطاع التجارة الداخلية.

لذلك سنناقش كل محور على حدة :

المحور الأول : القطاع الصناعي :

إن سياسة الحكومة في هذا المجال، أخذت مساراً جديداً، وتغيرت الإيقاعات والمفاهيم وتعددت التسميات لكثير من المشاريع الصناعية مع العلم أن الإرادة السياسية تتحكم في الإنجازات أي قبل الشروع في تهييء المشروع نتساءل هل هناك إرادة سياسية للنهوض بصناعتنا؟ وهل لدينا القدرة على خلق منتوج صناعي لمنافسة السلع الأجنبية التي سوف تحصل على جواز المرور لبلادنا مع بداية تطبيق اتفاقية التجارة العالمية؟.

فالحديث عن المنطقة الحرة لطنجة وغيرها من المشاريع، تتطلب توفير آليات أخرى لتنشيط هذه المنطقة، وهو تهييء الإطار الصحيح المتسلح بالعلم والمعرفة التكنولوجية للاستغناء عن الكفاءات الأجنبية. فالبنيات التحتية للاستقبال الصناعي، في حاجة إلى إعداد المناخ الملائم كتوفير التجهيزات الأساسية من كهرباء وطرق والماء الشروب، كل هذه الأشغال يجب أن تمنح للمقاولات الوطنية وتشجيع الشباب من خلال توزيع الأشغال على المقاولات الصغرى والمتوسطة ولن يتحقق ذلك إلا في إطار إعادة الثقة للمقاولة المغربية، وهذا الرأي لايعني عدم التعامل مع

المقاولات الأجنبية، بل نحن نؤيد تفعيل النسيج الاقتصادي من خلال تشجيع الرأسمال الأجنبي لإحداث المقاولات الصناعية ببلادنا، إلا أن توسيع مجالات الاستثمارات تقتضي القيام بإصلاح القضاء، والإدارة تحقيقاً لمبدأ تخليق الحياة العامة، وتوفير الرصيد العقاري بأثمان مناسبة للراغبين في إقامة مشاريع صناعية.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين،

إن الاستراتيجية التي اعتمدتها الحكومة، في مجال الصناعة والتجارة بشقيها، تندرج أساساً ضمن الظرفية الاقتصادية، والاجتماعية، ويتجلى ذلك في إعطاء الأبعاد الحقيقية لمرصد التنافسية الدولية للاقتصاد المغربي، وإن تقيم هذه القدرة التنافسية، قد تمت عبر الاعتماد على سبعة عوامل منها :

- الديناميكية.
- الماكروا اقتصادية.
- الديناميكية المالية.
- سوق العمل.
- التجارة الخارجية والموارد البشرية.
- التطور التكنولوجي.
- البنيات المادية والمؤسساتية.

فعناصر تقييم التنافسية يتطلب الانفتاح على السوق العالمية، وتكثيف الاتصالات مع كل الأطراف الفاعلة والمؤثرة في النشاط التجاري الدولي.

كما أن التعاون الصناعي مع الدول الأجنبية، يجب أن ينطلق بالأساس مع الدول التي تربطنا معها اتفاقيات تعاون كدول الاتحاد الأوروبي، والمجموعة العربية التي تتوفر على إمكانيات لاستثمارها ببلادنا، كما أن التأكيد على مراقبة الجودة سوف تفتح المجال، أمام السلع المغربية لغزو الأسواق العالمية وهذه السياسة تتطلب آليات الإعلام للتعريف بالمنتوج الصناعي المغربي بالأسواق العالمية، وإقامة معارض بالدول العربية، الشرق أوسطية، والخليجية لإشهار الصناعات الوطنية.

المحور الثاني : قطاع التجارة الخارجية :

إن الحديث عن قطاع التجارة الخارجية، يستدعي تحديد قدرتنا على غزو الأسواق الخارجية، فبلادنا تتوفر على منتوجات متميزة بالجودة سواء تعلق الأمر الأسماك، أو النسيج والجلد أو الحوامض وكذا المواد الأولية يتصدرها الفوسفاط ومشتقاته الذي يمثل حوالي 30% من الصادرات الإجمالية، لكن إذا ما تتبعنا عمليات التصدير والاستيراد، يتبين بأن هناك عملية المد والجزر في ميزان التجارة الخارجية، ووصولاً إلى توازن قار ومجدي يتطلب من جمعية المصدرين تكثيف الجهود لتحسين جودة الإنتاج لمنافسة المنتوج الأجنبي.

ومن جانب آخر فإن هذه الجمعية في حاجة إلى الوسائل الداعمة للقيام في أحسن الظروف كتبسيط المساطر الجمركية بغية تجاوز المعوقات التي يواجهها المصدرون في مجال الأنظمة الاقتصادية الجمركية، خاصة في مجال القبول المؤقت.

أما على مستوى الاستيراد، فيلاحظ على أن هذا المجال يحتاج إلى تنظيم محكم، وتحريك الآليات بواسطة تدبير رخص الاستيراد وتحيين القوانين المرتبطة مع هذه العملية حتى يتسنى لكل من تتوفر فيه الشروط للحصول على رخصة الاستيراد بعيداً عن كل تعقيد إداري.

أما على مستوى التعاون الخارجي، فإن الوزارة الوصية مطالبة في الظروف الحالية بغزو أوروبا تجاريا في إطار اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي الديناميكية رغم أن هناك محاولات على مستوى اللقاءات التي نظمت مع الاتحاد الأوروبي خلال سنة 1998.

وفي هذا الإطار نؤكد على ضرورة تفعيل العلاقات التجارية مع الدول العربية، رغم أن هناك اتفاقيات تصب في هذا الإتجاه، إلا أنها على أرض الواقع غير كافية، خصوصاً مع دول اتحاد

المغرب العربي والدول الإفريقية التي تنتظر منا ربط علاقات على مستوى التبادل التجاري. ولن يقتصر الأمر على الدول الأوروبية أو العربية أو الإفريقية، بل هناك أسواق عالمية أخرى مطالبون بتأكيد حضورنا بها كأسواق أمريكا الشمالية والجنوبية والأسواق الأسيوية.

المحور الثالث قطاع التجارة الداخلية :

إن الحديث عن قطاع التجارة الداخلية يتطلب وقفة تأملية، نظراً لارتباطه بالجانب الاجتماعي، كما أن هذا القطاع لازال يعيش تحت ثقل المضاربات، والتلاعب بالقوت اليومي للمواطنين، وأقرب مثال على ذلك ما تعرفه مادة السكر من اختفاء، حتى أصبح المواطن يتساءل في ظل حكومة التناوب عن مصير المواد الغذائية الأخرى التي هي أيضا معرضة للاحتكار والاختفاء.

فالتكوين الذي تلوح به الوزارة الوصية بالنسبة للتجار، يجب أن ينطلق من توعية التاجر بعدم اللجوء للاحتكار والمضاربة في هذا الإطار تكمن حماية المستهلك، الذي أصبح يعاني يومياً الزيادات المتواترة خصوصاً بالنسبة لمادة السكر، فإذا كانت الوزارة قد أتت بمجموعة من الإنجازات التشريعية، فإن التطبيق يحتاج إلى المراقبة، وإلى الضرب على أيدي المتلاعبين بالقوت اليومي للمواطنين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين،

من خلال استعراضنا لمناقشة هذه الميزانية نتمنى من الحكومة أن تسجل ما نطرحها عليها من مشاكل في ميدان التجارة والصناعة لأن مطلع الألفية الثالثة المقبلة، سوف تحتضن الدول التي تفكر في إتقان صناعاتها بكل أنواعها وتنظيم تجارتها الداخلية والخارجية، وأن تعتمد الشفافية في تعاملها مع زبنائها من مختلف التكتلات الاقتصادية العالمية.

ونظراً لعدم توفير الإمكانية المادية والبشرية في هذه الميزانية لإنجاح ما أشرنا إليه، فإن فريقي لن يصوت على هذه الميزانية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكراً.

الكلمة للمستشار المحترم السيد السنيتي أحمد.

* **المستشار السيد أحمد السنيتي :**

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارين المحترمين،

يشرفني باسم الفريق الديمقراطي أن أتدخل في إطار مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة السياحة، وهي فرصة سانحة لنا لمقاربة مخصصات هذه الميزانية مع توجهات الحكومة واستراتيجيتها اتجاه هذا القطاع، الذي أصبح يشكل ليس فقط محوراً استراتيجيا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية إضافة إلى إسهامه في الحفاظ على التوازنات المالية والتقليص من نسبة العجز، وإنما أصبح مقياساً يقاس به مدى تطور وتقدم دول العالم، لذلك أضحى لزاماً على بلد مثل بلدنا الذي يتوفر على خصوصيات طبيعية وتنوع مشاهدها ناهيك عن عوامل الاستقرار السياسي والاقتصادي إلى حد ما، زيادة على توفر شروط الإقلاع السياحي الثابتة، أن يعمل على توفير منتوج سياحي قادر على المنافسة الإقليمية والجهوية والدولية من خلال تعبئة كل الإمكانيات المتاحة والعمل على تطويرها قصد خلق ثقافة متشبعة بأهمية السياحة كاختيار أساسي في تنمية الاقتصاد الوطني، لكن هل الامتيازات وشروط الإقلاع السياحي التي تتوفر عليها بلادنا كافية لوحدها للنهوض بالمنتوج السياحي مع العلم أن هذا القطاع أصبح يصنف في مجال الصناعات المتقدمة والمنافسة، من حيث مردوديتها لباقي القطاعات المنتجة.

فإذا كان النشاط السياحي في جل دول العالم يعتبر من المصادر الأساسية في جلب العملة الصعبة، فإن بلادنا كانت كذلك خلال السبعينيات والثمانيات بل عرفت انتعاشا ملحوظاً ساهم في توفير سيولة مالية، انتعشت معها الحركة التجارية والاقتصادية، لكن سرعان ما تحول الإنتعاش إلى الركود والجمود خلال المدة الأخيرة وكان لهذه التحولات السلبية آثار كبيرة على وضعية المستثمرين في هذا المجال، والحالة هذه وباعتبار أهمية المنتوج السياحي في الرفع من نسبة النمو اتخذت مجموعة من الإجراءآت سواء من الناحية التنظيمية أو التشريعية بهدف إكسابه مناعة أكثر.

لكن المتغيب في عهد حكومة التناوب على تحملها مسؤولية تدبير الشأن أكثر من سنة والمرصدات المالية لهذا القطاع وبالموازاة مع ذلك هناك نقائص تدبيرها المالي اتجاه قطاع السياحة.

وبعد ذلك أصبح تسييرها للقطاعات الاستراتيجية والحيوية بمنظور مزاجي دون تكليف نفسها عن البحث عن حلول جذرية للمشاكل المادية والمعنوية والجبائية التي تزداد تراكماً على هذا القطاع، بل الأكثر من ذلك ذهبت الحكومة من خلال ميزانية هذه السنة إلى إصلاح هذا القطاع من زاوية إقصاء وتهميش المنشآت السياحية الصغرى والمتوسطة محاولة ترسيخ سياسة التمركز والاحتكار بدل الانفتاح، وتوسيع قاعدة التشجيع، ولعل مقتضيات المادة الثامنة والعاشرة من مشروع القانون المالي القاضية بتخفيض نسبة 50% من الضريبة على الشركات والضريبة العامة على الدخل لفائدة المنشآت الفندقية وكذا وكالات الأسفار ولكل مؤسسة من مؤسساتها على أساس أن تنجز بعملات أجنبية بنسبة لاتقل عن 70% من مجموع رقم أعمالها، زيادة على شروط إضافية مكملة للتخفيض الآنف الذكر، وهذا ما اعتبرناه في الفريق الديمقراطي تدبير تعجيزي وإجراء من شأنه أن يحد من مقدرة المنشآت الفندقية الصغرى والمتوسطة متجاهلة أن تطوير المنتوج السياحي يرتكز ليس فقط على جلب السياح الأجانب وإنما تساهم في إنعاشه السياح المحليين.

كما أن هذا الإجراء الذي حددنا موقفنا منه سواء أثناء مناقشة مشروع القانون المالي داخل اللجنة أو من خلال التعديل الذي تقدمنا به بمعية فرق المعارضة ستكون له عواقب وخيمة وآثار كبيرة اتجاه قطاع وكالات الأسفار التي تعتبر من إحدى الشروط الأساسية لإنعاش المنتوج السياحي زيادة على وظيفتها الاقتصادية والاجتماعية، وخاصة فيما يتعلق بتشغيلها لعدد من الطاقات البشرية، مما يفيد أن الحكومة الحالية، عاجزة عن الوفاء بوعودها.

إن الحديث عن الإقلاع بالمنتوج السياحي لايمكن أن يكون إلا في ظل تحديد منظور استراتيجي وواضح اتجاه آليات العمل المرتبطة بهذا القطاع، والأمر يتعلق بتفعيل المكتب الوطني للسياحة وحثه على تغيير أساليب ترويج المنتوج السياحي في المناطق والجهات الحاملة لخصوصيات بلادنا وتنوع مشاهده الطبيعية.

هذا وأن تأهيل القطاع السياحي مرتبط بإدارة سياسة شجاعة وواقعية إزاء الصندوق العقاري والسياحي، الذي تجاوز اختصاصاته في إطار علاقته مع المنشآت الفندقية، فعوض أن يجتهد ويبتكر في مجال إعادة جدولة الديون لصالح المستثمرين في القطاع ومساعدتهم على إنعاش وتطوير السياحة ببلادنا نظراً لأهميتها في توفير فرص الشغل لجأ الإقلاع إلى إحداث التغيير في الاتجاه المعاكس.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمين،

إن الفريق الديمقراطي، بعد مقاربته لمرصدات الميزانية الفرعية لوزارة السياحة والبعد الاستراتيجي والتنموي لهذا القطاع، هذه السيد الوزير المحترم الملاحظات نتمنى أن تأخذوها بعين الإعتبار.

وشكراً، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكراً.

الكلمة للسيد المستشار المحترم السيد إدريس الراضي.

* **المستشار السيد إدريس الراضي :**

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

بما أن قطاع التشغيل يدخل في اختصاص لجنة الفلاحة والشؤون الإقتصادية سوف أتطرق للتدخل في هذا القطاع.

الجميع يعمل أن معضلة البطالة وأزمة التشغيل معضلة تتكتوى بنارها في الوقت الراهن كل أسرة مغربية، ولايوجد أي بيت لايعيش هذه المأساة، والأكيد أن بلادنا تعيش على غرار مجموعة من الدول عدة مشاكل مرتبطة بالتشغيل، أكيد أن الحكومة تطلع علينا بين الفينة والأخرى ببعض الأفكار والحلول المألوفة والتي تكرس الإنتظارية واليأس والإحباط لدى الشباب المغربي، بل لازالت الحكومة تمارس المغالطات الإحصائية، ولاتكشف عن النسب الحقيقية للبطالة في البوادي التي تفوق بكثير النسبة المسجلة في المدن.

ونتساءل السيد الوزير لماذا لاتهتمون بمعدلات البطالة في البادية؟ والتي تعرف انتشاراً كبيراً للبطالة المقنعة؟ أي العمل الموسمي، وبالمقابل فإن البوادي المغربية تتوفر على إمكانيات كبيرة للتشغيل سواء في الزراعة أو تربية المواشي، وحتى في مجال الغابة الذي يوفر أزيد من 110 مليون يوم عمل سنوياً، فلماذا لاتستثمر الحكومة هذه الإمكانيات بدعم التنمية والتشغيل في البادية المغربية؟ والمعلوم لدى الجميع أن القطاع الفلاحي يساهم بنسبة قد تصل لـ 22% في الناتج الخام الداخلي الخام، مما يعني أن قطاع الفلاحة هو العمود الفقري للإقتصاد الوطني، فكيف يعقل ألا تنظر الحكومة إلى وضعية أبناء البادية الذين يعانون من بطالة أقل ما يمكن أن يقال عنها أنها ظالمة؟ ولاتعرف الحكومة بقيمة الخدمات التي تقدمها البادية للإقتصاد المغربي، أكيد كذلك أن أن هنالك حركة احتجاجية في كل القطاعات وفي كل الميادين سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص. إذن يجب أن نعترف بأن هنالك أزمة وأزمة حقيقية وهذا ليس قول المعارضة حتى لاتتهم بتضخيم الأمور، ولكن ما نلاحظه هو أن حتى النقابات المؤيدة للحكومة عمدت وتعمد في الوقت الراهن إلى الإعلان عن إضرابات قطاعية، بل ولقد راج الحديث عن إضراب وطني، فكما يقول المثل وشهد شاهد من أهلها، إذاً ماهي الحقيقة؟ وأين هي المعطيات الحقيقية؟ أو لنقل من يملك الحقيقة لينور بها الرأي العام؟ صحيح أن الدستور والقانون يضمن هذه الحرية، ولكن ليس على حساب المصلحة العامة، أي على حساب اقتصادنا الوطني.

لذا يتعين على الحكومة أن تملك الشجاعة الحقيقية لتقول وجهة نظرها في هذا الموضوع، مثلاً :

أولاً : هل هناك زيادة في الأجور؟ هل هناك تحسين لوضعية العمال الإجتماعية؟ نعم يتعين على الحكومة أن تتحدث بهذه الصراحة، وإن لم تكن زيادة فماهو برنامجها؟ ولتخاطب العمال بهذه الصراحة، ليعرف الجميع مسؤوليته ويتحملها، أكيد أن هنالك حواراً اجتماعياً، ولكن في قاعات مغلقة، لايعرف العمال إلى أين وصلت المفاوضات، وماهي المقترحات وماهي الحلول؟ الكل يعيش في هذا الغموض الذي يؤدي في آخر المطاف إلى التأويلات، سواء عن حسن نية أو عن سوء نية.

إن اقتصادنا الوطني يجب أن يعرف إقلاعاً جديداً، ولن يتأتى ذلك إلا إذا طورت وغيرت العقليات بما يخدم الصالح العام، مع ضرورة مخاطبة الآخر باعتباره راشداً يعرف مصلحته وأين تكمن.

إننا نريد أن نطور آليات الحوار، وذلك بالاستفادة من تجارب الماضي، ونريد كذلك أن يكون الطرف الآخر شريكاً في اتخاذ القرار، ويتحمل مسؤوليته في ذلك بكل شجاعة، لانريد حوار القاعات المغلقة، نريد أن نسمع صوت الجميع، صوت الحكومة، صوت أرباب العمل، صوت المقاولات، صوت العامل الذي هو المحور الأساسي لكل الآليات الأخرى، نريد أن تكون لنا الشجاعة لمواجهة القرن المقبل، ولكن بروح وطنية وحس وطني مبني على الصدق، وبعيداً عن الديماغوجية أو السفسطة.

ألا تعلمون السيد الوزير المحترم أن جانباً كبيراً من مشكلة البطالة قد يكون مفتعلاً، لأن الأسباب ترجع بالأساس إلى عقلية المجتمع المغربي التي ترسخت لديها عقيدة بأن التشغيل هو الوظيفة العمومية؟ ألا ترون السيد الوزير بأن توجهاتكم السياسية منذ الستينات هي التي رسخت في ذهن الشعب المغربي مثل هذه الدغمائيات التي لاعلاقة لها بالواقع؟ والآن هل تتوفرون على الشجاعة الكافية لمصارحة الشعب المغربي وإقناعه بأن حامل الدكتورة عليه أن يشتغل سائق أو مقاول أو صانع أو تاجر بسيط، دون مركب نقص أو خلفيات.

ونستغرب من تصريحات وزيرٍ في هذه الحكومة، ويتحمل مسؤولية وزارة استراتيجية حيث أكد في حوار متلفز أن المقاولة ملزمة بأداء أجور العمال حتى أيام الإضرابات، ألا ترون السيد الوزير أن مثل هذه التصريحات تشجع عصيان الشغيلة، وتحمل المقاولة أعباء جديدة، فهل ستراعي مدونة الشغل آليات المرونة التي تحافظ على التضامن الإجتماعي الذي نادى به صاحب الجلالة نصره الله وأيده وأطال عمره إذ قال جلالته مؤكداً على تعبئة كل مكونات المجتمع المدني محلياً وجهوياً ووطنياً.

السيد الوزير،

إن السوق قد أصبحت سوقاً إنتاجية تطلب أناساً لهم تخصصات محددة، ولاتطلب أناساً لهم ثقافات عامة، والتعليم لم يرتبط بعد بالإقتصاد، فالدبلومات العليا تشكل 36,7%، والتقنية تشكل 31,1%، والتأهيل المهني يشكل 48%، ليلاحظ الجميع أن التكوين المهني لم يساير السوق الإنتاجية، فإلى أي حد وصلت مردودية برنامج التكوين من أجل الإدماج؟ وللإجابة على هذا السؤال أولاً :

السيد الوزير،

لقد صرحتم أن برنامج التكوين من أجل الإدماج قد وصل إلى مايقرب 27 ألف منصب، إلا أن المعطيات المتوفرة لدينا تشكك في هذه الحصيلة، ذلك أن الظهير 1982 نص على وجود تعويض المناصب الشاغرة بفعل التقاعد بمناصب أخرى جديدة، مما يفيد أن الرقم الذي صرحتم به ليس واقعياً، فنسبة منه تطبيقاً لما نص عليه الظهير، وهذا نوع جديد من المغالطات الإحصائية التي تمارسها الحكومة.

ثانياً : نطلب من السيد الوزير أن يقدم للمجلس الموقر الإحصائيات الدقيقة حول برنامج الإدماج مع تحديد نسب الذين غادروا المؤسسات قبل استكمال مدة التكوين، حتى نتمكن من معرفة العدد الفعلي الذي تم إدماجه حتى الآن.

ثالثاً : هل هنالك لجن محلية لتتبع هؤلاء المدمجين، ومراقبة مؤهلاتهم قصد إدماجهم بصفة نهائية بالمؤسسات التي يعملون بها، وهل سيتم إدماجهم نهائياً؟ أم أنهم يعوضون بآخرين بغية استفادة المشغل من الإمتيازات التي تمنحها الحكومة؟

رابعاً : نريد من الحكومة تقويماً حقيقياً لتجربة المقاولين الشباب تقويماً يعتمد الموضوعية، واستشراف المستقبل، فهل تعلمون السيد الوزير أن معظم المقاولات الشباب تعيش الآن حافة الإفلاس؟ وننبه السيد الوزير أن التشغيل تقابله عملية تسريح العمال، فنحن ضد التسريح، إلا أن التضامن الإجتماعي أصبح ضرورياً فمن الممكن أن يتخلى موظفوا الدولة والعمال عن الزيادة في الأجور لفائدة التخصيص تلك الإعتمادات إلى إحداث مناصب شغل وتوظيفات جديدة بشرط إعطاء الأسبقية إلى أسر العمال، ولا نعتقد أن أسرة تخلوا من هذه الآفة.

وخير ما أختم به تدخلي هو العبارة الملكية السامية التي أكد فيها صاحب الجلالة نصره الله وأيده أن التشغيل يحتل بعد قضيتنا الترابية المرتبة الثانية ضمن الأولويات الوطنية، وعلى الجميع أن يتضامن بروح وطنية وإرادة مناضلة للكفاح والجهاد من أجل القضاء على هذه الآفة.

وشكراً السيد الرئيس.

* **السيد رئيس الجلسة** :

شكراً.

الكلمة للمستشار المحترم السيد أحمد البنا من فريق الإتحاد الدستوري.

* المستشار السيد أحمد البنا :

شكراً السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

أتشرف بالتدخل باسم فريق الإتحاد الدستوري في مناقشة الميزانيات الفرعية لكتابة الدولة في الصناعة التقليدية ووزارة السياحة، مؤكداً على الأهمية الإقتصادية والإجتماعية لهذين القطاعين ومساهمتهما بقدر وافر في جلب العملة الصعبة لبلادنا، وتنشيط الإقتصاد الوطني، وتوفير الشغل والعمل لشرائح كبيرة من أفراد الشعب المغربي.

إن قطاع الصناعة التقليدية قطاع يشغل أزيد من مليون ونصف صانع وصانعة، كما أنه يساهم بنسبة 10% في الناتج الداخلي الإجمالي لبلادنا، كما أنه قطاع اجتماعي يوفر التشغيل بوثيرة سريعة، وبتكلفة يسيرة، وهو قطاع حضاري وتارخي وثقافي يختزل الأبعاد الجمالية والثقافية، معبراً عن العبقرية المغربية، وهو قطاع ليس طارئاً بل أصيل ومتجدد في التاريخ والذاكرة المغربيين، إن الصناعة الوطنية التي ساهمت في صرح الحضارة المغربية، وأنجزت التحف المعمارية التي تشكل النسيج الأثري الذي نفخر به اليوم، إنه قطاعاً من الضمان بشكل ذاتي محتلاً لمواقع النبل والرقي الإجتماعي داخل الطبقات الإجتماعية المغربية.

قطاع شكل أبناءه اللحمة الأولى والرئيسية في صفوف الحركة الوطنية المناهضة للإستعمار.

قطاع ساهم وراء جلالة الملك الحسن الثاني نصره الله وأيده في بناء مغرب مغرب المسيرة الخضراء، واستكمال الوحدة الترابية وفي مسيرة الديمقراطية والتقدم والنماء، ولكنه أصبح الآن قطاعاً هامشياً يتطور بصورة غير متحكم فيها، سواء تعلق الأمر بتوزيعه لمجال داخل المدن والحواضر المغربية، أو بنموه الإقتصادي الذي عرف عدة تراجعات خطيرة ناتجة عن غياب رؤية استراتيجية وشمولية لتنمية القطاع وتفعيل دوره الإجتماعي والإقتصادي، واستثمار طاقاته الإقتصادية في التشغيل والتأهيل والعقلنة والترشيد، فقطاع الصناعة التقليدية السيد الكاتب الدولة يعاني من غياب التغطية الصحية والضمان الإجتماعي، نظراً لعدم ملائمة القوانين المعمول بها في المغرب لطبيعته وخصوصياته.

إنه قطاع يعاني أزمة تسويق في غياب سياسة تجارية محكمة التدبير ومدروسة العواقب، إنه قطاع لم يهيكل بعد على مستوى المؤسسات المتدخلة فيه، فلازال جزء منه تحت رحمة مؤسسة الحسبة وجزء آخر تحت وصاية مكتب التنمية والتعاون، وآخر جزئي وغير فاعل تحت وصاية الإدارة، وجانب اللامركزية فيه والديمقراطية لازال مشلولاً مادامت غرف الصناعة التقليدية لم يراجع نظامها الأساسي، ولم تعطى لها الإمكانيات المادية والبشرية من أجل تفعيل دورها التدخلي في القطاع، فهي لازالت مؤسسة الاستشارة والتشاور فقط، كما أن قطاع الصناعة التقليدية يعيش أزمة تمويل في غياب الصندوق الوطني للإنعاش والاستثمار في قطاع الصناعة التقليدية، وسياسة القروض الصغرى التي تنهجها وزاتكم السيد كاتب الدولة تعتبر فاشلة من منطلقها.

إن الصانع في حاجة إلى قرض يمكنه من توسيع ورشته وتطوير آليات عمله، فهو ليس في حاجة إلى صدقات أو هبات صغيرة من حجم تلك القروض التي يمولها القرض الشعبي بمسطرة معقدة وشروط تعجيزية، بل إن كل شركات التكفل في قطاع الصناعة التقليدية في حالة إفلاس بفعل ثقل المديونية الذي يدخل كاهل الحرفيين الصغار والمتوسطين مما يفرض إعادة النظر في نظام التكافل.

أمام كل هذه المعوقات والمشاكل التي تهدد حرفنا التقليدية بالركود والإنقراض، ماهي الإجراءات السريعة والعملية التي اتخذتها الوزارة بهدف تجاوز هذه الوضعية المتأزمة لقطاع الصناعة التقليدية؟ وماذا فعلتم السيد كاتب الدولة لقد أتيتم بميزانية هزيلة، فهل بهذه الأرقام ستواجهون الكم الهائل من مشاكل القطاع؟ بل لقد تراجعت ميزانية كتابة الدولة على مستوى

الاستثمار، والقطاع في حاجة ماسة إلى الاستثمار في البنيات التحتية من قرى الصناعة والمجمعات والتجهيزات الأساسية من إحياء صناعة ومراكز تجارية خاصة بالصناعة التقليدية، والبحث عن أسواق والدراسات والرفع من جودة المنتوج، فكيف ستواجهون السيد كاتب الدولة لهذه المعوقات بإدارة مركزية غير مهيكلة؟ ومندوبيات لاتتوفر على أبسط الإمكانيات؟ وميزانية هزيلة للغرف؟ وأطر الصناعة التقليدية لازالت في حاجة انتظار لتصفية ملفات ترقياتهم ومشاكلهم المادية والإجتماعية؟ فإذا كان الوضع سيستمر بهذه الطريقة المستحسن خوصصة هذه الوزارة؟

إننا في فريق الإتحاد الدستوري إيماناً منا بالدور الحيوي لقطاع الصناعة التقليدية، ووعياً منا بتاريخ نظال الحرفين، واقتناعاً منا بالدور الحضاري والثقافي لهذه الحرف التي تعبر عن الأصالة المغربية، فإننا نعتبر أن إنعاش القطاع وتأهيله لدخول عصر المنافسة والعولمة يقتضي الإسراع فيما يلي :

أولا : الإسراع بإصدار قوانين تنظيم الحرف متضمناً لتعريف دقيق وشمولي للصانع التقليدي، وذلك بهدف وضع الإطار التشريعي لتنظيم الحرف، وسد الباب أمام المتطفلين في هذا القطاع.

ثانياً : تبسيط مسطرة القروض وتسريعها، والرفع من حصة القرض والعمل على إحداث صندوق وطني لإنعاش قطاع الصناعة التقليدية.

ثالثاً : إحداث مناطق حرفية ومراكز تجارية للصناعة التقليدية.

رابعاً : البحث عن أسواق جديدة ودراستها دراسة عميقة لمعرفة مدى استجابة السوق العالمية لمنتوجنا التقليدي.

خامساً : إنجاز دراسات قطاعية ذات بعد شمولي، والكف من الدراسات التجزيئية التي تقوم بها الوزارة، والتي لاتفيد في شيء.

سادساً : الإسراع بإنجاز الإحصاء الوطني للصناعة التقليدية.

سابعاً : تأسيس الإتحادات المهنية، وتفعيل دور العمل الجهوي والتعاوني، إعطاء دوراً إقتصادياً تنموياً.

ثامناً : استكمال عملية تفويت المجمعات الصناعة التقليدية لفائدة الغرف أو الصناع المستغلين، وحذراً من التفويت للخواص أصحاب الشكارة.

تاسعاً : إعادة النظر في النظام الأساسي لغرف الصناعة التقليدية، والبحث عن صيغة تمويلية جديدة لأنشطتها والإنتقال بها من الدور الاستشاري إلى الدور الاستثماري.

وننبهكم السيد كاتب الدولة إلى مراجعة سلوكات الحيف والزبونية التي تنهجها وزارتكم في التعامل مع الغرف والجهات، فقد لاحظنا أن الوزارة تكثف عملها وحضورها ببعض المناطق، وتهمش غرفاً ومناطق أخرى دون أي معياري موضوعي، والواقع أن هناك جهات مهمشة تتوفر على رصيد تاريخي وهام في قطاع الصناعة التقليدية، والعمل على تعميم التظاهرات الحرفية والمعارض على كل تراب المملكة دون حيف أو تهميش.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

يشكل قطاع السياحة العمود الفقري لمصادرنا للعملة الصعبة بعد الفلاحة، وعائدات جاليتنا في الخارج، خاصة في الفترات المزدهرة خلال السبعينات والثمانينات، إلا أنه في أعقاب أزمة الخليج عرف هذا القطاع أزمة واكبها ارتباك واضح في سياسة الحكومة اتجاه هذا القطاع، وقد تجلى ذلك في السعي نحو تشجيعه أحياناً وإغراق كاهل المعنيين بالغرامات والجزاءات، إلاّ أن الإجراءات التي قامت بها الحكومات السابقة خلال سنوات 96-97-98 أكسبت القطاع حيويته وديناميته، وهي إجراءات جملت الجانب التشريعي والتنظيمي، ومواكبة مع ذلك قامت بعملية تحسيسية ميدانية لجميع المتدخلين أدت إلى إنتعاش ملحوظ ونسبي بدأت تلوح بوادره في الأفق، إلا أننا نسجل السيد الوزير أن الحكومة لم تعكس من خلال القانون المالي المعروض على أنظار هذا المجلس الإهتمام بالمكانة والموقع الحقيقي للسياحة، وعلاقتها

بالإقتصاد المغربي، ومساهمتها في التشغيل، ودور القطاع في تأهيل العالم القروي، إذ شكل هذا الموضوع محور مذكرة بعثت بها الفيدرالية العامة للمقاولات بالمغرب إلى الحكومة منذ شهر سبتمبر الأخير، ولم تستطع الحكومة الإجابة عليها حتى الآن، فقد ظل مهنيوا السياحة ينتظرون الرد الحكومي بإعطاء دينامية جديدة لقطاع عبر شراكة فاعلة بين الحكومة والمكتب الوطني للسياحة والفاعلين الإقتصاديين، إلا أن الرد الذي اختارته الحكومة من خلال مشروع القانون المالي والمتمثل في إعفاء المنشئات الفندقية من الضريبة العامة على الدخل، والضريبة على الشركات بنسبة 50% تظل عديمة الفعالية، بل ستؤدي إلى نتائج عكسية، إلا أن الشروط التي حددتها الحكومة أفرغت الإعفاء من محتواه الإقتصادي، بل تعتبر عائقاً أمام المنشئات المذكورة ففي مجموع 450 أو500 مؤسسة المستفيذة التي بإمكانها تحقيق الشرطين المذكورين، وستكون المؤسسات المستفيذة إما أجنبية أو تديرها مؤسسات أجنبية، بل إن هذه الإجراءات ستدفع الفندقيين إلى التحايل على القانون لتحقيق الإعفاء، مما ستكون له مضاعفات خطيرة إذ كان على الحكومة أن تحدد امتيازات الصناعات المصدرة إلى السياحة، ثم العمل على تخفيض الضريبة على القيمة المضافة من 10% إلى 7%، ثم تبسيط وملاءمة الضرائب المحلية ذلك أن التحملات الجبائية التي ستثقل كاهل الصناعات الفندقية المغربية تجعلها أكثر الصناعات سياحية التكلفة بمنطقة البحر الأبيض المتوسط.

كما أن هذه الإجراءات يطرح بوضوح مشكل السياسة للحكومة، فمن هو الرأس مال المستفيذ؟ كما أن هناك مشكل أكثر، إذ أن السائح الأجنبي سيستفيذ من الخدمات الفندقية بثمن أقل من السائح المغربي الذي سيدفع بالعملة الوطنية، كما أن نسبة السياح الأجانب تتوزع على مختلف الجهات الوطنية كالتالي : مراكش 63%، أكادير 64%، فاس 32%، ثم طنجة 20%، فمن هي الجهة التي ستستفيذ أكثر؟ وعلى أي معيار ستعمم الشروط؟ في الوقت الذي توجد فيه جهات بالمملكة تحتاج إلى امتيازات ضريبة على المستوى السياحية، خصوصاً شمال المملكة وشرقها والمناطق الجنوبية المسترجعة، ومنطقة مكناس تافيلالت.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

إننا في فريق الإتحاد الدستوري نومن إيماناً عميقاً أن القطاع السياحي في أمس الحاجة إلى دعم الدولة في مجموع المجالات والقضايا التي ترتبط بإنعاشه ونموه وتطوره، فماذا أعدت وزارتكم لمواجهة حجم المشاكل التمويلية والإستثمارية التي تواجه هذا القطاع؟ وأين كنتم لما كان إعداد القانون المالي؟ وكيف مرت عليكم تلك الإجراءات والتدابير؟ التي تبين أنها ستؤدي إلى ركود خطير في الاستثمارات السياحية وراء المهنيين في هذا الشأن تعرفونه جيداً، ولا حاجة لتذكيركم به، إن أبسط ما يمكن أن تتصف به سياسة الحكومة اتجاه هذا القطاع هو أنها جزئية ومنعزلة ومرتجلة وغير نابعة عن تصور عميق وشمولي، وقد توضح ذلك من خلال موقف الحكومة من خلال اقتراح القانون تقدمت به إحدى فرق مجلس المستشارين، والذي يقضي بإحداث غرف للسياحة تستهدف تفعيل تمثيلية القطاع في اللامركزية وفي المؤسسات المنتخبة، فقد تحمست السيد الوزير في البداية النقاشات باللجنة المختصة، ثم فاجئتم الجميع برد الحكومة الذي لم يكن واضحاً، واعتاره غموض قاتم أمام حماسة السادة المستشارين، ما هذه الحيرة والتردد؟ أبهذا الإرتجال ستعمل الحكومة على ضمان النمو بوثيرة سريعة ومستديمة لقطاعنا السياحي؟ الذي لازال في حاجة إلى تنظيمات مهنية قوية والمتمثلة ديمقراطياً في كل مؤسساتنا المنتخبة.

إن وزارتكم السيد الوزير تعاني من أزمة قوانين أو هيكلة كما أنها لاتعاني من أزمة أطر فقد تخرج العديد من الأفواج المخصصة بفضل سياسة التكوين التي أرسلت قواعدها الحكومات السابقة، لكن تعاني إدارة القطاع السياحي من مشاكل عديدة نجملها فيما يلي :

- طغيان المركزية، وتجذر بعض اللوبيات داخل الإدارة لأزيد من 20 سنة تقاوم أي مبادرة هيكلية جديدة للوزارة.
- ضعف الإختصاصات المخولة للمصالح الخارجية والمندوبيات، وقلة الإمكانيات المادية والبشرية.
- ضعف التأثير الإداري لدى جل موظفيها.
- عدم قدرة الإدارة على تعميم تثبيت القوانين، وتفعيل آليات المراقبة، وتهميل دور المفتشية العامة.
- ضعف سياسة الإرشاد السياحي المتبعة من قبل وزارتكم.
- الغياب التام للتضامن الحكومي في ميدان السياحة، بالرغم من أن الحكومة تجلعه من الركائز الأساسية في اقتصادنا، ذلك أن القانون المالي يتضمن أي إجراء ملموس للإقلاع بهذا القطاع، وعليه فإنكم مطالبون السيد الوزير بإعادة النظر في دور المكتب الوطني للسياحة الذي أصبح نشاطه متجاوزا بالصيغة التي يزاول بها نشاطه حالياً، وتكثيف الاتصالات مع المهنيين، وكل المتدخلين القطاعيين والتحاور معهم، وفي هذا الإطار نرى من اللازم التفكير في إحداث غرف للسياحة، تضطلع بدور تمثيل المهنيين، والتعبير عن مطالبهم وآمالهم.

إن الميزانية الفرعية للصناعة التقليدية تعتبر أهزل ميزانية في تاريخ هذا القطاع، ولا تفوقها ميزانية القطاع السياحي بأي شيء، وانطلاقاً من مسؤوليتنا التاريخية إزاء هذه القطاعات لايمكننا أن نغالط السياحيين والصناع التقليديين، وعليه فإننا سنصوت ضد هذه الميزانية، وسنبقى في انتظار الأمل، والسلام.

* **السيد رئيس الجلسة :**

دائماً مع فريق الإتحاد الدستوري، الكلمة للمستشار المحترم السيد عبد القادر نور الزين.

* **المستشار السيد عبد القادر نور الزين :**

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السادة المستشارون المحترمون،

لي عظيم الشرف أن أتدخل حول موضوع الميزانيات الفرعية للفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري والمحافظة العقرية.

نظراً للأهمية التي تمثلها هذه الوزارات في العمل الحكومي، لأنها تشرف على قطاع حيوي هام له تأثير مباشر في الإقتصاد الوطني، بل له علاقة عضوية ووطيدة بشريحة مهمة وفعالة من الشعب المغربي.

إن هذه الوزارات ذات أهمية بالغة وخطيرة لكونها تأطر عالماً له أهمية كبرى في المعادلة الإجتماعية والمجالية والإنتاجية على المستوى الإقتصاد الوطني.

إننا وبعد إطلاعنا على فصول ميزانية وزارة الفلاحة والتنمية القروية، وبعد دراستها لبرامج العمل القطاعي لاحظنا النقط التالية :

- غياب تصور واضح للأولويات بسبب عجز الوزارة عن تحديد الأهداف الاستثمارية التنموية، التي لم يتم الإشارة إليها بشكل واضح ضمن الاستراتيجية التي أعلنت عنها وزارتكم، والتي لم ترقى إلى إعطاء تقييم حقيقي للأهمية الاقتصادية التي يشكلها العالم القروي ضمن السياسة الاقتصادية العامة للبلاد.

السيد الرئيس،

فقد التصريح الحكومي في إطار تحليقاته على الأهمية التي يحظى بها قطاع العالم القروي، وعلى تطبيق السياسة الفلاحية الإرادية والمتجانسة، لتمكين بلادنا من توفير شروط تحقيق الأمن الغذائي، مع التحكم في الإنفتاح التدريجي لهذا القطاع على العولمة والتبادل الحر، كما أنه أكد على عزم الحكومة بلورة استراتيجية للتنمية القروية والمندمجة تأخذ بعين الإعتبار خصوصيات جهوية بهدف تقليص من الفوارق الإجتماعية والمجالية.

أين هي هذه الإستراتيجية في مشاريع وزاتكم السيد الوزير الفلاحة، وهل الميزانية المخصصة لوزاتكم ستمكن بالفعل من إنجاز هذه الطموحات التي عبر عنها التصريح الحكومي؟

إن واقع فلاحتنا يتطلب بذل المجهودات لتدعيم المكتسبات، بل لتوسيع نطاق تأهيل القطاع الفلاحي برمته، فالعالم القروي يحظى بمجال شاسع ومتنوع إلى حد التباين يتطلب بشكل استعجالي العمل على تعزيز البيئة التحية والمتمثلة في تقوية الشبكة الطرقية لفك العزلة وتسهيل الإتصال، والتواصل مع المحيط القروي، وتعبئة المياه السطحية والجوفية، لتوسيع مجال الفلاحة المسقية.

ففلاحتنا لازالت تهيمن عليها زراعة الحبوب وزراعة الأشجار المثمرة لازالت منعدمة بالعالم القروي، ومن هذا الموقع يمكن التأكيد أن مشكلة الفلاحة مشكلة هيكلية تستوجب إعادة النظر في العديد من قضايا هذا القطاع لمواجهة تقلب العوامل المناخية، مما يحتاج إلى إجراءات ملموسة لمحاربة الهجرة القروية، وضمان استقرار سكان البادية.

أين هو برنامج بناء سد كل سنة الذي وضعته الحكومات السابقة تماشياً مع التوجهات الملكية السامية في سقي مليون هكتار؟

السيد الرئيس،

السيد الوزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري،

من بين المشاكل العويصة التي يعاني منها الفلاح المغربي تأتي مشاكل مالية وتمويلية بالدرجة الأولى، والجميع يعلم أن مؤسسة القرض الفلاحي قد لعبت أدواراً مهمة في هذا الإتجاه، أين وصلت وضعية هذه المؤسسة؟ وماهي التدابير التي اتخذتها الحكومة لتفعيل دور هذه المؤسسة؟ وهل هناك برنامج لإعفاء الفلاحين الصغار والمتوسطين الذين من إجراء ثقل المديونية؟ ماهو عمل الحكومة في اتجاه تفعيل دور الغرف الفلاحية وتمكينها من الإمكانيات المادية والبشرية التي تؤهلها إلى القيام بدورها التنموي والإقتصادي؟

السيد الوزير،

لقد كان لسياسة التحرير التي عرفها القطاع الفلاحي وخاصة في مجال تسويق الحبوب إنعكاسات مباشرة على أوضاع الفلاحين والتعاونيات، وجميع المتدخلين في القطاع، بل عرف تسويق الحبوب نوعاً من توفير التوتر الطبيعي الذي يرافق كل تغيير في سياسة النظام التجاري بما سيتبع ذلك من ظهور فعاليين إقتصاديين جدد في القطاع، ومزاحمة التسويق وبروز عنصر الجودة وتكلفة الإنتاج كعنصرين أساسيين ومحددين في مجال المنافسة، الشيء الذي يبرز بوضوح أن بلادنا تحتاج إلى فترة تأقلم، وإلى نوع من التدرج والملائمة مع المعطيات التي تفرزها سياسة التحرير وكذلك عن طريق تدعيم هذا القطاع وتحفيزه بما يؤهله إلى الارتقاء بذاته.

وفي نفس السياق يعاني الإنتاج الحيواني من عدة سلبيات تتمثل في عدم الاهتمام بالتقنيات التي يخدع له قطاع الماشية، من تلقيحات لتحسين النسل وتأطير مربين نموذجيين لهذه العملية، ومكافحة الأمراض التي تضر بالماشية، ففي غياب تصور يدمج العالم القروي في النسيج الاقتصادي والإجتماعي الوطني، والذي أصبح استراتيجيا لمستقبل المغرب الجديد، لايمكن الحديث عن تنمية العالم القروي، ومعه القطاع الفلاحي، وإذ كانت السنوات الماضية قد عرفت بذل الجهود لفائدة العالم القروي خاصة في مجالات التجهيز والسدود والري والكهرباء والماء الصالح للشرب، الطرق والصحة والتعليم، فإن ذلك يبقى غير كافي بالنظر لمتطلبات النمو من جهة، وتفاقم الهجرة القروية من جهة أخرى.

وعليه من الضروري تحديد أولويات الحكومية لفائدة العالم القروي، ووضع برنامج للتنمية الشاملة، وما نخشاه السيد الوزير هو أن يشمل ميزانية وزارتكم تراجعاً مستمراً لفائدة القطاعات الأخرى، سمتها الحكومة بالإجتماعية وماهي في الحقيقة إلا مؤشراً على سوء ترتيب الحكومة للأولويات. والسلام.

السيد الرئيس،

سنمر إلى وزارة الصيد البحري، يكتسي قطاع الصيد البحري أهمية قصوى على المستوى الجيوسياسي، والسوسيواقتصادي داخلياً وخارجياً، فكما تبين الإحصائيات الرسمية يشغل القطاع ماينا هز 400 ألف منصب شغل، ويضمن التغذية لغالبية الأسرة المغربية الشيء الذي يجعل منه مصدراً أساسياً لضمان الأمن الغذائي الوطني، وقد كان على الحكومة أن تجعل من بين أولوياتها ضمان أمن سلامة أزيد من مليون كيلومتر مربع من مياهنا الإقليمية، وبشريط ساحلي يمتد على 3500 كلم، ويبقى على الوزارة المعنية أن تنفتح على المهنيين من خلال غرف الصيد البحري التي يبقى عددها غير كافي، وغير مهيكل بطريقة محكمة على المدار الجهوي، وهذا يفرض على المكتب الوطني للصيد البحري ومكتب استغلال الموانئ، والرفع من مستوى الأداء الإداري على مستوى التجهيز والمراقبة.

السيد الرئيس سنمر إلى المحافظة العقارية :

نظراً للإنعكاسات المباشرة بمجال التحفيظ العقاري على الإستثمار الفلاحي والإقتصادي بالمغرب، فإن هذه الإدارة ملزمة ببذل المزيد من الجهود من أجل تعميم مبدأ تحفيظ العقاري، وتنظم تداول العقارات خلال النقط التالية :

أولاً : ضرورة الإسراع في معالجة التأخير الحاصل في الملفات العقارية.

ثانياً : إدخال نظام تدبير الوثائق قصد تسهيل استغلالها، والإصلاح عليها، بل نرى من الضروري إدخال نظام الإعلاميات جد متطورة في هذا المجال.

ثالثاً : تبسيط مسطرة التحفيظ، والتسريع بوثيرة إنجاز المسح العقاري.

رابعاً : تطوير وتحديث عصرنة التغطية الخرائطية للمملكة.

خامساً وأخيراً : تحسين وضعية الموظفين، وتطوير الموارد البشرية لإدارة المحافظة العقارية، والسلام.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكراً السيد المستشار المحترم.

ثماني دقائق عند السي البنا.

* **المستشار السيد أحمد البنا :**

شكراً السيد الرئيس،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

أتدخل اليوم باسم فريق الإتحاد الدستوري لمناقشة ميزانية وزارة التجارة والصناعة، ووزارة الطاقة والمعادن، ووزارة المياه والغابات برسم السنة المالية لسنة 2000/1999، وهي مناسبة ستمكننا من عرض تصورات ومواقف فريقنا إزاء الاستراتيجية التي تبنتها هاتين الوزارتين في إدارة وتسيير قطاعات ذات أهمية كبرى في تنشيط اقتصادنا الوطني على المستوى الداخلي والخارجي.

إن التطورات التي عرفتها التشريعات في بلادنا قد شملت قوانين الشركات والبورصة وأنظمة الإستثمار، وغيرها من التدابير والإجراءات التي انعكست إيجاباً على مقاولاتنا الصناعية، وتأهيلها لخوض غمار المنافسة، والإنفتاح على السوق الخارجية، وعلى رؤوس الأموال الأجنبية، كما أن تشجيع القطاع الخاص من شأنه أن يوفر إمكانية تقوية المقاولات الصناعية الوطنية، وتأهيلها لمواجهة العولمة والتنافسية الدولية في أفق القرن 21. لقد انخرطت بلادنا خلال عقد الثمانينات والنصف الأول من التسعينات في مجموعة من الإصلاحات المالية والهيكلية على المستوى الإقتصادي، والتي مكنت المغرب من استقطاب الإستثمارات الأجنبية، ودخول شركات عملاقة لإنجاز مشاريع ذات أهمية إقتصادية وإجتماعية كبرى بتكنولوجية متطورة، مما يفرض على المقاولة الصناعية الوطنية تحديث آليات إنتاجها، والرفع من مستوى جودة المنتوج الوطني، وتنمية المهارات التقنية والعلمية

والعملية لليد العاملة المغربية، مما يحتاج إلى استراتيجية وطنية في التصنيع تهدف إلى :

أولاً : تقوية النسيج الصناعي الوطني، وتوجيه الإنتاج إلى الحاجيات الوطنية الداخلية، حتى نتمكن من تقليص لجوء المغرب إلى الاستيراد.

ثانياً : تهييء وإنجاز مناطق صناعية بتكلفة منخفضة، ذلك أن تكلفة الأرض والبناء تشكل ثلثي تكلفة الإستثمار الصناعي بالمغرب، والواقع أنها لايجب أن تتعدى نسبة 30% من تكلفة الإستثمارات الإجمالية.

ونشير بهذا الصدد إلى الإختلال الذي تعرفه عملية توزيع المناطق الصناعية في المغرب، ذلك أنها تتمركز في محاور محددة، ولاتستجيب لشروط التنمية المتوازنة مجالياً في كل الجهات، كما أن أغلب المناطق الصناعية أقيمت بأراضي فلاحية خصبة، مما يعني أن توسيع المناطق الصناعة يتم على حساب الفلاحة، بينما هناك أراضي غير صالحة للزراعة، ولا تستغل في إقامة المشاريع الصناعية.

ثالثاً : تشجيع الاستثمار الصناعي الوطني، ومراقبة جودة المنتوجات الصناعية، وتبسيط مساطر الرخص، والإسراع بتوحيد شباك الإستثمار.

رابعاً : تفعيل دور غرف التجارة والصناعة والخدمات، وتطوير أدائها الإداري، وتمكينها من الإمكانيات المادية والبشرية والتشريعية، حتى تضطلع بدورها في التدخل بالقطاع.

خامساً : تشجيع مقاولات متوسطة وصغرى، بمساعدتها على تكوين إطارها، وتطوير آليات الإنتاج، وتمكينها من طرق تمويل بسيطة المسطرة، وبأسعار فائدة تفضيلية.

ولانعتقد السيد وزير التجارة والصناعة أنه في ظل سياسة نختلفها الضبابية والغموض في تشجيع الاستثمار سنتمكن من النهوض بإنتاجياتنا، وبتجارتنا الداخلية والخارجية، كما أن أي سياسة اقتصادية لاتهتم بمشاكل كل صغار ومتوسطي التجار سيكون مآلها الفشل، ذلك أن صغار التجار، ومتوسطيهم يشكلون القنطرة بين المنتج الصانع والمواطن المستهلك، وقد انتظرنا من هذه الحكومة القيام بتدابير وإجراءات عملية مالية وجبائية ضريبية لفائدة هذه الفئة من التجار، لكن العكس هو الذي حصل، إذ أن الحكومة حدت المساهمة الإبرائية في 0,50% والواقع أن هامش الربح عند التجار الصغار والمتوسطين لايتعدى 2,5% و5%، مما لايجعل تعميم هذه النسبة حيفاً بالنسبة لهذه الفئة، خصوصاً تجار المواد الغذائية.

وعلى صعيد السوق الداخلي فإننا نلاحظ غياب الإنسجام بين العرض والطلب، فالمنتج يعاني ارتفاع تكلفة الإنتاج بفعل غياب التشجيع المالي والتنظيمي، بينما يعاني المستهلك من ندرة بعض المواد، وارتفاع الأثمان، ورداءة المنتوج، وتفتقد وزارتكم الحلول الإجرائية الناجعة والواقعية لإنعاش الحركية التجارية الداخلية حماية للمستهلك من جهة، وضماناً لوثيرة إنتاجية واستثمارية سريعة بالنسبة للمستثمر من جهة ثانية.

وأذكر السيد الوزير بأن فريق الإتحاد الدستوري قد تقدم بمقترح قانون يقضي بإحداث وكالة وطنية لجزر الغش وحماية المستهلك ومراقبة شروط الجودة، إلا أن رد الحكومة كان ولازال غامضاً، وها نحن ننتظر مبادرة الحكومة في هذا الاتجاه.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

لايخفى على أحد الدور الهام والاستراتيجي لقطاع الطاقة والمعادن في التنمية الإقتصادية والإجتماعية لبلادنا، وذلك بالنظر إلى حجم هذا القطاع على صعيد الصادرات والواردات المغربية، ففيما يتعلق بإنتاج الكهرباء فإننا نسجل المجهودات التي بذلتها والإنجازات التي تحقق في السابق بفضل السياسة التي نهجت في برمجة الكهربة القروية الشاملة كشرط أساسي للنهوض بالعالم القروي، ولذلك على الحكومة أن تستمر في إنجاز مشاريع

الكهربة القروية، في إطار البرنامج الوطني الذي يمتد إلى سنة 2010 بناءً على الهيبات الدولية المخصصة لهذه المشاريع، وذلك انسجاماً مع التعليمات السامية لصاحب الجلالة نصره الله، الذي يولي اهتماماً خاصاً بالعالم القروي، كما يجب استعمال تكنولوجيات الطاقة المتجددة، الطاقة الشمسية والريحية، وتنميتها خاصة بالمناطق التي لايمكن ربطها بالشبكة الكهربائية في الأمد المتوسط، نظراً لتشتت سكانها وضعف حاجياتها من الطاقة، وارتباطاً مع هذا الموضوع نرغب في أن يلعب المركز الوطني لتنمية الطاقة المتجددة دوراً أساسياً في حل كثير من المشاكل في إطار مشاريع الكهربة القروية، ومن شأن هذه المشاريع وغيرها إذا نفذت في وقتها المحدد أن تقلل من فاتورات التزويد بالطاقة وجعلها أثمنة طاقوية مناسبة للاستهلاك المجتمعي والصناعي، والإعتماد على توزيع شمولي للطاقة بما فيها العالم القروي والمراقبة فيما يخص جميع الأنشطة الطاقية بصفة عامة، وبالتالي تقليص نسبة تابعاتنا للخارج، وتدعيما للبحث العلمي ومواكبة للتطوير التشريعي التي يعرفها قطاع الطاقة، فإننا نطالب بتحديد القانون المعدني والإهتمام بالبحث المعدني والتنقيب على النفط والغاز، وذلك بتشجيع الخواص على البحث المعدني من أجل تنمية مدخرات المناجم المستغلة حالياً، وتجنب الإحتكار وتشجيع المستثمر الصغير تجسيداً لدور القطاع الخاص في الحياة الإقتصادية، ولاشك أن استغلال الغاز المغربي الأوروبي سيدر على الخزينة العامة مبالغ مالية.

أما بخصوص قطاع المياه والغابات والدور المنوط به في المحافظة على البيئة وخلق فرص شغل، نلاحظ هزالة هذه الميزانية التي لاتطمح إلى الدور التي تلعبه في جميع المجالات اقتصادياً واجتماعياً.

أما المكتب الشريف للفوسفاط فينتظر أن تتحول طاقته التحويلية بفضل المشاريع التطويرية الحالية المتجلية في الرفع من طاقات التحويل بالجرف الأصفر وآسفي، وبالرفع من طاقات التعديل بكل من خريبكة اليوسفية وابن كرير، وتطوير مناجم بوكراع، إلا أن مشروع القانون المالي الحالي يجعلنا نتخوف على مستقبل الاستثمارات في هذا القطاع بفعل التحولات المالية الكبيرة التي فرضها القانون على المكتب لفائدة الدولة والخزينة العامة، مما سيؤدي إلى تراجع ادخارات المكتب المخصصة للاستثمارات، وفي انتظار تحقيق هذه المشاريع التي تبقى رهينة بالميزانية التي خصصت لهذه القطاعات، والتي لاترقى إلى المستوى المطلوب سنصوت بالرفض لهذه الميزانيات. شكراً السيد الرئيس.

* <u>السيد رئيس الجلسة</u> :

شكراً.

الكلمة للمستشار المحترم السيد محمد البطاح من الفريق الديمقراطي.

* <u>المستشار السيد محمد البطاح</u> :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس شكراً على الاستدراك،

السادة الوزراء المحترمون،

السادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الديمقراطي في إطار مناقشة الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لدى وزير الفلاحة والتنمية القروية المكلفة بالصيد البحري، وهي فرصة سانحة لنا اليوم لعرض توجهاتنا وتصوراتنا إزاء هذا القطاع الذي ناله الحيف الكثير، رغم ما له من دعامة أساسية في تنمية الحياة الإقتصادية والاجتماعية بهذا البلد العظيم، ومن نافذة القول أن يفتخر المغرب بموقعه الاستراتيجي نظراً لإطلالته على ظفتين بحريتين وهما البحر الأبيض المتوسط والأطلسي، وهذه الميزة جعلت كثيراً من الدول الأوروبية تتهافت للدخول في مفاوضات مع بلادنا لكسب جواز المرور للصيد في مياهنا الإقليمية، لذا فإن الدراسات المستقبلية تستدعي تكثيف الجهود وتسخير جميع الطاقات المؤهلة في الميدان، بما في ذلك من مهنيين وأطر تقنية، لمواجهة هذا الكم الهائل من المعضلات التي تنتاب هذا القطاع، ونحن بدورنا في الفريق الديمقراطي إذ نعرض على الحكومة في شخص السيد

الوزير المكلف بالصيد البحري الذي يلاحظ غيابه وللأسف في هذه المناقشة، إلا أن أملنا كثير بأن تحظى هذه التصورات، من بين هذه التصورات :

أولاً : المحافظة على الثروات :

لاأحد يجادل في كون العالم يعيش مفارقات كبرى تتجلى في الإقبال الكثيف على تناول السمك، بل مقابل تناقصه وانعدامه في مصايد كثيرة من بقاع العالم، بفضل الصيد الغير مسؤول كالجر الوحشي بالشباك التي تنخر المحيط شرقاً وغرباً، بل في بعض الأحيان استعمال المفرقعات التي تبيد جميع الكائنات التي تأتي عليها، وكذلك استعمال الصمامات Respirateurs، وإذا كان المغرب شريك في صياغة القرارات المنظمة للصيد البحري على المستوى الدولي، فإن هناك آليات للتدبير لاتخاذها عاجلاً منها :

- العمل بالتوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة الحسن الثاني نصره الله القاضية بضرورة إيلاء المغاربة اهتمامهم وحرصهم للموارد السمكية، والمحافظة عليها لكونها تعد مصدراً للعيش والغداء، وكذا مصدر قوة محركة للإقتصاد الوطني.

- إعادة النظر في التشريعات المطبقة على القطاع وملائمته مع القانون الدولي من أجل وضع حد لظاهرة نهب خيراتنا السمكية، كما حدث سابقاً في أعالي البحار، وكما يحدث الآن بواسطة الشاحنات الأجنبية في أقصى جنوب مملكتنا السعيدة.

- إحترام فترات الراحة البيولوجية بهذا الصدد فقد أخبرنا وغير مرة المسؤولين على أن الراحة البيولوجية يتم خلقها بصفة مستمرة، لا لشيء إلا لكون الوحدات الصناعية المتواجدة بالمنطقة الغير المحظورة تستمد حاجياتها من المنطقة المحظورة، فلماذا لايتم حظر جميع السواحل بمملكتنا إذا كنا متمسكين بالمحافظة على الثروات؟.

- مراقبة الشواطئ: نظراً لامتداد سواحلنا على طول يصل إلى 3000 فيستحيل مراقبتها كلياً بالإمكانيات التي نتوفر عليها حالياً، وقد يبدوا أن المشروع 24/99 المتعلق بتنظيم الصيد البحري ليشكل لبنة جديدة في مراقبة الوحدات المتواجدة على ظهر شواطئنا بطريقة عصرية، أي بالأقمار الصناعية.

- عدم تجديد الإتفاقيات المبرمة مع الإتحاد الأوروبي، إذا كنا بصدد المحافظة على الثروات حقاً، فإنه وبإسم فريقنا وبإسم المهنيين كافة وبإسم الشعب المغربي نطالب بعدم تجديد الاتفاقية، واستبدالها بالشراكة، خصوصاً وأنها السبيل الوحيد لمعرفة الكمية المصطادة، وإرغام جميع الشركاء على إدخال العملة الصعبة.

ثانياً : تأهيل القطاع :

لاشك أن شرط الجودة أصبح من المتطلبات الأساسية لترويج المنتوج السمكي، لذا أصبحت مطالب المستهلك سواء على المستوى الوطني أو الدولي تتزايد بمستويات مختلفة، لذا وجب على الوزارة تفعيل هذا المفهوم في مختلف مصادر الصيد، وكذا عصرنة أسطول الصيد الساحلي والتقليدي الذي يعتمد على أساليب قديمة وأخص بالذكر هنا وحدات السردين التي ينعكس على جودة المنتوج مما يؤدي به إلى مصانع دقيق السمك الذي يثري فئة معينة من الناس.

إعادة هيكلة المكتب الوطني للصيد البحري قصد تأهيله وحثه على إرغام المستثمرين بتمرير المنتوج الوطني عبر القنوات الرسمية، لأنه من المؤسف أن تشيد وتقام في مناطق زاخرة بالمنتوج البحري أسواقاً للسمك، ولايمر عبرها إلا كميات قليلة إن لم نقل أي شيء، وأخص بنا بالذكر هنا سوق مدينة الداخلة علماً بأن أطنان هائلة تمر وبغير استخلاص.

ثالثاً الإهتمام بالموارد البشرية :

السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمون،

السادة المستشارون المحترمون،

إن أسس نجاح أي مشروع يرتبط بمدى العناية بالعنصر البشري، الذي يعد الركيزة الأساسية في العالم التنموي، ولقد لاحظنا ولغاية الأسف أن الإهتمام برجل البحر لم يرقى بعد إلى المستوى المطلوب، إن لم نقل أن هناك تقصير في هذا المجال، إن القفزة النوعية التي نريدها لهذا القطاع عن طريق عدم تجديد الاتفاقية مع جارتنا إسبانيا، وفرض رقابة جديدة على الأسطول البحري يتطلب تأهيل رجل البحر، وتحسين أوضاعه المادية حتى يكون في مستوى تطلعاتنا إلى الدخول في مرحلة جديدة للاستثمار في الصيد البحري، قوامها حسن التدبير والجودة، وهذا ما لايمكن أن يتأتى في غياب عنصر بشري مؤهل متمتع بحقوقة كاملةً غير منقوصة، ومن الحقوق الأساسية لهذه الشريحة من المجتمع التغطية الصحية الشاملة، التي نرى أنها تقتضي إحداث مراكز صحية تسهر على توفير الخدمات اللازمة، وبكيفية مستمرة حتى يتمكنوا من أداء واجبهم في أحسن الظروف وأيسرها.

كالتعجيل بإحداث قرى الصيد التي كثيراً ما سمعنا بها حتى نتمكن من جزاء هذا البحار على ما يقدمه من خدمات جليلة لهذا القطاع، كتوفير لمادة مستهلكة على الصعيد الوطني، وإسهامه بشكل واضح في تغذية الخزينة العامة للدولة نظراً للعملة الصعبة التي تأتي من الخارج.

ووعياً للأخطار التي يتسم بها العمل داخل البحر والتي تعرض رجل البحر إلى التهلك نرى في الفريق الديمقراطي أن موضوع الإنقاذ البحري يحتاج إلى عناية أكبر حتى يرقى إلى المستوى المطلوب، مع ضرورة إيلاء النصيب الأوفر للمناطق الجنوبية نظراً لتمركز الغالبية العظمى على طول ساحل بوجدور الداخلة، علماً بأن حالة الهيجان بها جد مرتفع في غالب الأحيان، الشيء الذي يترتب عليه كوارث عديدة أدت في السنوات الأخيرة 99/98 إلى إزهاق أرواح عديدة، مما أدى إلى تدخل البحرية الملكية والدرك الملكي لإنقاذ الموقف، علماً بأن الإمكانيات والوسائل المتوفرة بها حالياً لاتكفي لسد الفراغ في هذا الشأن.

ونظراً لضئالة ما أسند لهذه الميزانية في هذا القطاع فإن فريقنا الديمقراطي ليصوت بالرفض، وشكراً السيد الرئيس.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكراً.

الكلمة للمستشار المحترم السيد محمد طلحة من الفريق الحركة الشعبية.

* **المستشار السيد محمد طلحة :**

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

إخواني المستشارين،

يسعدني أن أتدخل باسم فريق الأصالة المغربية العدالة الاجتماعية لأعرض موقف فريقي من مشروع الميزانية المرصودة لوزارة الفلاحة والتنمية القروية برسم السنة المالية 2000/1999، وسأركز تدخلي حول الفلاحة والتنمية القروية والمياه والغابات، أتأسف لعدم حضور السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية.

سأمر مباشرة إلى بعد الإقتراحات، إن تأهيل الإقتصاد الوطني من أجل مواجهة تحديات العولمة ومتطلبات النمو يقتضي تطوير القطاع إلى حين، وتقوية قدرته التنافسية، ولن يتأتى ذلك إلا من خلال التركيز على مايلي :

أولاً : ضرورة تهييء وإعداد قانون الإطار المنظم للقطاع الفلاحي لتحديد العلاقات بين الدولة والفلاح.

ثانياً : الإعتناء بالعنصر البشري كركيزة أساسية للتنمية القروية، علماً أنه جاء في خطاب السيد الوزير أن 81% من الفلاحين أميون، مما يدفعنا للتساءل : كيف يمكن والحالة هاته إستيعاب التكنولوجيا الحديثة ومواجهة المنافسة الدولية؟

ثالثاً : غياب جهاز إداري يهتم بالتنمية القروية وبهيكلتها، علماً بأن التنمية القروية التي تبنتها الحكومة لم تتضح رؤيتها بعد

إن على الصعيد الوطني أو على مستوى المصالح الخارجية لوزارة الفلاحة.

رابعاً : قيام الوزارة الوصية وكل المسؤولين المعنيين بتقديم الدعم الكافي للعمل التعاوني، من أجل التغلب على الصعوبات التي تعرفها عملية التسيير والتنظيم والتنسيق، وذلك في إطار توجه حكومي جديد يسعى لنشر الوعي التعاوني بين صفوف الفلاحين، ويجعلهم يستوعبون العمل التعاوني كإختيار إقتصادي وإجتماعي، وكأسلوب لمعالجة أوضاعهم الإجتماعية والإقتصادية.

خامساً : تحديث سياسة واضحة ومعقولة للتمويل من أجل النهوض بالتنمية الفلاحية والقروية، علماً بأن الفلاحين يعترضون لصعوبات جمة للتمويل بسبب سياسة القروض التي أصبحت لاتتلائم مع خصوصيات النشاط الفلاحي، مما يفرض ضرورة التعجيل بمراجعة النظام التمويل الخاص بالصندوق الوطني للقرض الفلاحي والإهتمام أكثر بالفلاحين الصغار وبالضيعات الصغيرة.

سادساً : إعداد برنامج استعجالي لإنقاذ الماشية، وتوجيهها لمساعدة صغار الفلاحين خاصة في المناطق المتضررة من الجفاف، علماً أن قطاع الماشية أصبح مهدداً بسبب قلة الكلأ والماء وغلاء الأعلاف، كما أن هناك العديد من الكسابين الذين ماتت ماشيتهم عن آخرها بسبب الجفاف، ويبحثون اليوم عن لقمة عيش.

سابعاً : دعم وتقوية دور الغرف الفلاحية التي لازالت تشكو من ضعف وهزيلة مواردها خاصة من الدولة، وذلك خلافاً لما هو عليه الحال بالنسبة للغرف الأخرى.

ثامناً : ضرورة القيام بتقييم موضوعي لعلاقات بلادنا بالإتحاد الأوروبي، علماً أن تطبيق نظام ثمن الدخول من طرف أوروبا على بعض منتوجاتنا الفلاحية المغربية سيحد من تطويرها.

تاسعاً : مراجعة نظام التسويق الذي أصبح متجاوزاً بفعل العولمة والمنافسة، وإلغاء الرسوم المفروضة على وسائل النقل البري من طرف المكتب الوطني للنقل، ومكتب الموانئ.

عاشراً : معالجة إشكالية مديونية الفلاحين من خلال تكوين لجن محلية تسهر على دراسات الملفات بشكل يساعد على توسيع قاعدة الاستفادة من الإعفاءات، ويأخذ بعين الإعتبار الوضعية الاجتماعية لصغار الفلاحين.

إحدى عشر : البحث عن الصيغة الملائمة لتحويل الفلاحة إلى صناعة، من منطلق أن فائض القيمة الفلاحية مهما كان مرتفعاً فإنه يبقى ضعيفاً، ولكي يتحقق الربح المطلوب والاستمرارية في الإندماج لابد من اللجوء إلى التحويل والتصنيع الفلاحي.

إثنى عشر : ضرورة دعم البحث الزراعي، والحد من ظاهرة تفتيت الأراضي، وتعميم التحفيظ العقاري، والإهتمام أكثر بالتكوين الفلاحي التقني ينسجم مع خصوصيات مختلف المناطق الفلاحية.

ثلاثة عشر : حل إشكالية البنيات العقارية، وخاصة أراضي الجموع التي تمثل نسبة كبيرة من الأراضي الصالحة للزراعة، وجعلها قابلة للإستثمار.

أما فيما يخص قطاع المياه والغابات :

أولاً : إن المعطيات الإحصائية تؤكد تقلص الثروة الغابائية ببلادنا نسبة 31 ألف هكتار سنوياً.

ثانياً : تراكم الأوحال بالسدود وفقدان 50 مليون متر مكعب من طاقاتها التخزينية.

ثالثاً : تدهور المراعي الغابوية بضياع أي ضياع 4,8 مليون وحدة علفية.

خامساً : نقص الإنتاج الفلاحي بضياع 22 ألف هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة.

سادساً : ابتقاع الأنظمة الإيكولوجية والبيولوجية التي تتسبب في تكاثر الطفيليات وارتفاع حد الجفاف.

سابعاً : الإنجراف الريحي، وزحف الرمال الذي يتسبب في تسحر عدة مناطق المملكة.

وبناءاً على ما سبق ولتفادي هذه الوضعية المزرية فإن الحكومة مطالبة بصيانة وتجشير أكثر من 50 ألف هكتار سنوياً،

علماً أنه لم يتم تشجير 24 ألف أو700 هكتار خلال السنة الحالية، أي نسبة نقص تتعدى 25 ألف هكتار، وإذا صرنا على هذه الوثيرة فإن الغابة المغربية ستندثر نهائياً بعد عقود معدودة.

والمثير للإنتباه أن جلالة الملك الحسن الثاني نصره الله أحدث وزارة تهتم بهذا القطاع الهام، لكن ما نلاحظه هو أن الحكومة لم تواكب هذا الإجراء المولوي السامي، حيث أن هذه الوزارة لم تتمكن إلى حد الآن من بلوغ حتى المستوى الذي كانت عليه مديريات إدارة المياه والغابات، وهذا يتحتم علينا تقديم الإقتراحات التالية :

أولاً : ضرورة إخراج إلى حيز الوجود قانون الإستثمار بالمناطق الغابوية والجبلية، على غرار قانون الاستثمارات الفلاحية في المناطق المسقية، وقانون الاستثمار في الأراضي البورية.

ثانياً : الإسراع بعملية تحديد الملك الغابوي.

ثالثاً : توفير وتنويع وسائل الوقاية، وتكثيف حملات التوعية بين المواطنين الذين يسكنون بداخل أو بجوار الغابات.

رابعاً : تشجيع التشجير وتنويعه.

خامساً : ضرورة التفكير بمنطق المقاولة في استغلال الملك الغابوي.

سادساً : إعادة النظر في القوانين المنظمة لرياضة القنص، واستغلالها في التنمية السياحية وفي تنمية موارد الجماعات المحلية.

سابعاً : ضرورة الإهتمام بالوضعية المادية والإجتماعية لحراس الغابة، مع تمكنه من الوسائل الضرورية للقيام بمهامه.

وإجمالاً نقول بأن الميزانية المرصودة لوزارة الفلاحة والتنمية القروية دون طموحاتنا وطموحات المواطنين القرويين وحتى طموحات السادة الوزراء، وشكراً والسلام عليكم.

* **السيد رئيس الجلسة** :

شكراً.

الكلمة للمستشار المحترم السيد سعيد اللبار.

* **المستشار السيد سعيد اللبار** :

شكراً للسيد الرئيس.

أولاً قطاع وزارة السياحة تيتبين لي بأن السيد الوزير غير موجود، تاهادي ندخلوها نوع من التقصي للمعارضة.

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين،

يشرفني باسم الحركة الشعبية للأصالة المغربية والعدالة الإجتماعية، أن أتدخل لأعرض رأي فريقي من مشروع الميزانية المرصدة لقطاع السياحة برسم السنة المالي 2000/99. هذا القطاع الذي نعتبره في فريقنا من القطاعات الأساسية، وقطبا مقطب في التنمية الإقتصادية والإجتماعية، موازية له كالصناعة التقليدية والثقافة والبناء والتجارة، إلى جانب مساهمته في تنمية البنيات الجهوية والإقتصادية، وفي تقليص الطوارئ بين مختلف جهات وأقاليم المملكة، وفي التعريف بمؤهلات بلادنا الجغرافية الأثرية والحضرية الزاخرة بالقطاعات المتنوعة.

شكراً السيد الرئيس، ..

وهنا لابد أن أسجل بنوع من الغرابة وأسئل السيد الوزير ومن خلال حكومة التغيير لماذا 41 وزيراً؟ 41 قطاع؟ وما السبب من وراء هذا العدد من وزارات وقطاعات؟ ألم يكن من الأفضل ومن مصلحة بلادنا الجمع بين قطاع السياحة وقطاع الصناعة والصناعة التقليدية والنقل مثلاً؟ في وزارة واحدة، فلايمكن نجاح سياحة بدون نقل، ولايمكن نجاح الصناعة التقليدية بدون سياحة، على غرار ماهو معمول به في الكثير من الدول التي تنافسنا «كإسبانيا» «كلمريكا لاتين» «ولريكا ديسيد» وسنكون إذ ذاك قد قمنا بالترشيد الحقيقي لأموال الدولة خاصة على مستوى التسيير، وعلى مستوى تنظيم المعارض داخل وخارج المملكة، فبذل أن يكون

هناك معرض مثلاً لقطاع السياحة، معرض لقطاع الصناعة التقليدية، والآخر للنقل، يمكن أن ننظم معرض واحد يضم القطاعات الثلاث بتكليف أقل، وفائدة أكبر وأحسن، أليس هذا هو المفهوم الحقيقي للترشيد الذي تتغنون به السيد الوزير؟ أم هناك مفهوم آخر لا تفهمه إلا حكومة التناوب؟ هذه الملاحظة كانت تخامرني منذ مدة، واغتنمت هذه المناسبة كي أطرحها، وأترك الاستفادة لمن يهمهم الأمر.

السيد الرئيس،

لقد كان قطاع السياحة ببلادنا إلى حد قريب قبلة للآلاف من السياح، الذين كانوا يتوافدون من كل أنحاء العالم، غير أنه في المدة الأخيرة تراجعت إسهاماتها بكل وضوح في الإقتصاد الوطني، إلى جانب إفرازه للعديد من المشاكل المرتبطة باليد العاملة، وتخليه عن تدعيم الخزينة، وتواضع تدخله في التنمية الجهوية والتشغيل وفي التعريف بثقافتنا وحضارتنا.

إن الحركة السياحية المتواضعة التي نلاحظها اليوم نعتبرها السيد الوزير ليست في مستوى ما تتوفر عليه بلادنا من معطيات ومؤهلات حضرية وطبيعية، موقع جغرافي متميز، ونسائلكم لماذا لم يأخذ هذا القطاع طريقه في الإتجاه الصائب؟ وأين هي الإصلاحات التي وعدتم بتنفيذها؟ خلال تقديمكم لمشروع ميزانية 99/98؟ وهل تمكنتم كما وعدتم من تعزيز الموقع التنافسي للمنتوج المغربي؟ ومن استقبال المليونين ونصف من سياح الإقامة الحقيقيين على المدى القصير؟ ومع تحفيظ الاستثمارات السياحية، وحل إشكاليات العقار السياحي، وتطهير القطاع من كل العوامل المسيئة لسمعتنا السياحية، ومن تحسين شروط الاستقبال والرفع من الجودة والخدمات واللائحة طويلة وطويلة جداً، فأين نحن من هذا الوعود؟ ماهي منجزاتكم بعد مرور أكثر من سنة على تحملكم مسؤولية التسيير فهذا القطاع الهام؟ إن الحصيلة السيد الوزير الهزيلة جداً ووعودكم لازالت في خبر كان، ونتأسف كون هذا القطاع الهام تزداد مشاكله كل يوم، والغريب في الأمر أنكم لاتحركون أي ساكن، علماً أننا طالبناكم في السنة الفارطة بضرورة القيام بتقييم الحصيلة الإقتصادية والإجتماعية لأكثر من 30 سنة بالممارسة السياحية ببلادنا، وذلك من أجل تشخيص المشاكل الحقيقية من أجل إنتهاك سياسة سياحية وجيهة ومركزة، فأين هي هذه الحصيلة؟ وأين هي الحلول الحقيقية التي تضمن الاطلاع الحقيقي للقطاع السياحي؟ إننا نسجل بكل مرارة إهمالكم وإهمال حكومة التناوب لقطاع حيوي يساهم بأكثر من 7,8% من الإنتاج الداخلي الخام، ويوفر أكثر 536 ألف منصب شغل مباشر، ويعرف بالرغم من ذلك لم ينل إلا أقل من 1% من الميزانية العامة للدولة، وهي تقريباً نفس الميزانية التي تم اعتمادها لهذا القطاع خلال السنة الفارطة، أما ميزانية التجهيز التي نعلق عليها أملاً كبيراً، فلم تعرف زيادة إلا 0,22%، فهل هذا هو التغيير الذي ينتظره منكم الفاعلون والعاملون لهذا القطاع؟ وهل بمثل هذا الإعتمادات ستتمكون مرة أخرى من تحقيق المنجزات التي وعدتم بها خلال السنة الفارطة؟ وكررتموها علينا خلال هذه السنة؟ وهل بمثل هذا الإعتمادات يمكن أن نجعل من بلدنا واجهة سياحية ثانية؟ وفي مستوى التحديات المنافسة الدولية والعولمة؟.

السيد الرئيس،

إن بلادنا لم تستفد خلال سنة 1998 إلا من حصة ضعيفة من الحجم العالمي للحركة السياحية، بلغت فقط 0,36%، وهي نسبة هزيلة جداً، ولاترقى إلى مستوى المؤهلات السياحية الغنية والمتنوعة التي تتوفر عليها بلادنا، علماً أن الدراسات العلمية والعالمية السياحية تؤكد أن السنوات الأخيرة للألفية الثانية ستكون سنوات ازدهار الكبير للسياحة في العالم، ونتساءل لماذا لم يستفيد المغرب من هذا النمو السياحي الكبير؟ كمثل إسبانيا وإيطاليا أمريكا اللاتينية وأمريكا الجنوبية، سجلنا في إسبانيا وإيطاليا هذا السنة رقم سياحي يصل مابين 56 مليون، و60 مليون سائح، لذلك فإننا نؤكد بالملموس فشل سياسة السياحة التي تنهجها السيد الوزير، فأنتم لازلتم بعيدين كل البعد عن المشاكل الحقيقية التي يعاني منها هذا القطاع والفاعلين فيه، وعليكم أن تراجعوا سياستكم وبرامجكم البينة عن النظريات المتجاوزة والبعيد كل البعد عن الواقع الحقيقي لهذا القطاع.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

إن الحد المنتظر من قطاع السياحة في بلادنا يفرض في نظرنا انتهاج سياسة سياحية وجيهة ومركزة خاصة على المستوى الجهوي تكون مبنية على الحوار الجاد والسليم بين أرباب السياحة من جهة والوزارات الوصية من جهة أخرى، وعلى شراكة بين الجهات، وذلك من أجل تحديد وتشخيص المشاكل التي يتخبط فيها هذا القطاع، أذكر منها على الخصوص دور الحوافز وإلى التجهيزات الأساسية والنظرة وغلاء الرصيد العقاري، وانعدام التنسيق والمشاورة بين الأطراف الفاعلة والمختصة، إلى جانب قلة التنشيط لاستمرار السياحة مدة أكثر ببلادنا، كما أن النقل السياحي والجول على الخصوص وضعف الاستقبال وضعف التكوين المهني، والخدمات السياحية كلها عوامل تساهم في تقليص النشاط السياحي، ولإنعاش القطاع السياحي والخروج به من دائرة الأزمة فإننا ندعوا إلى ضرورة تحسين البنيات التحتية، وتأهيل وتكوين العنصر البشري، وإبتكار منتوج سياحي قادر على الصمود والمنافسة، والانفتاح المستمر وعلى طول السنة على السائح الأجنبي بتكثيف الجانب الإشهاري الذي يجب أن لايبقى محتكر من طرف شركة أجنبية واحدة، وهذه المسؤولية تعود للمكتب الوطني للسياحة.

أيضاً يجب الإنكباب إلى دراسة الأوضاع المادية للمعنيين والمشاكل التي يتخبطون فيها بسبب تعدد الضرائب وثقلها، بالإضافة إلى مشكل النقل الجوي الذي يلعب دوراً حاسماً في حياة السياحة، وهذا ما يحتم على الخطوط الملكية المغربية أن تكون في مستوى هذا الدور، وهنا نتساءل عن مفهوم المنافسة؟ أمام احتكار شركة للرحلات، مما يدعوا إلى إعادة النظر في الخطوط المستعملة وأساليب العمل، وإضفاء الجودة على خدماتها التجارية، وتحديد أثمان تنافسية تدفع بالسياح إلى تفضيل المغرب على غيره، وبالمقابل يجب التفكير في صياغ قنوات جديدة من اتجاه السائح المغربي والسياحة الداخلية عموماً من خلال مراعاة المستوى المعيشي لمختلف الفئات الإجتماعية، وتقديم التشجيعات والتسهيلات لتحفيز المواطن على التعامل مع السياحة الوطنية.

ونظراً للدور الذي يجب أن تتحمله وكالات الأسفار، التي علينا أن توجه اهتمامها الكبير للسياحة الداخلية خاصة الفترات التي يكون فيها القطاع السياحي راكداً.

وختاماً نؤكد أن تغيير السياسة المعنية في تسيير وتوجيه القطاع السياحي ببلادنا، وتطبيق الحلول المقترحة لأجل إنعاشه، تفرض على الوزارة الوصية باعتماد نظرة شمولية في معالجة واستحضار كافة العناصر المؤثرة، والدفع بجميع المؤسسات والهيئات المعنية من أجل المساهمة في خلق تصور شامل ومنسجم مع تحديات ومتطلبات هذا القطاع، الذي يعد مصدراً أساسياً للعملة الصعبة، والموارد الدائمة للآلاف من اليد العاملة.

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

أما عن الصناعة التقليدية، وإنطلاقا من الأهمية الإقتصادية والإجتماعية والحضارية والثقافية لهذا القطاع، فقد أولى فريقنا عناية خاصة ومتميزة لما تقدم به السيد كاتب الدولة من بيانات حول منجزات السنة المالية 99/98 التي نودعها، وكذلك الآفاق المستقبلية على ضوء اعتمادات ميزانية 2000/1999.

ومن هذا المنطلق تساءلنا عما تحقق لهذا القطاع من منجزات عملية تجعل الصانع المغربي، وقطاع الصناعة التقليدية نفسه يلمس التغيير ويعيش البديل في ظل حكومة راهنت على تحقيق ذلك في كافة المجالات؟ بالمقارنة بين ما استمعنا إليه عند تقديم الميزانية السابقة وهذه الميزانية، لم نتوصل إلى أي نتائج محسوسة تجيب عن انشغالات هذا القطاع، ولذلك نتساءل عن مآل برنامج الدراسات كمؤشرات لرسم استراتيجية النهوض بالصناعة التقليدية؟

كما كان لنا نفس التساؤل بخصوص الإحصاء العام للصناع التقليديين ومؤسسات الصناعة التقليدية؟ وكذلك الشأن بالنسبة

لموضوع تنظيم الحرف والعناية بالبنيات والتجهيزات الأساسية للقطاع؟ وإنعاش الجودة وتسهيل منح القروض وتنشيط التسويق وتعزيز التعاون الدولي والتكوين المهني إلى غير ذلك من الإلتزامات التي صدرت عن الوزارة في بداية السنة المالية، والواضح لحد الآن أن المسؤولين عن القطاع لازالوا لم يحددوا ما ينبغي القيام به لتحقيق التزامهم اتجاه شريحة عريضة من المجتمع تعيش من حرف الصناعة التقليدية، هؤلاء الذين يعرف جلهم أوضاعاً اجتماعية سيئة ومزرية بالمدن العتيقة، وتتعرض منتوجاتهم إلى الكساد أو الإستغلال البشع من لدن الوسطاء.

لقد كنا ننتظر من الحكومة أن تحقق ما وعدت به لإنعاش القطاع والرفع من مستوى العاملين به من خلال قرارات شجاعة، ونافذة وسياسة واضحة حتى يساهم قطاع الصناعة التقليدية في التنمية الإقتصادية والإجتماعية، ويبقى محافظاً على رسالة التعريف بحضارة وأصالة الشعب المغربي التي يكتنزها ويجسدها المنتوج التقليدي الوطني، الذي يشكل عنوان حضارته ومميزاته الفكرية والإبداعية.

إن تنشيط وتطوير القطاع لايمكن أن يتم فقط بالخطاب السياسي المعسول واستعراض المتمنيات وبالتالي التراجع، ليبقى قطاع الصناعة التقليدية يتخبط في التناقضت والفوضى التي يكون الضحية الأولى فيها هم أولئك الضحايا من الصناع والحرفيين المحدودي الدخل والمعرضين لأزمة البطالة.

لقد تحدثم السيد الوزير في السنة الماضية عن شعار الإقلاع، فهل استكملتم اليوم شروط وآليات تحقيق هذا الإقلاع؟ فأين وصلتم؟ وماهو الجديد في سياسة الحكومة بخصوص هذا القطاع تكريماً لشريحة عريضة من الصناع والحرفيين بمختلف مناطق المغرب؟ وبالمدن الكبيرة والعتيقة التي لازالت محافظة على نماذج من التراث الأصيل التي يجسد موهبة الصانع التقليدي المغربي، هذه الموهبة المعرضة اليوم إلى الضياع من جراء هجرة الصناع عن القطاع، إنها موهبة ستبقى أمانة على كاهل الحكومة تتحمل مسؤولية حمايتها من الإنقراض أو الإنحراف أو غزو العولمة الكاسح لكل هوية متميزة أو وجود حضاري.

إن منتوج الصناعة التقليدية ببلادنا عامل أساسي في خدمة قطاع السياحة، ولايمكن تصور اختيار سائح لزيارة المغرب دون استحضاره لتراثه وفنونه التقليدية، لذلك نتساءل :

هل أدركت الحكومة هذا البعد على مستوى اشتغال الصانع التقليدي، وحقوقه الإجتماعية؟

إن معاينتنا لأوضاع الصناع التقليديين بأحد المدن المشهورة بالصناعة التقليدية تؤكد ضعف العمل الحكومي، والإنسحاب المكشوف عن تدعيم الصناع التقليديين، تاركة الأمر بيد بعض المستثمرين الكبار الذين يجلبون التقنيات الحديثة ويخلطون بين ما هو مغربي أصيل وبين ما هو مستورد لطمس مميزات المغرب وتهديدها.

أما عن جانب التسويق والتعريف بالمنتوج الوطني التقليدي، فالأمر متروك إلى مبادرات تستهدف الربح السريع دون اعتبار لمجهود الصانع التقليدي وأتعابه وحرصه على الإبتكار وتجسيد الطابع الوطني للمنتوج.

وإننا لنعلق أكبر الأمل، على مبادرة إحداث مجلس وطني للصناعة التقليدية، وتأسيس دار الصانع، منتظرين أن تتمكن هذه المؤسسة العمومية من تحقيق بعض المنجزات انطلاقا مما أدخل على مجلسها من تعديلات، وما أصبحت تتمتع به من اختصاصات هامة تتعلق بالإنعاش والإعلام التجاري والتكوين والبحث في المنتوج، وأملنا أن يتحمل مجلس الإدارة الذي يترأسه السيد الوزير الأول إلى جانب عدة قطاعات حكومية أخرى هامة، مسؤوليتهم حتى لاتتحول دار الصانع إلى مؤسسة عمومية مشلولة تتحكم فيها البيروقراطية كماهو الشأن بالنسبة لعدد من المؤسسات العمومية التي تتعرض إلى الإنتقاد.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

أين وصل موضوع مجهود توسيع قاعدة المقاولات الصغرى والمتوسطة بهذا القطاع؟ استناداً إلى تجارب دولية ناجحة في هذا

الموضوع؟ وهل هناك تشجيع للمقاولين الشباب بالقطاع؟ وماهي العراقيل التي تواجه كل مبادرة حرة لإقامة مشروع من المشاريع أو كم عدد الصناع التقليديين الشباب الذين استفادوا من صندوق دعم تشغيل الشباب؟

وماهي أعمال الوزارة داخل الفضاء القروي لإستثمار اليد العاملة بالعالم القروي والحد من الهجرة بتوفير فرص العمل؟ وهل هناك مساعدات استثنائية من أجل المحافظة على المؤهلات المحلية والإستفادة منها في عين المكان؟

هذه بعض الملاحظات المختصرة حول هذا القطاع الهام إلى جانب تسجيلنا لضعف الميزانية، الشيء الذي يجعلنا نصوت ضدها.

وشكراً للسيد الرئيس،

السادة المستشارين،

والسادة الوزراء.

* **السيد رئيس الجلسة :**

دائماً مع فريق الحركة الشعبية الكلمة للمستشار المحترم السيد سعيد العروي.

* **المستشار السيد سعيد العروي :**

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين،

يشرفني باسم فريق الحركة الشعبية للأصالة المغربية والعدالة الإجتماعية، أن أشارك في مناقشة الميزانيات الفرعية، وأن أسجل موقف فريقي من ميزانية قطاع التجارة والصناعة.

لقد حبى الله بلادنا بموقع استراتيجي، وبأسواق مستهلكة ومنتجة في آن واحد، وهذا الموقع الجغرافي لم تستفد منه بلادنا على غرار بعض البلدان الآسيوية أو الأمريكية اللاتينية.

ولم نشاهد أو نسمع بأية خطة تشير إلى الإستفادة من هذا الموقع المذكور.

إن هذه الوزارة من الأهمية بمكان، فهي المحرك الأساسي لتنمية الإقتصاد الوطني وازدهاره حيث تظهر أرقامها عبر البورصات الدولية، إلا أن السياسة المطبقة حاليا من طرف الحكومة لم توضح التطلعات والتوجهات التجارية والصناعية بالمعنى والمفهوم الذي يمكن المستثمر المغربي والأجنبي من الإستثمار برغبة وتلقائية، وفي إطار التنافسية بين العرض والطلب.

وإننا نسجل بكل ارتياح ارتفاع الإعتمادات الموجودة لهذا القطاع، وذلك بزيادة في ميزانية التسيير بـ 12% وميزانية التجهيز بـ 51% بالمقارنة مع السنة الماضية.

وبهذه الزيادة نشعر بمدى أهمية الحكومة على هذا القطاع التجاري والصناعي.

إلا أنه نظراً للدور الذي تضطلع به الوزارة، فإننا ندعو إلى الزيادة في تحسين أداء هذه الوزارة حتى تكون في مستوى مواكبة التحولات الإقتصادية والمالية وطنياً ودولياً.

ونظراً كذلك لكون هذه الوزارات ذات دور أساسي ومركزي في مجال تدعيم تفتح اقتصادنا على الأسواق الداخلية والدولية وفتح دواليب الشغل، وترقية الصانع المغربي لمواكبة الإبتكارات والإختراعات التي تنتظر من وزارتكم التشجيعات المطلوبة، مما يتطلب خلق مؤسسة لتشجيع كل ماهو صناعي مطروح للمنافسة مع إبداء وتشجيع العقلية المغربية التي أظهرت عبر العصور بصماتها في مجال الصناعة التقليدية والحرفية. هذا التسيير نطلب أن يخضع إلى تسليم شواهد تشجعية إلى جودة الخدمات التجارية والصناعية.

فإنه من الضروري تكثيف الجهود من أجل التعريف بالمنتوج الوطني وتقريبه من أذواق المستهلكين على المستوى المحلي والعالمي، وكذلك في التظاهرات والمعارض الدولية.

من جهة أخرى فلابد للوزارة أن تلعب دورها في التأطير والتنظيم على مستوى المنتجات الفلاحية، ثم ضرورة التأطير والتنسيق مع المصدرين وإعطاء الوسائل للمنتجين والدعم للتسويق على المستوى الخارجي.

نطالبكم السيد الوزير كذلك بتفعيل أجهزة ومندوبيات الوزارة على المستوى الخارجي، وتحديد برامج عمل الغرف من أجل المساهمة في تنمية مناطقها وذلك بوضع برامج متوسطة وقصيرة المدى قابلة للتنفيذ وتقديمها إلى جميع الدوائر المعنية للحصول على الدعم والمساعدة الضرورية لتحقيقها.

السيد الوزير

لابد من خلق شبكة للمعلومات الاقتصادية شاملة لكافة الجوانب الصناعية والتجارية المحلية والوطنية وتطويرها بما يلبي احتياجات رجال الأعمال في اتخاذ القرار المناسب والتعامل مع المتغيرات والظروف.

نطالب كذلك بالعمل على وضع برنامج خاص بتكوين واستكمال تكوين أطر الغرف في ميادين الاقتصاد والتسيير والمحاسبة والمساعدة التقنية للمقاولات.

وختاماً، نلاحظ غياب الدور التأطيري لمكتب التسويق والتصدير بعد هيكلته، ودور المجلس الوطني للتجارة الخارجية، كما نثير انتباهكم، السيد الوزير إلى العراقيل والتعقيدات الإدارية الكبيرة التي تقف أمام المستثمرين والمقاولين الشباب خاصة على مستوى الحصول على القروض البنكية يلقون صعوبة كثيرة، ونتسائل كيف يمكن تنشيط الإقتصاد في غياب قطاع بنكي يستجيب لمتطلبات الشباب ويقوم بالدور المنوط به في التنمية الوطنية؟

والسلام عليكم ورحمة الله.

* <u>السيد رئيس الجلسة</u> :

شكراً.

الكلمة للمستشار المحترم السيد أحمد المنتصر.

* <u>المستشار السيد أحمد المنتصر</u> :

شكراً السيد الرئيس المحترم.

السادة الوزراء المحترمين،

السادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أشارك باسم فريق الحركة الشعبية للأصالة المغربية والعدالة الإجتماعية في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لقطاع التشغيل.

يعتبر التشغيل من أشد التحديات الكبرى لسياسة التنمية، وفي سياق الإعلان عن محاور مشروع القانون المالي، ولتبرير عجزها في معالجة مشاكل الشغل والبطالة التي تشهد تفاقما كبيراً، اقتصرت الحكومة على تقديم مبررات تتمثل في إكراهات وتحديات العولمة، وفي مقدمتها ولوج المغرب مناطق التبادل الحر وضرورة الإلتزام بالتوازنات المالية على حساب الأبعاد الإجتماعية.

ولتغطية هذا العجز، يراهن المشروع على قطاع خاص يعاني من الثقل الضريبي وارتفاع أسعار الفائدة وضعف البنية التحتية والمنافسة الشديدة، فالإقتصاد المغربي المعول عليها، غير مؤهل لتشغيل الشباب العاطل لأن القطاعات المنظمة لاتستجيب إلا بنسبة 30 إلى 35% من العرض في سوق الشغل ليظل الإقتصاد المقنع القناة الأساسية التي توفر الشغل في ظروف صعبة تتمثل في مضاعفة ساعات العمل واستغلال اليد العاملة النسوية، وانعدام احترام تشريعات الشغل.

السيد الوزير،

ترتكز سياستكم لإنعاش الشغل على توصيات الندوة الوطنية للتشغيل الأخيرة والتي تستهدف إحداث اليات الوساطة داخل سوق الشغل وإنشاء بنية وطنية للوساطة تقتصر على الإستقبال والإرشاد وتسجيل طالبي العمل والتقريب بين عرض شغل ضعيف وطلب عمل متزايد.

ورغم ثبوت فشل صيغة التكوين الإندماجي، فمشروع قانون المالية يلح على تقديمها لحل معضلة بطالة حاملي الشهادات، وتعتبر حسب الجمعية المغربية لحملة الشهادات المعطلين هذه الصيغة كالية فارغة من المحتوى، وهدية لأرباب المقاولات وتفويت اليد عاملة رخيصة للقطاع الخاص الذي لايوفر حسب جمعية التكوين والإدماج اللازمين، وتدخل في إطار مرونة الشغل وتشجيع

التشغيل الموسمي، وهو إجراء يحمل في طياته تعزيز مرونة تسريح الأجراء كتدبير ديناميكي للعرض والطلب على الشغل لتظل سيادة قوانين السوق فوق كل الإعتبارات.

وبخصوص التشغيل الذاتي فهو مبادرة قديمة تبناها مجلس الشباب والمستقبل أثبتت فشلها نظراً لضعف الإمكانات المخولة للمقاولة ومنافسة الشركات الكبرى وتعدد التعقيدات الإدارية والثقل الضريبي، وقد أعلنت المقاولات عن أزيد من 90% من حالات الفشل نظراً لضعف آليات التطبيق.

السيد الوزير،

علقتم المصير المجهول على وكالات التدخل في الميدان الإجتماعي، ونسيتم مسؤوليتكم عن فشلكم في إيجاد محسوسة للتشغيل، أخلطتم الأمر بين صندوق إنعاش تشغيل الشباب وصندوق ضمان القروض الخاصة بالشباب، وصندوق دعم الشباب الراغبين في إنشاء مقاولات وأغرقتم الناس في متاهة السلفات الصغيرة.

السيد الوزير،

كم هي الإجراءآت التي اتخذتموها منذ مناقشة القانون المالية لسنة 99/98 ومنذ المبادرة السامية لجلالة الملك لتشغيل 25 ألف من الخريجين سنوياً؟ لاشيء، فلم نسمع منكم منذ ذلك التاريخ إلا الإعلام، والتصريحات الجوفاء التي أدت إلى خيبة الأمل لدى المعطلين وإلى تزايد الإعتصامات والإحتجاجات خاصة من طرف حاملي الشهادات وهذا أمر نستنكره ولن نقبله، ويدفع بنا القول بأنه لا أمل معكم ومع حكومتكم في تسوية الملفات الإجتماعية في الظرف الراهن، أو حتى التخفيف من حدة تدهورها، رغم التعليمات السامية في هذا الموضوع، آخرها ما أكده في خطاب العرش لهذه السنة حيث أعلن جلالته أنه لايحتمل أن تحرم مجموعة الرعايا المغاربة الأوفياء النشيطين من فرصة المساهمة بكدها وعملها الشخصي في بناء هذا الوطن.

إن مناصب الشغل المحدثة في إطار مشروع القانون المالي الحالي تقلصت في حين تميزت سنة 1998 بارتفاع معدل البطالة إلى 19% مقابل 17% سنة 1997، كما ازدادت بطالة الخريجين وغيرهم.

والملاحظ هو أن هذا المعدل قد يشهد ارتفاعاً متواصلاً للسنة القادمة نظراً للإنعكاسات السلبية الناتجة عن الموسم الفلاحي وعن تراجع الإستثمار بشكل ملحوظ.

وإذا أخذنا بعين الإعتبار إلغاء المناصب بعد إحالة أصحابها على التقاعد فإن مجهودات الحكومة في ما يخص معالجة مشكل البطالة خاصة بطالة الخريجين تعتبر دون المستوى الذي يتطلع إليه مجموع الشعب المغربي.

لذا نسألكم السيد الوزير أين هي البرامج السحرية التي كانت تنادي بها الحكومة حينما كانت في المعارضة؟ ولماذا تغير خطابها اليوم؟

إن كل المؤشرات والمعطيات المتوفرة لحد الساعة على المستوى السياسي والإقتصادي، وبعد مرور أكثر من سنة على تدبيركمن للشأن العام تؤكد عدم قدرتكم على معالجة الملفات الإجتماعية التي راهنتم عليها، وهذا ما يفسر الفشل الذريع للحوار الإجتماعي لفاتح محرم الذي جمع الحكومة فقط بمركزيتين نقابيتين، ويفسر أيضاً أسلوب القمع الذي تعاملت به سواء في حوارها مع المعطلين، أو عندما تدخلت فجر يوم الأحد 99/4/25 والناس نيام لتشتيتهم وتفريق اعتصامهم، مستعملة في ذلك كل أشكال القمع والإهانة، ودون احترام لأدنى مبادئ حقوق الإنسان والكرامة.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

إن معالجة مشكل البطالة تحتاج إلى مقاربة صحيحة وصريحة لسياسة التشغيل بعيداً عن المزايدات السياسية التي كانت تذهب باتجاه توهيم الشباب بقدرة استيعاب القطاع العام لجميع المتخرجين، هذه المقاربة التي يجب أن تكون من إفراز تحليل شمولي يستحضر كل المؤشرات وكذلك المعوقات المحيطة بهذا المشكل.

ومن جملة التدابير التي كنا نطمح أن تتقدم بها الحكومة :

- ربط التحفيزات الضريبية والجمركية على مدى إتاحة وإنتاج مناصب شغل.

- عدم الإحتفاظ بالموظفين الذين وصلوا إلى سن التقاعد مما يجعل الإدارة تحرم من أطرها الشابة وتضيع فرصا لتشغيل طاقات جديدة.

- ضرورة الكشف في إطار مشروع قانون المالية عن أعذار الموظفين المحالين على التقاعد وعن الإستثناءات وتعليلها.

- إعلان الإجراءات والتدابير التي اتخذتها الحكومة بخصوص ظاهرة تغيب الموظفين.

- ضرورة ربط التكوين بحاجيات السوق.

- إعادة تنظيم الصناديق المتعلقة بالتشغيل وضرورة توجيه المساطير المتعلقة بها.

- ضرورة الإسراع بتقديم مدونة الشغل.

السيد الوزير،

إننا نطالبكم ونطالب حكومة التغيير ألا تتهربوا من مسؤوليتكم والتزاماتكم أمام الشعب المغربي وألا تتذرعوا بما تصفونه اليوم بالإكراهات المحيطة لتبرير عجزكم في معالجة معضلة التشغيل التي تهدد النسيج الإجتماعي ببلادنا، فالإكراهات وتحديات العولمة وغيرها كانت قائمة حتى قبل أن تتولى هذه الحكومة تسيير الشأن العام الوطني، حين كان التعامل مع النظام الإقتصادي الجديد وارداً وقائماً منذ بداية التسعينات بفضل انخراط بلادنا في منظومة التبادل الحر المنفتح على الخارج، كما أن حقيقة الحفاظ على التوازنات المالية الأساسية يعتبر بدوره شيئاً إلزامياً، لذلك فمعالجة القضايا الإجتماعية وقضايا التشغيل، يفرض عليكم بكل إلحاح ومسؤولية أن تكون لديكم نظرة واقعية شمولية للأشياء، وأن تعملوا على إشراك كل الفعاليات السياسية والنقابية من أجل إيجاد الحلول الملائمة لهذه المشاكل.

وشكراً لكم السيد الرئيس،

إخواني المستشارين،

السادة الوزراء،

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكراً.

الكلمة للمستشار المحترم السيد مولاي إدريس العلوي.

* **المستشار السيد مولاي إدريس العلوي :**

شكراً السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الوزير المحترم،

زملائي المستشارين المحترمين،

أتشرف بتناول الكلمة أمام هذا المجلس الموقر مجلس المستشارين بإسم فريق الأصالة المغربية والعدالة الإجتماعية فريق الحركة الشعبية لمناقشة ميزانية 2000/99 لقطاع الطاقة والمعادن، وأغتنم هذه الفرصة السعيدة لأعرب عن استعداد مستشاري الحركة الشعبية للتعامل مع هذه الوزارة في إطار الجدية والوضوح والعمل الدؤوب، وفي كل من شأنه أن يخدم الصالح العام وأن يستجيب للتطلعات وآمال الشعب المغربي على مختلف فئاته وشرائحه، وفي مامن شأنه أن يكرس ثقته وهويته وتعبئته، وما أحوجنا إلى البنيان المرصوص إذا ما اعتبرنا الظروف الدقيقة التي تجتاز بلادنا، وقد أكدنا ذلك في غير مناسبة، ومن هذه المنصة المعمولة لإسماع صوت الشعب المغربي من خلال نوابه ومستشاريه.

السيد الرئيس المحترم،

تدخلنا في هذا القطاع يتمحور حول أربع نقاط نعتبرها في اعتقادنا بالغة الأهمية :

- الطاقة وتعميم الشبكة الكهربائية الوطنية.

- وضعية المكتب الوطني للكهرباء وعلاقاته مع المواطنين.

- إغلاق المناجم وكيفية إعادة فتحها ومعالجة مشاكلها.

- مشاكل الإنتاج والإستثمار في قطاع المعادن، وقضية التسويق.

تعميم الشبكة الكهربائية الوطنية على جميع هذا البلد الأمين مطمح كبير وورش الكل يسعى لتحقيقه، وجاءت هذه الميزانية بعيدة كل البعد على المطمح وهذا المسعى.

إن ما أنجز في هذا المجالس من طرف حكومات سابقة وجدير بالتقدير والإحترام وكنا ننتظر من الحكومة دعمه وإعطاءه ما يستحق من أوليات في إطار العناية بالعالم القروي، ومن الغريب أن التصريح الحكومي للسيد الوزير الأول يتناقض وهزالة هذه الميزانية، واكتفت الحكومة فقط باستمرارية بطيئة وبسيطة في هذا البرنامج، وهذا نسجله بكل أسف، فكم هي قرى تبيت في الظلام الدامس؟ في مطلع الألفية الثالثة، بل كيف هي حواضر وأحياء مهمشة تشكو هذا النقص؟

السيد الرئيس المحترم،

أما عن الفلاح، فالطاقة يؤديها الفلاح بثمنها في حين أن أغلب الدول التي تكرم الفلاح وتعتني بالعالم القروي، تعطيه التشجيعات اللازمة ليدخل السوق سلاحه في ذلك وفرة الإنتاج الجودة فيه، وبتكلفة أقل، أما فلاحو المغرب فإن هذا الإمتياز بل هذا الحق الوطني لايستفيدون منه، وطرح هذا السؤال على بعض أعضاء الحكومة منها وزير الفلاحة، وزير المالية، وزير إعداد التراب، وها نحن نطرح إلى السيد وزير الطاقة والمعادن، والكل على أتم الإتفاق على هذا الحق ليعطى للفلاحين، ولكن ما أكثر الوعود، وما أقل الثمرات، فهل من مستجيب اليوم؟ رحمة بالعالم القروي وبالفلاح؟

السيد الرئيس المحترم،

أما عن سوق الأسمدة، فهذا موضوع آخر، لانتفهمه، أيليق في بلد ينتج الأسمدة بل يعتبر بلداً بارزاً في التصدير، يكون ثمن الأسمدة فيه مرتفعاً جداً؟، ربما يصعب في بعض الأحيان إقتناؤه، أين نحن في معالجة مشاكل العالم القروي؟ ناهيك عن الطرقات والمسالك الصحية، إن العالم القروي يهم كل الوزراء، بل الحكومة كاملة، ويهم نصف سكانة المغرب، فهل تفهمت معاناة وهموم العالم القروي؟

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكراً السيد المستشار.

الكلمة للمستشار المحترم السيد عبد الكريم دندون.

* **المستشار السيد عبد الكريم دندون :**

شكراً السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين،

باسم فريق الأصالة المغربية والعدالة الإجتماعية، يشرفني أن أوضح موقف فريقي ومن خلاله موقف حزبي من بوادر السياسة الحكومية في قطاع الصيد البحري.

وفي البداية نسجل بكل أسف غياب النظرة المستقبلية للحكومة، وغياب الإجراءات العملية التي تفرضها المرحلة، من أجل النهوض بقطاع الصيد البحري، وهيكلته، خدمة للإقتصاد الوطني، وحفاظاً على هذه الثروة الوطنية الهامة، التي نعتبرها في فريقنا من ركائز ودعائم الإقتصاد الوطني.

و كما نتساءل أيضاً: هل يستفيد المغرب حقاً من الإمكانات التي يختزنها مجال الصيد البحري المرتبط بموقعنا الجغرافي والبحري المتميز؟ .

وهنا نتساءل كذلك عن ورش الصيد البحري وكيفية استثمار مؤهلات المغرب في هذا المجال، وعن الإجراءات العملية - كما أشرت سالفاً - التي على الوزارة الوصية أن تتخذها لبلوغ هذا الهدف.

السيد الرئيس،

يتحتم على المغرب استغلال طاقاته بنفسه وإبراز ذاتيته من خلال مؤهلاته التي تجعل وجوده متميزاً، إننا دولة بحرية بكامل المواصلات والمقاييس : الموقع الجغرافي، امتداد الشواطئ غرباً

وشمالاً، وجود الطاقات البشرية والمناخ المناسب، فلماذا تأخرنا إلى اليوم؟ وبدأنا التفكير في شراء طائرات المراقبة والرصد والنظر في نوع الشباك، والتحدث عن تعزيز البحث العلمي، وإنعاش الصناعات المرتبطة بالمنتوج البحري والتجهيزات، هذه أسئلة موجهة إلى الماضي من خلال من شاركوا في تسيير الشأن العام بأغلبية وهم في الحكومة حالياً.

إن ما عرفته إشكالية انطلاق موسم الاستثمارات البحرية، وما شاب هذه السياسة من انحراف تمثل في صورية الإستثمار، وتغافل صندوق الضمان المركزي والأبناك المختصة عن أهداف قروضها، لابد وأن تتخذ منه حكومة التغيير العبرة الكافية وتأتي بالبديل المبحوث عنه اليوم، ليخرج هذا القطاع من تحت غطاء الزبونية والمقايضة على حساب المصلحة الوطنية، وقد سجلنا بإيجاب المسك بزمام الرخص ونتمنى أن تستمر هذه بعد إنتهاءالإتفاقية، وألا يكون هناك ضغط من أي نوع كان.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين،

إننا نعتبر أن قرار المغرب بعدم تجديد اتفاقية الصيد البحري مع دول الإتحاد الأوروبي، وهذا مطلب وطني، خطوة هامة من أجل المحافظة على ثرواتنا السمكية الوطنية، ومناسبة لتمكين أسطولنا المحلي من استغلال الإمكانيات البحرية التي تزخر بها سواحلنا.

إلا أننا نلاحظ نوعاً من التقصير الواضح من طرف الحكومة من أجل الإستعداد لهذه المرحلة المتميزة في اقتصادنا الوطني، علما أن موضوع التكوين الذي يخص المهنيين باعتبارهم العمود الفقري في تنمية قطاع الصيد البحري ببلادنا، نعتبره من الأولويات الكبرى، وعلى الوزارة الوصية أن تسهر وبكل استعجال على تنظيم حصص التكوين المستمر وكذلك إعادة التكوين لفائدة الأطر التقنية ورجال البحر.

كما نحث الحكومة على فتح معاهد جديدة لتكنولوجيا الصيد البحري من أجل بلوغ الهدف السابق ذكره، علماً أن المعهد الموجود بمدينة آسفي يعتبر غير كافي رغم الدور الهام الذي يلعبه في هذا المجال.

أيضاً نطالب الوزارة، وبإلحاح، بتنفيذ البرنامج الخاص ببناء وترميم العديد من الموانئ المغربية التي وعدت بها استعداداً لهذه المرحلة المتميزة.

وأخيراً نؤكد أن عزم الحكومة على عدم تجديد اتفاقية الصيد البحري ليس معناه أن المسؤولية تعود إلى حكومات سابقة كما تمت الإشارة إلى ذلك في تصريح رسمي، بل عدم تجديد الإتفاقية يخدم مصلحة المغرب التي تتجاوز المناوشات السياسية، وإذا كان السابقون توصلوا إلى هذا القرار فعلى اللاحقين استثماره بالكيفية التي تخدم مصالح المغرب العليا ومشاكله الأولى، ذلك أن التسيير الحكومي التزام متواصل ومسؤولية تستمد شرعيتها من التزكية الوطنية للحكومات السابقة والحالية والمستقبلية، ومحاولة التحلل من المسؤولية أمام الأجانب هو ضعف خطير ومس صريح بالمصالح الوطنية.

والسلام عليكم ورحمة الله.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكراً.

الكلمة للمستشار المحترم السيد عبد الإلاه العلمي من الفريق الإستقلالي.

* **المستشار السيد عبد الإلاه العلمي :**

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السادة المستشارين المحترمين،

أولاً أتأسف لغياب السادة الوزراء المحترمين المنتمين للجنة الفلاحة والشؤون الإقتصادية.

بسم الله الرحمن الرحيم،

يشرفني اليوم ومن هذا المنبر الموقر، أن أتناول في هذه المداخلة باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، أهم المحطات

والمحاور الأساسية في كل ما يتعلق بالقطاعات الإنتاجية ذات البعد الاقتصادي والاجتماعي ببلادنا كقطاع السياحة والصيد البحري والطاقة والمعادن والصناعة التقليدية. هذه القطاعات الحيوية التي تلعب دوماً أدواراً فعالة وأساسية في امتصاص أكبر عدد من الأيادي العاملة ببلادنا. والتي تساهم مساهمة إيجابية في تحريك وتنشيط الاقتصاد الوطني. والتي تشكل أحد روافدنا الكبرى ليكون اقتصادنا الوطني قويا ومتماسكاً وفاعلاً في التنمية الإقتصادية والإجتماعية الشاملة لمغرب التحدي والصمود.

فأول محطة من هذه المحطات الاقتصادية تتعلق بالمحور الأول الذي يخص :

قطاع السياحة ببلادنا هذا القطاع الاستراتيجي في أية سياسة حكومية، والذي يمتاز بأهميته الاقتصادية والاجتماعية، كقطاع منتج ومشغل ظل مع الأسف الشديد بعيداً كل البعد عن تحقيق طموحات الشعب المغربي، بسبب ما يعرفه من تراكمات وإحباطات سابقة. جعلته في موقف سلبي يتسم بالعجز والبطء والانتظارية. الشيء الذي جعل بلادنا تسجل نتائج ضعيفة على مستوى الحركة الإقتصادية، بسبب تدني ونقص الاستثمارات.

و ذلك أن القطاع السياحي ببلادنا مازال يشكو باستمرار من نقص حاد في البنيات الأساسية الفندقية وتصنيفها رغم إحداث اللجنة الوطنية لتصنيف المؤسسات السياحية بموجب مرسوم الوزير الأول رقم 2-81-471 بتاريخ 16 فبراير 1982 الذي ينص على وضع تصنيف دقيق للمؤسسات السياحية الهدف من ذلك هو مراقبة المؤسسات السياحية والإشراف على جودة خدماتها ومرافقها ومراقبة مدى تطابقها مع معايير التصنيف الدولي.

لذلك فإن مراجعة شاملة لمشكلة الديون المترتبة بين أرباب المنشآت السياحية وصندوق القرض العقاري والسياحي. لمن شأن ذلك أن يضع حداً لهذا الفتور ويشجع المنعشين العقاريين على المزيد من استثمار أموالهم في مشاريع سياحية جديدة بأهم المدن والأقاليم المغربية. في الوقت الذي نجد فيه بأن نصيب المغرب من السياحة العالمية لازال زهيداً. حيث لايمثل سوى 0,51% من مجموع الحركة السياحية العالمية. و0,27% من مجموع المداخيل السياحية على الصعيد العالمي. وبأن الطاقة الإيوائية لسنة 1996 وصلت إلى 91081 سرير. (ثلث هذه الطاقة الإيوائية يستوجب تحديثها وتجديدها) بينما نجد مثلاً في تونس وفي نفس السنة بأن الطاقة الإيوائية بلغت 148.590 سرير. وبأن عدد السياح الذين توافدوا على المغرب بلغ سنة 1997 3.115.000 سائح. بينما في تركيا بلغ 9.040.000 وفي تونس 3.910.000 سائح وفي مصر 3.657.000 سائح. وحسب المنظمة العالمية للسياحة يعتبر كل بلد وجهة سياحية إذا ما توفر على طاقة إيوائية قابلة للتسويق تساوي على الأقل 150.000 سرير. فأين نحن من ذلك؟ مع العلم بأن الصناعة السياحية تعتبر حالياً أول نشاط اقتصادي عبر العالم حيث بلغ عدد السياح الدوليين عبر العالم سنة 1997 مايفوق 613 مليون سائح. أفرزت هذه الصناعة في نفس السنة مداخيل بحوالي 447,7 مليار دولار أمريكي. كما يشغل النشاط السياحي الدولي والداخلي عبر العالم ما يفوق 260 مليون من اليد العاملة. أي ما يعادل 10,9% من مجموع مناصب الشغل على المستوى العالمي، وبأن الصناعة السياحية يمكنها أن تخلق كل ثانيتين ونصف منصباً جديداً للشغل.

والدلائل تؤكد بأن بلادنا-بإمكانها أن تصبح قطباً سياحياً عالمياً. بالنظر إلى ما تتوفر عليه من مؤهلات سياحية هامة طبيعية وحضارية متنوعة غنية بشواطئها وغاباتها وصحاريها وجبالها. إلى غير ذلك من التقاليد والعادات الإجتماعية العريقة. التي تزخر بها بلدانا خاصة ونحن قرب سوق سياحي عالمي يمتاز بقوة اقتصاده، وتماسك وحدته (الإتحاد الأوروبي) لذلك ونظراً للأهمية هذا القطاع فإنه لابد من اتخاذ إجراءات وتدابير عملية تمكنه من تحقيق قفزة نوعية جريئة منها :

أ - إعداد المناطق السياحية بنظرة جديدة للمستقبل لتتمكن بلادنا من استقبال 4 ملايين سائح في مطلع السنوات القليلة المقبلة.

أولاً : الرفع من الطاقة الإيوائية قصد بلوغ الحد الأدنى والذي يجب توفره لدى بلد سياحي وهو 150.000 سرير قابل للتسويق.

ثانياً : تشجيع وإنعاش الإشهار والترويج السياحي.

ثالثاً : تقوية ودعم فرق المراقبة السياحية.

رابعاً : الرفع من ميزانية المكتب الوطني المغربي للسياحة.

خامساً : دعم الجهود المبذولة مع الدول الشقيقة والصديقة بغية تنمية التعاون السياحي.

سادساً : خلق استثمارات سياحية جديدة بالسواحل الشاطئية، والمناطق الغابوية والجبلية. بامتيازات ميسرة لفائدة المنعشين العقاريين.

السيد الرئيس،

أما المحور الثاني من هذا العرض فيتعلق بقطاع الصيد البحري :

تتوفر بلادنا ولله الحمد على سواحل هامة مطلة على بحرين البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي مما يجعلها دوماً محط أنظار العالم فيما يخص الطلب المتزايد على الأسماك المغربية المختلفة التي تمتاز بنوعية الجودة العالية، وتنوع أصناف المنتوج السمكي الوطني، مما يحتم على الوزارة الوصية لهذا القطاع من بذل كافة المجهودات لتحسين التجهيزات الأساسية المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بهذا القطاع.

ففي أفق سنة 2010 يتوقع أن يصل الطلب العالمي على الأسماك كمصدر غذاء بفضل وثيرة تزايد سكان العالم، وارتفاع نسبة الدخل الفردي إلى ما يتراوح بين 110 و120 مليون طن سنوياً.

الشيء الذي سيعرض هذه الثروة السمكية إلى الاستنزاف والانقراض التدريجي، وحتى يكون المغرب مستعداً للاستجابة لهذا الطلب العالمي، ومنافساً قوياً فإنه لابد من اتخاذ إجراءات عملية تحد من الاستغلال المفرط لمعظم مخزوناته السمكية المتنوعة من طرف الأساطيل التي تلحق أضراراً جسيمة بهذه الثروة التي حبانا الله بها، وذلك عن طريق وضع آليات المراقبة للتدبير العقلاني وترشيد استغلال مخزوننا السمكي استغلالا مسؤولاً ومستمراً.

وانطلاقاً من هذا التوجه فإنه لابد من إعلان القطيعة مع كل ما يمكنه أن يلحق بخيراتنا السمكية الضرر والابتزاز الغير المشروع باعتماد أسلوب التخطيط والبرمجة العملية والعلمية. وإن الوعي بكل هذه المعطيات والتدابير لاتقتصر في حد ذاتها على حدود الميزانية السنوية لوزارتكم بل تخص بالدرجة الأولى قطاعاً استراتيجيا وفاعلاً بكل ما في الكلمة من معنى.

وتتجاوز في نفس الوقت المدى الزمني لبرامج العمل التي تعنيها حدود السنة المالية، لذلك فإن مسؤولية ترشيد استغلال هذه الثروة البحرية والحفاظ عليها لمستقبل أجيالنا ورفعة بلادنا هي مسؤولية جسيمة وتاريخية.

وإن نجاح هذه العملية يتطلب تظافر الجهود مع جميع مكونات المجتمع المدني ومؤسساته التمثيلية. وفي إطار برنامج إصلاحي يقوم على قواعد ثابتة وموضوعية يتوخى منها :

- التركيز المستمر بالمحافظة على الموارد السمكية الموجودة وتنميتها.
- العناية بالصيد التقليدي وتفعيل البرنامج الخاص بإنجاز القرى النموذجية للصيادين التقليديين.
- إحداث وتطوير الأحواض المائية بالسواحل لتربية وإنتاج صغار الأسماك والرخويات والأصداف البحرية المختلفة.
- ترشيد وتطوير عمليات التفريغ بالموانئ المغربية.
- صيانة وتجهيز الموانئ والرفع من مستوى طاقتها الاستيعابية.

أما المحور الثالث والمتعلق بقطاع الطاقة والمعادن :

فإننا ندرك جميعاً الدور الفعال الذي يضطلع به قطاع الطاقة والمعادن والجيولوجيا على مستوى التصدير والاستيراد سواء بالنسبة للمداخيل الجبائية التي يوفرها لمزانية الدولة العامة، أو لعدد فرص الشغل التي يلعب فيها جانباً مهماً، فهو يشغل ما

يناهز 75 ألف مواطناً كما يساهم القطاع المعدني بـ 83% من حجم الصادرات الوطنية و35% من قيمتها، ويبلغ إجمالي مبيعاته 18 مليار درهم كما يدر القطاع على خزينة الدولة مداخيل جبائية تصل إلى 12,5 مليار درهم.

ومن أجل إعطاء دينامية جديدة لهذا القطاع ميدانياً، فإنه يتحتم على الوزارة الوصية اتخاذ عدة إجراءات عملية وذلك من أجل :

- الإستفادة من عدد التنقيبات والدراسات والبحوث الميدانية التي تقوم بها شركات أوراش البحث والتنقيب.
- استغلال الآبار التي تم اكتشافها للحد من واردات المغرب من الطاقة البترولية التي تثقل كاهل ميزانية الدولة على اعتبار أن ما يناهز 9 مليار طن سيتم استهلاكها سنة 1999 والذي سيوصل الفاتورة الإجمالية الاستهلاكية الطاقية إلى 9,7 مليار درهم لسنة 1999.

إننا نعتبر بأن الطاقة البترولية هي مصدر أساسي من مصادر تحريك وإنعاش القطاعات المنتجة ببلادنا، ومن اللازم إعطاء هذا الجانب العناية الكافية والاهتمام الخاص.

وفي هذا السياق تتطلب المرحلة المقبلة القيام بالأعمال والتدابير التالية :

- تشجيع الاستثمارات الوطنية والأجنبية في القطاع الطاقوي.
- إحداث شركات من أجل تطوير البحث واستخراج الطاقة لتلبية الطلب الوطني.
- القيام بدراسة ميدانية حول التدبير العقلاني للطاقة البترولية.
- البحث عن منافذ وأسواق جديدة لتنمية مبيعات الفوسفاط ومشتقاته.
- تقديم الدعم الكافي المالي والبشري لمكتب الأبحاث والمساهمات المعدنية.
- إنعاش ودعم القطاع المنجمي ببلادنا.

أما فيما يخص سياسة النهوض بالعالم القروي، فإنه لابد من تسجيل الجهود الجبارة التي تقوم بها الوزارة الوصية على القطاع، تقوم بها من أجل تزويد العالم القروي بالكهرباء والإسراع بالبرنامج الوطني للكهربة القروية. هذا البرنامج الذي يهدف إلى كهربة 150 ألف مسكن سنوياً، وفي هذا النسق تمحورت جل العمليات التي قامت بها وزارتكم حول تهييء مجموعة من التدابير والإجراءات السريعة الكفيلة بإنعاش قطاع الطاقة والمعادن. وتقوية روابط التعاون الدولي من أجل إنجاز مجموعة من المشاريع ذات النفع العام المشترك لتقوية مكتسبات هذا القطاع الحيوي الهام.

إضافة إلى مختلف التدابير والبرامج المسطرة ضمن مشروع ميزانية هذه السنة والسنوات المقبلة. نتمنى أن تكون في مستوى ما نطمح إليه جميعاً.

أما فيما يتعلق بقطاع الصناعة التقليدية كمحور رابع من هذه المداخلة :

وإدراكاً منا بنجاعة دور المقاولة المغربية، وما يمكن أن تحققه من تنمية مستمرة ومستديمة، وانفتاحها على المحيط الاقتصادي الداخلي والخارجي، فإنه أصبح من الضروري تقديم الدعم الكافي لها حتى تستطيع التصدي والوقوف في وجه جميع التحديات الراهنة والمستقبلية، وخصوصاً مقاولات الصناعة التقليدية الصغيرة والمتوسطة، هذا القطاع الذي نعتبره أساسياً في أية سياسة اقتصادية واجتماعية لأن حساسية خصوصيته وما يعيشه من تراكمات سلبية تتطلب الإسراع بالإصلاحات الجوهرية للحد من تفاقم الأزمة الخانقة التي يتخبط فيها منذ عدة سنوات وذلك ناتج بالأساس في عدم قدرة ونقص فعالية المؤسسات التمثيلية التي لم تعد قادرة على أخراجه من محنه المتعددة الأبعاد.

ففيما يخص غرف الصناعة التقليدية وتركيبتها فإنه لابد من اعتماد أساليب جديدة تمكن هذه المؤسسات من تطوير الأجهزة والقوانين والتنظيمات وكذلك مناهج العمل وجعلها أكثر مردودية في المهام التي تباشرها.

ونعتقد أنه بإصدار القانون المنظم للحرف، سيتنفس القطاع التقليدي الصعداء من جراء الشوائب العالقة به، ومن جراء المتطفلين عليه، والذين أساءوا إليه أكثر مما قدموا له من خدمات، لذلك يجب :

- تعميم الرعاية الإجتماعية على سائر الصناع والحرفيين.
- تطوير أساليب التكوين المهني وجعله مواكباً لمتطلبات سوق الشغل.
- تسهيل عمليات التمويل الذاتي للصناع والحرفيين الصغار.
- تطهير القطاع من المتطفلين والوسطاء.
- تعميم مزايا الضمان التعاضدي.
- تطوير شروط ومقاييس المشاركة في التظاهرات والمعارض الداخلية والخارجية.
- الإسراع بإعادة النظر في تسيير وتدبير المجمعات التي يستغلها الصناع الحرفيون.
- تحسين وضعية التكوين المهني على مستوى البنيات والتجهيز والتأطير.
- تبسيط المسطرة المعقدة لمنح القروض الصغيرة والمتوسطة.
- تشجيع ودعم التعاونيات النشيطة وتمكينها من الاستفادة من الأسواق الإدارية.
- وضع استراتيجية جدية تهدف إلى تبني فكرة إحداث صندوق خاص لتمويل الصناع وهيكلة قطاع الصناعة التقليدية.
- إعفاء المواد الأولية من الضريبة على القيمة المضافة.

إن تظافر إكراهات التمويل، والمنافسة القوية لبعض منتجات الصناعة الحديثة والمكننة، وضعف مستوى الإنتاجية ورأس المال كل هذه العوامل تقلص فعلياً من فرص وحداثة الصناعة التقليدية في الحصول على طلبات مهمة للإنتاج.

ويبقى أملنا الكبير هو إحداث المجلس الأعلى للصناعة التقليدية الذي نعتبره من أهم الركائز الأساسية لنمو وتقدم وازدهار القطاع التقليدي ببلادنا.

وكذلك إقرار سياسة أكثر دينامية في مجال البيع التسويق بتطهير القنوات من الوسطاء والسماسرة والاحتكاريين وغزو أسواق جديدة والإقدام على فتح نقط التسويق في المحلات والأماكن التي يفد عليها السياح الأجانب والزوار المغاربة.

أما فيما يتعلق بالتغطية الاجتماعية فإن قطاع الصناعة التقليدية الذي نعتبره قطاعا منتجاً ومشغلاً فإنه كذلك ينفرد بخصائص تميزه عن قطاع الصناعة الحديثة مما يجعل مردودية الإنتاج تتفاوت بشكل كبير بين القطاعين التقليدي والعصري.

ومن هذا المنطلق فإن تمديد نظام الضمان الإجتماعي على إجراء المنشآت الحرفية سيلحق أضراراً جسيمة بقطاعنا التقليدي، زد ذلك بسبب ضعف مدخول المشغل والمأجور على السواء في الوقت الذي نؤكد فيه بأننا لانتملص من هذه التغطية الاجتماعية بقدرما نتحفظ من النسبة المقررة لأنها لاتتلاءم مع طبيعة وخصوصية القطاع التقليدي.

وسأختم تدخلي بفقرة موجزة من الرسالة السامية التي وجهها جلالة الملك إلى المشاركين في المعرض الدولي الأول للصناعة التقليدية بالدار البيضاء يقول جلالته :

«رصيد المغرب الهائل من الصناع والفنون الأصيلة لم تستطع أن تنال منه رياح التغيير لم يستطع بريق المنتوجات الحضرية أن يغشى بصر الفرد المغربي عن جمال صناعته».

انتهى كلام صاحب الجلالة.

لذلك ومن منطلق تقديم دعمنا ومساندتنا لحكومة صاحب الجلالة فإننا دخل الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بهذا المجلس الموقر نصوت بالإيجاب على مشروع الميزانيات الفرعية لوزارة السياحة والصيد البحري والطاقة والمعادن وكتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية لسنة 2000/1999، آملين أن ترقى إلى المستوى المنشود.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

* <u>السيد رئيس الجلسة</u> :

الكلمة للمستشار المحترم السيد محمد بن الحسن خير.

* المستشار السيد محمد بن الحسن خير :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية في إطار وزارة الفلاحة والعالم القروي. غير لايخفى على سيادتكم أن العالم القروي في وضعية مزرية بالخصوص في القرى النائية، لهذا نطلب من الوزارة باش تعطى واحد العناية خاصة للعالم القروي، لأن العالم القروي التعليم، الصحة، الطرق، الماء الصالح للشرب، القروض الفلاحية، جميع الأمور كلها متراكمة ومزرية بالخصوص.

التعليم مثلاً الأقسام الإبتدائية تيقري المعلم 2 مواد في قسم واحد داير إيزار فارق به القسم أوتيقري 2 مواد في دفعة واحدة، لهذا اللي كنطلبوا هو باش يتنظم التعليم بالعالم القروي.

أما فيما يخص هذا الأقسام اللي مبنيين بالبريفا بريكي، اللي إلى كانت الشتا كلي مكيشدوا حتى قطرة وإلى كانت الشمس الدراري كيتحرقوا بالسهض، لهذا اللي كنطلبوا هو باش الأقسام يتبناو بالصلب.

فيما يخص الصحة اللي تنطلبوا هو باش يتبناوْ مستشفيات اللي هما يكونوا فالمستوى ديال العالم القروي.

الطرق لفك العزلة عن العالم القروي اللي تنطلبوا هو باش تعطى واحد العناية خاصة للطرق في العالم القروي، لأن واحد العدد تاع القرى النائية ماعندهم طريق ماعندهم ماء ماعندهم ضو لهذا اللي تنطلبوا هو باش يداروا الطرق في العالم القروي.

الكهربة في العالم القروي واحد العدد تاع الدواور اللي داو ليهم البوطوات وباقيين ماتلقوا ليهم شاي الضو بصفة نهائية، ماعرفناشاي علاش كيتسناوْ حتى يموت هذا الجيل ويموت جيل آخر عاد يمكن يتطلق هذا الضو، ولا ماعرفتش آشنوا.

بالنسبة للقرض الفلاحي، القرض الفلاحي اللي هو ماشي بدوروا ماشي تينمي العالم القروي فقر الناس ديال العالم القروي، بالنسبة لمشكل ديال الجدولة جدولة الجدولة، دابا إلى كان كيتسالك مليون ولات تتسالوا 20 مليون.

بالنسبة للگازوال الناس الفلاحين اللي تيسقيوْ الأرض تيشيروْ الگازوالْ بالثمن اللي تيتمشاوْ بيه الناس السائحين.

الماء الصالح للشرب تقريباً 80% ديال الناس ديال البادية ما عندهومشاي الماء، كاين واحد العدد اللي باقيين تيشيروْ الماء فالبادية، وهذا من العار اللي فبلادنا تيتشرى الماء بالليتروا، المشكل ديال الفلاحين فالبادية هذا السنة اللي سنة الجفاف، اللي تنطلبوا هو باش يتعفاوْ من القروض الفلاحية، ماشي خصها تجدول ليهم باش يتعفاوْ، إلا إذا تأجل خصوا يتأجل بدون فائدة.

الإنعاش الوطني اللي كنطلبوا باش يتعطى للقرى النائية، دابا تنشوفوه فالمدن، ولكن فالبوادي ماكاينش، لهذا عدنا واحد العدد تاع النقط، ولكن لضيق الوقت اللي كنتأسفوا عليه هو غياب السيد وزير الفلاحة، والوزراء ككل، هذا راه من العار باش البرلمان تيناقش موضوع ميزانية ديال الدولة بدون وزراء حاضرين 2 الوزارة هذا من العار 2 الوزارة من 41 وزير، اللي تنتمناوْ هو باش خص تْعْطَى لهذا البرلمان واحد القيمة ديالوا، مانكونوشاي هنا تنهضروا وتناقشوا بدون وزراء.

وشكراً والسلام عليكم.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً.

الكلمة للمستشار المحترم السيد محمد بن الشايب من الفريق الاستقلالي.

* المستشار السيد محمد بن الشايب :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

يشرفني أن أتدخل باسم فريقي فالميزانية لوزارة الفلاحة والتنمية القروية، بمناسبة قانون المالية 2000/99، هذا القطاع الذي نوليه الأهمية القصوى والبالغة للأسباب التالية :

لأنه أولاً يعتبر المورد الرئيسي لنصف ساكنة المغرب.

ثانياً : لأنه مسؤول عن إيجاد الغداء لنصف ساكنة المغرب.

- لأنه العمود الفقري لاقتصاد المغرب، حيث يعتبر المؤثر الرئيسي سلباً أو إيجاباً على المستوى النمو الإقتصادي.

- لأنه من خلاله ستحل معضلة البطالة، إن نحن أوليناه الإهتمام الذي يستحقه.

- لأنه من خلاله سنحسن مستوى العيش الكريم لنصف سكان المغرب.

- لأنه من خلال هذا القطاع الهام سننهض بالبادية التي تفتقر في مجملها إلى أبسط الأشياء.

- ولأنه من خلاله سنواجه تحديات العولمة القادمة.

السادة الوزراء،

أين نحن من هذه الحقائق؟ إننا بعيدين كل البعد عن تحقيق هذه الغايات بالوسائل الحالية، وبالطرق المعمول بها.

إن الميزانية الحالية لاترقى إلى المستوى المطلوب، ولايمكن لها أن تغير من الوضع الفلاحي شيئاً، نحن نعرف أن هناك إكراهات أخرى من قطاعات أخرى، ولكن يجب أن يحظى القطاع الفلاحي الذي هو قطاع إنتاجي بالأولوية القصوى للأسباب التي ذكرناها آنفاً.

السادة الوزراء،

تعلمون أن الأمية تنخر جسد البادية، أين نحن من التنمية القروية التي رفعناها كشعار وأضفنا : إلى جانب إسم وزارة الفلاحة؟ بالله عليكم هل بأكثر من 80% من نسبة الأمية التي تطال سكان البادية أن ننهض بالتنمية القروية؟ وننهض بفلاحتنا؟ التي ما يزال يغلب عليها الطابع البدائي؟ أبهذه الكم الهائل من الأمية والأميين سنواجه تحديات العولمة القادمة؟ أو سنغزو الأسواق الخارجية؟ بل هي الأسواق التي ستغزونا، وسنجد أنفسنا مضطرين لإخلاء السبيل أمامها، وأمام الرساميل الأجنبية، وأمام ذوي المعرفة كما كان العهد به مع بداية القرن حيث كان الغزو سياسياً، أما هذا الغزو الذي بدأت معالمه تلوح في الأفق، سيكون غزواً إقتصادياً، وتحت جميع الضمانات لأننا قبلناه ووقعنا عليه، وبدأت أول فصوله بالظهور على الساحة بدءاً من الشمال، ومروراً بالوسط، ووصولاً إلى الجنوب حيث أصبح الأجانب يكترون الأراضي الفلاحية من أصحابها الذين لايحسنون استغلالها لمدة طويلة، حيث أن القانون الحالي لايسمح لهم بالشراء وبالتملك، وشرعوا باستغلالها بالطرق العلمية الحديثة، وأصبحوا يصرفون إنتاجهم داخل المغرب وخارجه.

السادة الوزراء المحترمون،

لاأريد أن أتطرق إلى المواضيع المألوفة التي يعانيها الفلاح يومياً كغلاء الكازوال، رغم تعهد الحكومة بخفض سعره، والمشاكل المتعلقة بالقرض الفلاحي وغلاء فوائده، وتغطية البادية بالشبكة الكهربائية، وتزويدها بالماء الصالح للشرب، وشق الطرق، والتمدرس بالعالم القروي، وبناء المستوصفات إلى غير ذلك، حيث أفاض الزملاء بما فيه الكفاية، بل أريد أن أتطرق إلى كيفية معالجة قضايا الفلاحة والفلاح بصفة خاصة، والتنمية القروية بصفة عامة.

إن الحلول الموسمية التي تتخذها وزارة الفلاحة هي نفس الحلول التي اتخذتها الحكومات السابقة منذ عقود من الزمن، والتي تبقى حلولاً ترقيعية لاتجدي نفعاً، والدليل واضح على أن ما نقول، حيث وضعية الفلاح تتأزم سنة بعد سنة، والتراكمات تثقل كاهله وبالتالي يضر إلى الهجرة، حيث هي التي تعرف وحدها نمواً مضطرباً بهذه البلاد مع الأسف.

السادة الوزراء،

لقد تفاءلنا بحكومة التغيير، وبدأنا نترقب التغيير، ولكن للأسف لم نلمس بعد هذا التغيير، بل بالعكس أصبحنا نفاجئ بإجراءات نعتبرها تراجعاً كالتخلي التدريجي عن الصندوق الوطني للقرض

الفلاحي مثلاً، وعدم الخوض في الملفات الكبرى، وتفعيل وتخليق المؤسسات التابعة لوزارة الفلاحة كالمكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي، والشركات الوطنية المسيرة للأراضي المسترجعة التي لم يحسب فيها منذ ربع قرن مع مايترتب عن ذلك من سلبيات في التسيير والنتائج، مع العلم أنه من الممكن أن تشكل هذه الأراضي أرضية لاستقطاب حاملي الشهادات المعطلين المختصين، وكذا أراضي الجموع التي هي الأخرى عرفت عدم الإهتمام من طرف الحكومات السابقة، والتي من المفروض أن تملك لأصحابها حتى يشعرون بالطمأنينة، وبالتالي يمكن لهم استثمارها على أحسن وجه.

نطالب الحكومة بإعطاء الأولوية القصوى لهذا القطاع الحيوي الاستراتيجي، وذلك بالإعتناء بالعنصر البشري، بالبادية الذي هو قطب الرحى، وأساس كل تنمية، وذلك بتكوينه وتمكينه من المعرفة التي هي سلاح العصر، إننا نكذب على أنفسنا عندما نقول أن المغرب يتوفر على ثروة بشرية، حقيقة أنها ثروة بشرية من حيث الكم، لكنها من حيث الكيف تبقى هزيلة تنتظر من يأخذ بيدها وينميها نتيجة السياسات التعليمية السابقة. من هذه الحقائق المرة يجب على حكومة التغيير أن تعمل على صياغة برنامج تعليمي استعجالي خاص بالبادية، لمحو آثار الأمية التي يعاني منها مواطن البادية، وتمكينه من سلاح العلم والمعرفة، وذلك في سنوات وجيزة في أفق التحرير الكامل، وفتح الأسواق على مصراعيها ليحمي نفسه وبلاده من الغزو الخارجي.

السادة الوزراء،

يجب على الحكومة أن تتعامل مع ظاهرة الجفاف على أنها أمر واقع قائم يجب مقاومته، والتأقلم معه، والدليل واضح أن هذه السنة رغم قساوة الطبيعة في بعض المناطق البورية، مع نفس نوعية التربة ونفس أحوال المناخ أن من يملك شيئاً من المعرفة والعلم استطاع أن يحصل على إنتاجية تفوق 30 قنطار من الحبوب، وأن من يفتقد إليهما لم يتجاوز محصوله أكثر من 5 قناطر، وهذا هو بيت القصيد ومن خلاله يجب أن نستخلص الدروس على الحكومة أن تمكن المواطن المغربي من العلم والمعرفة، ومن التأطير والإرشاد حتى يكون مواطن فعال لا أن نعطيه صدقة موسمية، لأن من يقبل الصدقة لايشبع، ولايمكنه ذلك من العيش الكريم، بل في ظل السياسات القائمة، وفي ظل التهميش الذي تعاني منه البادية، ومواطن البادية يجعل هذا الأخير عرضة للهجرة والإنحراف، وبالتالي عوض أن يكون مواطناً صالحاً يصبح عالة على المجتمع وضاراً به، كما يجب على الحكومة أن تحارب الوسائل التي تساعد على الإنحراف، فاليوم أصبحنا نرى ظاهرة الإنحراف وبيع المخدرات والخمور تتفشى يوماً بعد يوم، وخاصة في المدن الصغرى وبعض القرى، وحتى الأسواق لم تسلم من هذه الظاهرة الوخيمة العواقب.

أما فيما يتعلق بالمادة الحيوية وعصر الحياة وهو الماء الذي يتم استخراجه واستعماله عشوائياً بدون تقنين أو تحسيس، مع يمثله من خطر مباشرة على الفرصة المائية التي تتقلص سنوياً، ولقد تركنا الأمور تمشي على عواهلها فيما يخص الصيانة والاستعمال العشوائي للماء.

السادة الوزراء،

نظراً لضيق الوقت سأختصر وأتطرق إلى موضوع محوي آخر لكي أترك الفرصة للزملاء، إن ضعف البنية العقارية بالأراضي الفلاحية، وتحديث البقاع الأرضية المستمر دون ضوابط ليشكل هو الآخر عنصر سلبياً، يحول دون رفع الإنتاجية، والتنمية القروية، من هذه المعطيات يجب على الحكومة أن تبادر إلى تعديل القوانين وتفعيل عملية ضمن الأراضي حتى نخلق إطاراً وأرضية للإستثمار الفلاحي.

نؤكد على دعم هذا القطاع الذي هو كان الكفيل بتحقيق الازدهار الإقتصادي الوطني، لما يمثله من تأثير سلبي أو إيجابي على مستوى النمو الإقتصادي عن طريق دعم عوامل الإنتاج، بدءاً من تجميع الأراضي والتحفيظ العقاري، ودعم البذور المختارة والأسمدة والمبيدات، وخفض سعر الكازوال الفلاحي، وتعميم التأمين الفلاحي، ودعم القروض الفلاحية، وتشجيع التسويق، ومحاربة السلبيات بالطرق المقبولة التي تطبع أعمال بعض الفلاحين نظراً لجهل لنتائجها.

السادة الوزراء،

من المعلوم أن المغرب يستورد سنوياً في المعدل أكثر من 30 مليون قنطار من الحبوب، تكلف خزينة الدولة 400 مليار سنتيم، أي ما يعادل 6 قناطر تقريباً في الهكتار، والمغرب ليس بعزيز على أبناءه أن يرفعوا من إنتاجهم، بل من السهل أن يرفعوه أضعاف ذلك، لو خصص ربع المبالغ المخصصة للاستيراد الحبوب إلى القطاع الفلاحي، وبالتالي سوف نربح الرهان، ونكون قد وفرنا على بلادنا مبالغ هامة ما أحوجنا إليها لاستثمارها في قطاعات أخرى.

إننا مهما حاولنا أن نختصر في الختام السادة الوزراء المحترمين، عن قطاع الفلاحة والتنمية القروية لن نفي حقه باعتباره المجال الرئيسي في تحسين أوضاع المغرب الاقتصادية والاجتماعية. إننا نؤكد لكم السادة الوزراء باستمرار ثقتنا وثقة فريقنا لحكومة التغيير، ومساندته لها حتى يتحقق لهذا القطاع الذي لازال يعاني من التهميش، ما يتوخاه صاحب الجلالة نصره الله، وجميع المغاربة، وخاصة منه العاملين بالقطاع الفلاحي.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

* <u>السيد رئيس الجلسة</u> :

شكراً.

الكلمة للمستشار المحترم السيد نجيب أبضالص.

* <u>المستشار السيد نجيب أبضالص</u> :

شكراً السيد الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين،

أتناول الكلمة باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية في مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة التجارة والصناعة لطرح الأفكار وتقديم المقترحات التي يرى فريقي ضرورة إبدائها بهذه المناسبة بخصوص هذين القطاعين الاستراتيجيين اللذين اعتبرهما حزب الاستقلال على الدوام ركيزة أساسية في بناء الاقتصاد الوطني بناء قويا وتطويره بشكل يستجيب لمتطلبات تحقيق التنمية الاقتصادية والإجتماعية المنشودة، فإلى أي مدى ساهم هذان القطاعان في تحقيق الأهداف السالفة الذكر؟ خاصة فيما يتعلق بتحقيق الرغبة في تدارك تخلف البلاد والرفع من مستوى حركية الاقتصاد الكلي وتفعيل مسيرة النمو الاقتصادي وإنعاش الحياة الاجتماعية؟

وإذا كانت حكومة التغيير قد وضعت ضمن أولوياتها العناية بقطاعي التجارة والصناعة وتطويرهما لتدارك العجز الذي عانا منه هذان القطاعان نتيجة عجز السياسة الحكومية السابقة عن تحريك الآلية الصناعية والتجارية، فكيف تعاملت الحكومة مع هذا الواقع المتميز بالاختناق الإقتصادي؟ وهل تمكنت من إصلاح ما أفسده الدهر من خلال برنامج وطني للتصحيح والإنقاذ، برنامج وطني كفيل بأن يجعل الاقتصاد الوطني يقف على ق دميه ويخرجه من أزمته ويفتح باب الاستثمارات الداخلية والخارجية وتنشيط القطاع الخاص لإعطاء نفس جديد للقطاع الصناعي وإيجاد صناعات تغطي أسواق عالمية وتفعيل التجارة الداخلية وإنعاش المبادلات التجارية الخارجية.

<u>أولاً : الصناعة.</u>

فبالنسبة للصناعة التي تهدف بالأساس إلى تسريع وثيرة نمو الناتج الداخلي الخام وإنعاش الشغل وتحقيق الإندماج الإقتصادي قطاعيا وجهوياً، يمكن القول بعد مرور أكثر من أربعين سنة على استقلال البلاد، أن هذا القطاع عرف تطوراً بطيئاً وضئيلاً، مما جعله يبقى بعيداً عن تحقيق هذه الأهداف المطلوب منه تحقيقها، وذلك بالنظر لغياب سياسة صناعية متكاملة المعالم واضحة الأهداف، نظراً لتراكم المشاكل المتعددة الجوانب المتمثلة أساساً في تعقيد المساطر الإدارية وما يتبعها من فساد إداري وبيروقراطية وغياب المخاطب الوحيد وقلة المناطق الصناعية المجهزة وبأثمان مناسبة، وكذا صعوبات التمويل وغيرها من العراقيل التي شكلت

على الدوام حجرة عثراء في وجه تنمية وتطوير الاستثمار الصناعي وطنياً كان أو أجنبياً وهي رواسب مطلوب من حكومة التغيير مواجهتها في إطار منظور جديد للسياسة الصناعية تعيد بناء البنيات الصناعية على أسس صحية انطلاقا من مخطط شامل يأخذ بعين الإعتبار متطلبات التنمية الصناعية وما تعرفه الأسواق العالمية والسوق الداخلية باستمرار من تطورات لمواكبة متطلبات هذه الأسواق في ظل نظام العولمة المتميز بالمنافسة الحادة، مخطط من شأنه إدخال بلادنا في عهد الصناعات العصرية المتطورة عصر الاستثمارات المنتجة اقتصاديا واجتماعياً، ذلك أنه باستثناء الفوسفاط ومشتقاته الذي يخضع بدوره لتقلبات الأسعار التي ترتفع وتنخفض حسب العرض والطلب، فإن الصناعة المغربية لازالت تعتمد على بنيات ضعيفة، وذلك لمواجهة التحديات التي تفرضها هيمنة التكتلات الاقتصادية على الإقتصاد الوطني وعلى اتجاهات المبادلات التجارية والاستثمار والتمويل أكثر من أي وقت مضى، ومواجهة تحديات أدى فيها التطور التكنولوجي السريع في البنيات الاقتصادية إلى جعل كثير من القطاعات المنتجة متجاوزة ومتخلفة عن ركب الحضارة الصناعية العصرية، تحديات تفرض إعادة هيكلة الصناعة المغربية لتحسين القدرة التنافسية للمقاولات في إطار محيط أكثر انفتاحا على الخارج لمواجهة التحولات الهامة التي شهدها الاقتصاد العالمي سواء على مستوى اتفاقية «الغات» أو على مستوى اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي بالنظر لمواطن الضعف الهيكلية التي تعاني منها جل المقاولات المغربية الأمر الذي يقتضي رفع مستوى الإعتمادات اللازمة لتأهيل المقاولات المغربية الصغيرة والمتوسطة على الخصوص، وتشجيع الشراكة والاستثمار الأجنبي بمقتضيات علمية وعاجلة في مجال الحصول على الأنشطة الإقتصادية وتسهيل المساطر لذلك وتحفيز المقاول المغربي على الرفع من تنافسية إنتاجه وتنويع منتوجاته والأسواق المعدة إليها، والعمل على تحسين مستوى التجهيزات الأساسية والتكنولوجيا ورفع مستوى التكوين المستمر.

السيد الرئيس،

إن المعطيات الجديدة التي فرضتها عولمة الأسواق وتحرير المبادلات التجارية وتحركات رؤوس الأموال تستلزم من الحكومة تقوية الصناعات التحويلية للمواد الأولية وتوجيه الإنتاج الصناعي لتلبية الحاجيات الداخلية للقطاعات الإنتاجية المحلية في إطار برنامج قطاعي يهدف إلى التحسين المستمر لمعامل التثمين المحلي مع تركيز التوجه إلى الأسواق لتوسيع الطلب وخفض التكاليف، مع تركيز التصنيع على القطاعات التي تتوفر فيها بلادنا على مزايا مقارنة كالصناعات الكيماوية الثقيلة التي تعتمد على الفوسفاط ومشتقاته وصناعة المنتجات البحرية والفلاحية وتطوير الصناعات الميكانيكية وتوسيع مجالاتها دون إغفال دعم صناعة التعليب وترشيد صناعة الأدوية وتطويرها من أجل رفع تنافسية الإنتاج المحلي وتسهيل انخراط بلادنا في جميع مجالاتها الصناعية والتكنولوجية والمعلوماتية المعاصرة وتقوية مركزها في الاقتصاد العالمي وتدارك التأخر الحاصل في إعادة هيكلة الصناعة الوطنية وضعف أدائها وفسح الفرصة أمامها كاملة إلى التحديث والتطوير ورفع مستوى وجودة تأطيرها وتشجيعها على إنعاش التكوين وإدخال الأساليب الجديدة في الإنتاج والتسويق باعتبار أن المقاولة هي الخلية الاقتصادية الأولى التي يتوقف عليها قوة الإقتصاد الوطني ككل.

وفي هذا الإطار، لابد أن نسجل بارتياح كبير المبادرة الحكومية بإخراج مرسوم وزاري ينظم الصفقات الذي يأتي في سياق إرادة الحكومة الهادفة إلى تخليق الإدارة المغربية وترشيد النفقات العمومية والرفع من فعاليتها وتحسين علاقة الإدارة بالمتعاملين معها باعتبار أن إصلاح نظام الصفقات يشكل على الدوام مطلباً أساسياً وضرورياً بالنظر للدور الهام ال ذي تلعبه الطلبات العمومية في تنشيط العديد من القطاعات الاقتصادية الوطنية وتنمية النسيج الاقتصادي الوطني.

غير أن تطبيق مقتضيات هذا المرسوم تتطلب من الحكومة التعجيل بإخراج النصوص التنظيمية المرتبطة به حتى يؤدي هذا المرسوم الأهداف المتوخاة منه دون إغفال الجانب الإعلامي الذي يجب أن يواكب تطبيق هذا المرسوم نظراً لأن جل المقاولات

المغربية تعاني من تدني التأطير بما في ذلك بالأساس المقاولات الصغرى والمتوسطة للمقاولين الشباب التي تنتظر من حكومة التغيير مزيداً من الدعم والتشجيع بهدف تقويتها وتحسين وضعيتها وإخراجها من المشاكل التي تعوق سيرها نحو التقدم المنشود.

ثانياً التجارة :

وبانتقالنا إلى قطاع التجارة، نتحدث عن قطب رئيسي من أقطاب التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالنظر للدول الذي تلعبه على مستوى التسويق والمبادلات الخارجية.

فعلى مستوى التجارة الخارجية التي تعتبر أداة فعالة في التخفيف من وطأة المديونية الخارجية التي تثقل كاهل بلادنا، فإنها بدورها عانت من الصعوبات الهيكلية، وبالتالي غياب الشروط الملائمة التي من شأنها الرفع من معدل المبادلات التجارية ونسبة الصادرات والواردات، مما جعل بلادنا تعاني من الاختلال في توازن مبادلاته التجارية لتظل مستوردا مستهلكا ويبقى ميزاننا التجاري يشكو من عجز مزمن مع أغلبية الدول التي يتعامل معها المغرب، وذلك بالنظر لمواطن الضعف الهيكلية التي تعاني منها الصادرات المغربية، من قبيل ضعف تنوع المنتوجات المصدرة والبلدان المصدر إليها وضعف الإنتاجية وهشاشة البنية التنافسية خاصة وأن العملة الأوروبية الموحدة (الأورو) أصبحت حقيقة في عالم المعاملات، الأمر الذي يفرض على المقاولات المغربية التعامل مع هذا المعطى الجديد بشكل يؤهلها لمواكبة المستجدات الحالية على الساحة الأوربية والاستفادة بالتالي من هذا التعامل الجديد، وما يتطلب ذلك من ضرورة تبني استراتيجية متكاملة متعددة المستويات والأبعاد تقوم على تدابير قمينة بإنجاح المقاولات المغربية في تقليص تكاليف الإنتاج وتشجيع التطور التقني والحد من العراقيل الهيكلية لتعزيز القدرة التنافسية للصادرات المغربية.

السيد الرئيس،

لقد عرفت قيمة المبادلات التجارية الخارجية للمغرب في نهاية الأشهر الثلاثة الأولى من السنة الحالية تراجعاً بنسبة 1,5% أي بقيمة 628 مليون درهم.

وقد انعكس هذا التراجع في التجارة الخارجية على الصادرات والواردات على حد سواء، حيث انخفضت الواردات بنسبة 1,7%، بينما تراجعت الصادرات بنسبة 1,3%.

وللإشارة، فإن هذا الإنخفاض في الصادرات شمل معظم المنتوجات الرئيسية باستثناء المواد النسيجية والجلدية والصناعات الغذائية، حيث انخفضت مبيعات الفوسفاط ومشتقاته بنسبة 3,7% وكذلك الشأن بالنسبة للمنتجات الفلاحية التي انخفضت بنسبة 10,4%.

وإذا كانت الصادرات من المواد النسيجية والجلدية قد عرفت ارتفاعاً بلغت نسبته 2%، فإن الضرورة تقتضي العناية بهذا القطاع من خلال مده بالإمكانات اللازمة حتى يتمكن من توسيع سوق منتجاته والبحث عن أسواق جديدة، وجعله في مستوى المنافسة الحادة التي يعرفها هذا القطاع في السوق العالمية، خاصة وأن بلادنا مقبلة على مواجهة تحديات كبيرة في هذا المجال من قبل اتفاقية «الغات» واتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي وغيرها من التحديات التي تفرض على بلادنا تغيير استراتيجية العمل في مجال التجارة الخارجية حتى تجد مبادلاتنا التجارية مكانتها اللائقة بها في السوق الدولية ولاتبقى خاضعة للتقلبات التي تعرفها هذه السوق كما هو الشأن بالنسبة لتسويق الفوسفاط ومشتقاته.

أما على مستوى التجارة الداخلية والتي لا تخفى أهميتها الاقتصادية والاجتماعية، فإنها كذلك قد عانت من مشاكل متعددة ومعوقات متنوعة ومتشعبة حالت دون تنمية هذا القطاع بشكل يجعله يضطلع بوظيفته الاقتصادية والاجتماعية على الوجه المطلوب.

وهذا ما يجعلنا نؤكد مرة أخرى على ضرورة العمل على تنظيم المسالك التجارية بشكل عقلاني مع إعطاء التجار الصغار والمتوسطين هوامش ربح تضمن لهم إمكانية الرفع من مستوى

معيشتهم وتحسين وضعيتهم وقدراتهم وتوسيع مبادلاتهم التجارية على أسس صحيحة قوية ومتينة.

كما نؤكد على أنه آن الأوان لمكافحة كل الوساطات غير المشروع التي تدخل في إطار الإثراء غير المشروع من قبيل نظام الحصص (البونات) باعتبار أن هذه الوساطات تكون على حساب المنتج الذي يدفع ثمن عرقه وجهده، والمستهلك الذي يدفع ثمن قوته الشرائية.

وحتى لاتظل تجارتنا الداخلية تعاني من بنيات هشة ومتجاوزة تحكم عليها بالتخلف وعدم مواكبة التطورات التي تعرفها الإقتصاديات المعاصرة، فإن مواجهة هذه التحديات تقتضي تنمية السوق الداخلي وتوسيعه من خلال تنمية القوة الشرائية للمستهلكين وخاصة ذوي الدخل الصغير والمتوسط، وإعطاء الاعتبار للتاجر كعنصر هام في شبكة الإنتاج وتمكينه من التشجيعات لمزاولة نشاطه في ظروف جيدة، مع العمل على تحفيز المستهلك على اختيار الإنتاج الوطني وضمان تزويد المناطق النائية بالمواد الأساسية بأثمان مناسبة من خلال تطبيق اللامركزية في قنوات التوزيع المطلوب تحديثها وتخفيض واختصار تكاليفها، وكذا ملاءمة سياسة الأسعار مع مستلزمات تقوية الإنتاج المحلي لإشباع حاجيات السوق الداخلي، وذلك بالعمل على اختزال قنوات التسويق، وتجنب كل مغالاة في هوامش الربح المسموح بها حماية لمصالح المنتجين والمستهلكين، وخاصة ذوي الدخل المحدود، وإعادة النظر في القوانين المنظمة للتجارة وجعلها أكثر انسجاماً مع المبادلات المتخذة على صعيد النشاطات الإقتصادية المرتبطة بالإنتاج والاستيراد والتسويق والتسويق، سعياً إلى تحقيق مبدأ العدل الذي يجب أن يسود العلاقات التجارية بين المنتج والمستهلك، الأمر الذي يدب أن يسود العلاقات التجارية بين المنتج والمستهلك، الأمر الذي يجب أن يسود العلاقات التجارية بين المنتج والمستهلك، الأمر الذي يستوجب ممارسة مراقبة صارمة على مختلف المتدخلين في هذا الميدان.

السيد الرئيس،

علينا أن نعترف بأن اقتصادياتنا تعتبر في مقدمة المشاكل التي تعانيها بلادنا، وبالتالي فإن سياسة التغيير الهادفة إلى تحقيق ثورة اقتصادية هادفة تتطلب السرعة في التفكير والإنجاز دون التملص من واقع عالمي مفروض على بلادنا، والذي يجب التعامل معه على أساس أن تكون مفاوضاتنا في إطار الشراكة مع الإتحاد الأوربي أو في إطار نظام التجارة العالمية أو في إطار الأورومتوسطي تستهدف أولاً وأخيراً تحقيق مصالح بلادنا والمحافظة على مكتسباتنا دون الخضوع لأي ضغط كيفما كان نوعه، مع السعي الحثيث لإخراج اتحاد المغرب العربي من جموده لتصبح له قوة المفاوضة المشتركة بدلا من أن يتفاوض كل قطر على حدة، وليصبح كتلة اقتصادية قوية وسوق واسعة للصناعات المنتجة حتى تتمكن أقطار الإتحاد من التفاوض من موقع قوة بمركزها الإنتاجي قادر على المنافسة مع الدول الصناعية.

وهي تحديات جعلتها حكومة التغيير من أولوياتها مسلحة بإرادة سياسية قوية، وبالتالي فإن النجاح سيكون حليفها إن شاء الله.

والله ولي التوفيق والسلام عليكم. وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

عن فريق الحركة الوطنية المستشار السيد الحاج اعمارة.

* المستشار السيد الحاج اعمارة لعمارة :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق الحركة الوطنية في إطار مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري برسم السنة المالية 2000/1999.

إن قطاع الفلاحة والتنمية القروية يشكل الركيزة والدعامة الأساسية ضمن القطاعات الاقتصادية الوطنية التي تلعب دوراً رائداً في مجال الاستثمار والتصدير، إلا أن الاستثمار في هذا القطاع

أضحى من قبيل المغامرة لإرتباطه الوطيد بالتساقطات المطرية بعدما ثبت أن ظاهرة الجفاف أصبحت هي الأصل في المناخ المغربي، وهذا ما يفرض على وزارة الفلاحة تكثيف مجهوداتها بتوسيع مجال الري من خلال بناء السدود على مستوى جميع الجهات حتى تستفيد المناطق البورية الشاسعة المهملة لكي تلعب الدور الذي يمكن أن تلعبه في هذا القطاع.

السيد الرئيس،

إن السياسة المغربية خاصة في ميدان الزراعة المسقية يمكن وصفها بالنموذجية التي بدأت تعطي أكلها، والوزارة مطالبة بموازاة مع ذلك، بالإهتمام بالزراعات الأساسية (من حبوب وزيوت نباتية وسكر) إذ هناك نقص كبير في هذا الجانب تضطر معه الدولة سنوياً إلى استيراد كميات هامة من هذه الاستراتيجية، ولاشك أن ذلك يؤثر سلباً في جميع الدول التي تحذو هذا النهج، بحيث لايمكن لها أن تتخذ قرارات سياسية واقتصادية حاسمة وجريئة في بعض الأحيان، وهو ما يفرض عليها نوعا من التبعية سواء على المستوى الاقتصادي أو السياسي.

وبما أن القطاع الفلاحي يعتبر بحق العمود الفقري للإقتصاد الوطني فإننا نريد تحقيق الإكتفاء الذاتي على مستوى المواد الغذائية الأساسية المذكورة، وذلك بالإستغلال العلمي والتقني الهادف لكل الأراضي الخاضعة لأنظمة قانونية مختلفة كأراضي الجموع، والأحباس، والكيش والأراضي المخزنية والأراضي المسترجعة، وهذا يدفعنا إلى القول بأن أحسن طريقة لاستغلالها هي توزيعها على مستحقيها.

وعموماً، فإنه بالرغم من التطور الذي يعرفه القطاع الفلاحي فإن العالم القروي لم ينل حظه من الدعم الحكومي اللازم، مما أدى إلى زيادة فقر العالم القروي بيد أن وطننا يمتلك إمكانيات طبيعية موزعة على جل الجهات، فموارده الفلاحية والحيوانية والمعدنية والغابوية لو سخرت لإنجاز المشاريع الضرورية بالعالم القروي لساهمت مباشرة في تحسين الحالة المادية والإجتماعية ولأتاحت فرص التشغيل اللازمة، ولقدمت لهم المرافق الحيوية كالماء الشروب والكهرباء والطرق الثانوية والثلاثية التي تساهم في فك العزلة على المداشر بالجبال والغابات والمدارس الإبتدائية والمستوصفات، وإنعدام هذه التجهيزات الأساسية المذكورة أدى إلى تخلف هذا العالم وأصبح يفتقر إلى أبسط الحاجيات كما أصبح ثقلاً على المدن عوض أن يكون مورداً للخيرات، مما اضطر معه سكانه إلى هجرة جماعية نحو المدن من أجل الشغل وخصوصاً أثناء سنوات الجفاف كهذه السنة وسابقاتها، وهذا ما شجع بطريقة خطيرة على نمو مدن القصدير وزيادة البطالة مما زاد من حدة مشاكل المدن الكبيرة والصغيرة على حد السواء. لهذا يجب كأسبقية الأسبقيات أن تولي هذه الوزارة أهمية قصوى لتنمية العالم القروي الذي نعتقد أنه مصدر لكل المشاكل، ما لم تعمل الوزارة على تنميته والنهوض به، بل والحكومة ككل.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السادة المستشارون المحترمون،

لايمكن لأحد منا أن ينكر الموقع الاستراتيجي الذي يحتله القطاع الفلاحي ضمن اقتصادنا الوطني بصفة عامة، وحيويته بالنسبة للعالم القروي بصفة خاصة وبمناسبة الحديث عن العالم القروي الذي أخذ فريق الحركة الوطنية على عاتقه أن يناضل من أجل تطويره وتأهيله وفك العزلة والتهميش عنه ولن يتأتى ذلك إلا من خلال الشروع الفوري لربطه بكل التجهيزات الأساسية ومده بكل البنيات التحتية من طرق وماء وكهرباء وتعليم وصحة وتشغيل وكل ما من شأنه أن يعمل على تأهيله وفك العزلة والتهميش عنه، ولن يتأتى ذلك إلا من خلال الشروع الفوري لربطه بكل التجهيزات الأساسية ومده بكل البنيات التحتية من طرق وماء وكهرباء وتعليم وصحة وتشغيل وكل ما من شأنه أن يعمل على تأهيله وارتقائه، لأنه مادام العالم القروي يعاني من التأخر الإقتصادي والإجتماعي والعزلة المستمرة فإنه لايمكن لنا أن ننشد التنمية والنمو اللذين نطمح إليهما.

وبخصوص ذكر مشاكل العالم القروي فإنه لابد من الإشارة إلى الوضعية الفلاحية المزرية التي يعيشها، والتي ساهمت في الهجرة الجماعية نحو المدن التي أصبحت تتزايد بنسب خطيرة

وغير طبيعية، كما قلت، فبعدما كانت نسبة ساكنة العالم القروي تتجاوز 80% في السبعينيات أصبحت الآن 50% أي بنسبة متساوية مع الحواضر، وهي في تزايد مستمر، وهو ما يؤشر على فراغ العالم القروي في المستقبل القريب.

كما أن تقدم القطاع الفلاحي ببلادنا لايتم بدون الاهتمام بالغرف والتعاونيات والجمعيات من حيث حرصها على خدمة قضايا الفلاحين وكذا تأهيلها وترشيدها وتطويرها للقيام بواجبها بشكل أحسن وفعال، وبالمناسبة فإنه لايمكن أن تستمر الجمعيات السكرية والتعاونيات تعبث بمصالح الفلاحين دون حسين أو رقيب.

كما أن عدم تسوية وضعية الأراضي الفلاحية التابعة للدولة، تساهم في ضعف الإنتاج الفلاحي وقلة مردوديته وذلك راجع إلى غياب الحافز الرئيسي والطمأنينة لدى الفلاح نظراً لكونه لايشعر بالارتياح بملكية هذه الأراضي وهو ما يقلص من عمله وبالتالي بالمردودية بصفة عامة، لذلك نلح على ضرورة الاستعجال بتوزيع هذه الأراضي على الفلاحين المستحقين والمهندسين الزراعيين القادرين على استغلالها بطريقة علمية ودعمهم بالإمكانيات الضرورية والتجهيزات الأساسية للرفع من مستوى إنتاجها الفلاحي وتأمين الأمن الغذائي.

وفيما يخص مؤسسة الصندوق الوطني للقرض الفلاحي فإنها لم تلعب الدور المنوط بها كاملاً تجاه القطاع الفلاحي ولم تعط ما كان منتظراً منها، وذلك راجع إلى سوء تسييرها وتدبيرها ومساطرها المعقدة في الحصول على القروض، وبمناسبة الحديث عن القروض فإنه لابد من الإشارة إلى فوائدها المرتفعة جداً وهو ما عمل على إثقال كاهل الفلاحين الصغار والمتوسطين والكبار على حد السواء بالديون وبالتالي إفلاسهم وتشريدهم ولذلك نطالب بإعفاء هؤلاء (أي الفلاحين الصغار والمتوسطين والكبار) على الأقل من الفوائد المترتبة عليهم، ونعتقد في الحركة الوطنية أنه آن الأوان بتغيير القوانين المتقادمة حتى يتمكن الفلاحون من تأدية أصل الدين في البداية قبل تأدية الفوائد حتى لاتتراكم بشكل يفوق كل التوقعات، وحتى الإعفاءات على صغار الفلاحين يجب أن تسير في اتجاه محو كل الفوائد والإكتفاء بتأدية أصل الدين، وفي هذا الصدد فإنه لايفوتنا أن نشير إلى أن إقتراح الوزارة بخصوص تحويل صندوق القرض الفلاحي إلى شركة مجهولة الإسم ليس بالحل الذي من شأنه التوفيق بين أهداف هذه المؤسسة ومصالح الفلاحين، على إعتبار أن من بين أهم أهداف ومرامي الأبناك هو تحقيق الأرباح لاغير، ولهذا فإننا نرى أن الحل الصحيح والسديد هو الذي يكون في صالح الجهتين معاً، لا لصالح جهة على حساب جهة أخرى، وأصلح الحلول هو أن يكون الفلاح شريكاً لهذه المؤسسة وليس زبوناً.

سيدي الرئيس،

وفي الأخير فإنه لايغب على أحد منا الإنعكاسات السلبية التي خلفتها ظاهرة الجفاف لهذه السنة الفلاحية على غرار السنوات السابقة في جميع المجالات المرتبطة بالقطاع الفلاحي والتي عمت أرجاء البلاد.

ولهذه الأسباب نطالب من الوزارة تدعيم الحبوب والمراقبة على توزيعها على جميع الفلاحين بالعالم القروي نظراً لما ألحقته هذه الظاهرة من أضرار مادية بليغة وجسيمة، وهو ما يمكن قوله بخصوص أعلاف الماشية، التي لاتزال مرتفعة الأثمان بالأسواق.

وقبل أن نختم تساؤلكم، سيدي الوزير، عن مصير الميثاق الذي أنجز بتعاقد الفلاحين مع الحكومة منذ سنتين، والذي ينص على عدة مكتسبات لصالح الفلاحين، أين وصل هذا الملف؟ ومتى يخرج إلى حيز الواقع والتنفيذ؟

وبإختصار شديد نقول أننا كنا السباقين في الحركة الوطنية، ومنذ فجرة الإستقلال في الدفاع عن العالم القروي، والحمد لله أن الكل أصبح يطالب بضرورة إنصافه وتأهيله ولكن ما يجب أن يعرفه الجميع هو أن لا أحد يتصدق على العالم القروي، فهو جزء لايتجزأ من هذا الوطن وقد قدم أبناؤه تضحيات جسام من أجل الاستقلال، ومع ذلك ومنذ ذلك الحين لم ينل حقه من الخدمات العمومية للدولة ومن التنمية الشاملة المستدمية. وقد حان الوقت لتدارك الزمن الضائع ولأننا نؤمن أن حكومة صاحب الجلالة، حكومة التغيير، ستغير النظر السائد اتجاه العالم القروي.

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني،

إننا في فريق الحركة الوطنية سنصوت لصالح هذه الميزانية رغم ضئالتها. وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً.

دائماً مع فريق الحركة الوطنية الكلمة للمستشار المحترم السيد علي بوقدير.

* المستشار السيد علي بوقدير :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

إخواني المستشارين المحترمين،

يشرفني ويسعدني أن أتدخل فريق الحركة الشعبية في إطار مناقشة مشروع الميزانيات الفرعية المخصصة للقطاع الصناعة التقليدية والمياه والغابات برسم السنة المالية 1999 - 2000.

وفي البداية أتوجه بالشكر إلى السيد كاتب الدولة المكلف بالصناعة التقليدية لما أبداه من تفهم وتعامل جدي ومرضي مع كل الإقتراحات والملاحظات التي أدلى بها الإخوة المستشارون أثناء الدراسة والمناقشة داخل اللجنة، مما أثمر النقاش وأذكى روح التفاهم الذي ساد خلال هذه المناقشة.

وبالمناسبة، أود أن أشير إلى دور هذا القطاع الذي يندرج ضمن القطاعات الإقتصادية الأساسية التي تلعب دوراً مهماً في التشغيل بحيث يضمن الشغل لحوالي مليون ونصف شخص كما أنه يساهم بـ 10% من الناتج الداخلي الخام، ويلعب دوراً نشيطاً في تحقيق التوازن التجاري عن طريق ما تدره صادراته على خزينة الدولة من عملة صعبة، إضافة إلى إبراز وجه المغرب وحضارته وتراثه المختلف والغني على المستوى الخارجي، إلا أنه لايمكن أن يتأتى لهذا القطاع أن يقوم بهذه الأدوار المتباينة والمختلفة إلا من خلال إيجاد ميكانيزمات جديدة في ميدان الإنتاج والتصدير وإعطاء الأسبقية لهذا القطاع الذي ينبثق من أصالتنا المغربية والذي يعتبر فنا من الفنون الشعبية الذي يبرهن على مهارة الصانع التقليدي بابتكاراته واختراعاته بعيداً عن كل التقنيات العصرية معتمداً في كل ذلك على براعته اليدوية التي تعتبر إرث ابائه وأجداده، وهذا ما يتطلب إحداث مراكز وبناء مدارس خاصة بالصناعة التقليدية وتزويدها بالتجهيزات اللازمة مع الحفاظ على أصالتها.

ولإنعاش هذا القطاع الحيوي يجب الأخذ بعين الإعتبار مايلي :

- تقديم القروض للصناع مع تسهيل المسطرة في جميعها ومدهم بالمساعدات المادية والمعنوية اللازمة.
- تشجيع وخلق تعاونيات إقليمية وتأطيرها.
- غزو أسواق جديدة بآسيا وأمريكا والإبتعاد عن روتينية المعارض ببعض الدول التي لايستفيد منها لا الوطن ولا الصانع التقليدي معا.
- العمل على إعادة بعض الحرف المندثرة.
- مراقبة نشاط دار الصانع مراقبة فعالة وإعطائها الوسائل البشرية والمادية اللازمتين وإتاحة الفرص للجميع للمساهمة في المعارض وحل مشكل التأشيرات التي يعاني منها الصانع التقليدي.
- تنظيم الحرف وحماية الصانع والأطفال الذين يشتغلون بهذا القطاع.
- توفير السكن بإنشاء قرى نموذجية للصناع وعائلاتهم والإعتناء بشؤونهم الإجتماعية.
- التعجيل بإحصاء الصناع التقليديين الحقيقيين.

وفيما يتعلق بالميزانية الفرعية المخصصة للصناعة التقليدية فإننا نذهب إلى أنه لايمكن التعامل معها من خلال حجم الاعتمادات المرصودة لها ومدى نصيب كل من ميزانيتي التسيير والتجهيز منها، لذلك رأينا وجوب مناقشتها في إطارها الواسع والشامل

عوض الإطار المحاسبي الضيق، نظراً لكون هذه الميزانية ليست وحدها أساس العمل في القطاع بل لابد من تعبئة كل الأدوات ووسائل القطاع، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإنه لا يمكن المراهنة على كتابة الدولة وحدها في تدبير شؤون القطاع التنموي للقطاع، بل على ممثلي القطاع والمجتمع المدني، وكل القوى الحية، أن تظافر جهودها لتنظيم القطاع وتطويره وتأهيله.

وبالنسبة للبنيات التحتية للقطاع فإننا نشير إلى أن كتابة الدولة قامت بمجهودات كبيرة، سواء تعلق الأمر بالمجمعات الصناعية التقليدية أو وحدات الإنتاج، لكن بالنظر إلى المستجدات الإقتصادية الوطنية والدولية التي ترتكز على إعطاء الأولوية للمبادرة الحرة وللفاعلين الإقتصاديين نؤكد على ضرورة إعادة النظر في تدبير هذه المجمعات بشكل يحقق لها تسييراً ذاتيا واستقلالا مالياً يجعل كل مستفيد يساهم في نفقات تسييرها تمشياً مع سياسة ترشيد النفقات العامة التي تؤمن بها الحكومة الجديدة، لأنه من شأن هذه الإجراءات أن تعيد الحيوية للأنشطة الإقتصادية والتجارية لهذه المجمعات وتعمل على تأهيل الصناع التقليديين وتشجيع التشغيل الذاتي.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

وبخصوص الوزارة المكلفة بالمياه والغابات، أتوجه بالشكر الجزيل إلى الوزير المحترم المكلف بالمياه والغابات على تعامله الجدي والموضوعي مع الاقتراحات والتدخلات التي أبداها المستشارون أثناء دراسة ومناقشة هذه الميزانية داخل لجنة الفلاحة وعلى الجو الأخوي والإيجابي الذي سادها.

وفي إطار المناقشة، أود في البداية أن أشير إلى الدور الإقتصادي والإجتماعي والإيكولوجي والسياحي الذي يلعبه هذا القطاع الهام وهو ما يفرض على هذه الوزارة الإهتمام أكثر به والتدخل القوي من خلال التشجير بصفة منتظمة وفعالة وذلك لتقوية دور الغابة في الإنتاج الخشبي والنباتات الطبيعية والمحافظة على الأراضي، كما يفرض التحسيس بأهمية الغابة نظراً للدور الأساسي الذي تلعبه في التنمية القروية والمحافظة على التوازنات البيئية.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

إخواني المستشارين المحترمون،

هذا، وشعوراً منا بمكانة الغابة بالنسبة لبيئة الطبيعية وجودتها وبدورها الهام في الإقتصاد الوطني لابد من الإعتناء بهذا القطاع كمورد طبيعي خصوصاً لإنتاج الخشب والطاقة النباتية، ولذا فإنا نطالب بإعطاء الوسائل المادية والبشرية لهذا القطاع لتطبيق سياسة التشجير التي تراجعت مؤخراً وحماية ما تبقى من غابات حتى نكون في طليعة الدول التي تهتم بهذا القطاع مما يكتسي من أهمية من الناحية السياسية والبيئية والاقتصادية ومحاربة التلوث ولن يتسنى هذا إلا بتظافر جهود المجتمع المدني والفاعلين الاقتصاديين والمنظمات غير الحكومية المختصة في الميدان وكذا تطوير الآليات الضرورية لمواجهة جميع الطوارئ من حريق، ونهب، وقنص غير منظم ومشروع، وذلك حفاظاً على التوازنات الإيكولوجية، كما لايفوتنا أن نطالب بالإعتناء بالعنصر البشري من حراس الغابات وعمال المشاتل وتحسين وضعيتهم المادية والإجتماعية لتحفيزهم بالصيانة والإهتمام بالغابة، ولايفوتنا أن ننوه بما قامت به الوزارة في ميدان المحميات والمنتزهات السياحية ونطالب بمجهودات إضافية حتى تصبح كل الجهات على الأقل تتوفر على هذه المنتزهات التي تشكل متنفسا للمدن نظراً لعدم توفرها على المساحات الخضراء .

وفي هذا الصدد يجب الإعتناء بالسكان المجاورين للغابة وتحسيسهم بأهمية الغابة وذلك بالقيام بحملات إعلانية ودعائية واسعة النطاق وتخصيصهم مناطق خاصة للرعي مقابل حراسة الغابة والإعتناء بها ولابد من الإشارة كذلك إلى إنشاء حدائق للحيوانات بتعاون مع الجماعات المحلية و المجالس الجهوية في جميع جهات المملكة مساهمة منها في جلب السياح الأجانب والمغاربة منهم اللذين يزورونها وأطفالهم لقضاء العطل الأسبوعية ومساهمة من وزارة المياه والغابات بمشاركة الشبيبة والرياضة

ووزارة السياحة وكل الفاعلين الاقتصاديين في تنمية العالم القروي وخلق فرص الشغل لأبنائنا في البادية.

وأخيراً لابد لنا أن ندق ناقوس الخطر فيما يتعلق بتراجع الغابة وزحف الرمال، وفي هذا الشأن يجب فتح مختبرات للبحوث العلمية لدراسة التربة لإيجاد الوسائل الناجعة لهذه المعضلة الطبيعية والوقوف في وجه هذا الزحف الخطير ولن يتأتى ذلك إلا برصد الموارد الضرورية لهذا القطاع الذي يعد بمثابة الشرايين التي يتنفس منها بلدنا.

وقد وعت الوزارة بكل المشاكل والإكراهات التي تحيط بالعالم الغابوي فخصصت صندوقا تضامنياً للهوض بهذا القطاع، فمزيداً من الإبتكارات. فإننا في الحركة الوطنية سنصوت بالإيجاب لفائدة ميزانية الصناعة التقليدية والمياه والغابات.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته،

وشكراً السيد الرئيس.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكراً.

الكلمة للمستشار المحترم السيد محمد سعدون من الفريق الإشتراكي.

* **المستشار السيد محمد سعدون :**

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

باسم الفريق الإشتراكي بمجلس المستشارين، سأناقش الميزانيات الفرعية للوزارات التالية : الفلاحة والتنمية القروية المياه والغابات والصيد البحري. هذه الوزارات التي تشرف على قطاعات حيوية وهامة على الصعيد الوطني، ويرأسها وزراء مناضلون متفانون من أجل وطنهم، ومن أجل إخراج قطاعاتهم إلى مستوى يأمل المغرب إلى أن يأخذ مكانته في القرن الواحد والعشرين بين الدول المتطورة والمتقدمة، وما ذلك بعزيز على وزارئنا المناضلين في حكومة التناوب التي يرأسها المجاهد عبد الرحمن اليوسفي وبتوجيه ملكي سامي.

السادة الوزراء،

إن المغرب في حاجة إلى مجهودات جبارة من أجل التنمية، هذه التنمية يجب أن تركز أولاً على العالم القروي الذي أهملته السياسات الحكومية السابقة، ولذلك فإننا في الإتحاد الإشتراكي للقوات الشعبية نؤكد على أن التنمية الفلاحية والقروية لايمكن أن تنبثق على الحكومة وحدها بل يتعين أن تستند إلى مبادرات مجموع الفاعلين وإلى تنسيق محكم لهذه المبادرات.

السيد الرئيس،

لانختلف في دور الدولة يجب أن يمثل في ضمان الإنصاف الإجتماعي، والتعاهد بمهام الضبط والتحكيم، والسهر على استمرارية وحماية الثرات الجماعي وخاصة منه الثرات الإنتاجي والموارد الطبيعية.

وفي هذه المناقشة سأتعرض لكل وزارة على حدة :

- وزارة الفلاحة والتنمية القروية :

إن القانون المالي لسنة 2000/1999 أعطى لهذه الوزارة ميزانية استثمار تقدر بـ 2016 مليون درهم بالإضافة إلى 565 مليون درهم هذه الإعتمادات التي برمجت على ثلاثة محاور كبرى :

- البرنامج الوطني للري.
- رفع الاستغلال الفلاحي لأراضي البور.
- تشجيع الاستثمار الخاص في الميدان الزراعي.

إن هذه المحاور الثلاث تمثل الدعامة الأساسية للتنمية الفلاحية، رغم ما تتميز بها فلاحتنا من خصائص تتمثل في نوعية إنتاجنا الفلاحي، 86% من المساحة الفلاحية تمثل زراعة الحبوب، 12% من المساحة الفلاحية أراضي راقدة، 20% من المساحات الفلاحية تخصص للزراعات الأخرى، بما فيها 8% من المساحة الفلاحية المخصصة لزراعة الأشجار.

مما يجعل فلاحتنا مطبوعة بهيمنة زراعة الحبوب التي تتأثر تأثيراً مباشراً بالتساقطات المطرية، مما يجعل فلاحتنا في وضعية صعبة بفعل الجفاف الذي تعاني منه فلاحتنا، ولذلك فإننا متفقون مع رأي السيد الوزير من أجل إعادة التفكير في الخريطة الفلاحية لبلادنا على أساس المؤهلات الخاص لمختلف المناطق بتنوع فلاحتها وبنياتها، وأخذاً بعين الإعتبار التقلبات المناخية، وكذا المحيط الإقتصادي والإجتماعي للنشاط الفلاحي.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

رغم أن فلاحتنا لازالت مطبوعة بزراعة الحبوب، فإننا لازلنا مستوردين للمواد الغذائية الأساسية من قمح وحبوب والزيوت النباتية والسكر والمواد الحليبية، وهذا الواقع يهدد الأمن الغذائي، كما أن انخفاض المواد الفلاحية والسوق العالمية يؤدى إلى تآكل التنافسية الداخلية لإنتاجنا الوطني، ولذلك لابد من الرفع من الإنتاجية وعقلنة استعمال عوامل الإنتاج، من أجل تطوير منتوجنا الفلاحي.

إن الإجراءات التي تتخذونها من أجل إغاثة الأقاليم المتضررة بالجفاف هي إجراءات أعطت نتائجها من أجل إغاثة الماشية، ونطالبكم باستمرار بهذه الإجراءات، كما نثير انتباهكم إلى المناطق الجبلية التي لم تأخذ حظها من الإهتمام، حيث أن سكان الأقاليم الجبلية لازالوا يعيشون حياة صعبة، لانعدام الطرق القروية والماء، وأن تدخلكم بإقليم أزيلال كان هاماً، ويجب أن يمتد إلى الأقاليم الأخرى من الأقاليم المتواجدة بجهة طنجة تطوان والتي تعتبر أقاليم جبلية، ولازال سكانها يعانون صعوبة الطبيعة.

أيها السادة،

إننا نسجل موقف الوزارة التي أعادت الحياة للمراكز الفلاحية التي أقبرت، وأصبحت معطلة رغم إحتياج عالمنا القروي إلى تدخلاتها، كما يجب إعادة النظر في دور الإدارات الفلاحية على المستوى الفلاحي والجهوي، وجعل أطرها إلى جانب الفلاح والعالم القروي.

كما أن تحسين وضعية الأطر، والتنمية الشاملة، وكذلك توفير الإمكانيات والوسائل لهم ضروري من أجل أن نستفيد من خبراتهم، وإمكانياتهم لتطوير العالم الفلاحي.

- الوزارة المكلفة بالمياه والغابات :

إن إحداث هذه الوزارة بحكومة التناوب يعطي الأهمية لما تعطيه هذه الحكومة لأهم ثروة من ثرواتنا الوطنية، وإن عمل هذه الوزارة بدأ يعطي نتائجه بالإهتمام بالعالم القروي الذي كان مغيباً في السياسات الحكومية السابقة، وإننا نسجل باعتزاز الأهداف التي رسمتها هذه الوزارة من أجل الإهتمام بالعالم القروي، والذي نص على استدراك الفرق الحاصل في مستوى العيش، ومنهم المناطق الجبلية وباقي جهات المغرب، كما نساند عمل الوزارة في تدخلاتها بالمناطق الجبلية، والذي يهتم بالمجال الغابوي، والمناطق المجاورة له في إطار مشاريع مندمجة تشاركية مع السكان، وجميع القطاعات المعنية.

السيد الوزير،

إننا نساند الحكومة والتي رفعت من مصادر تمويل الصندوق الغابوي حيث رفعت الرسم المفروض على الأخشاب المستوردة من 6% إلى 12% ، وكذلك نسجل مشروع التنمية المندرجة للمناطق الغابوية لشفشاون، والذي سيكون له انعكاس إيجابي لتحسين مستوى العيش لهذه الساكنة التي بقيت مهمشة، كما يجب تعزيز هذا المشروع بمشاريع أخرى تساهم فيها الدولة من أجل إنصاف الأقاليم الجبلية، وخاصة بأقاليم جهة طنجة تطوان.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

إن المشكل الذي كان يعانيه السكان المجاورون للغابة بأقاليم تطوان شفشاون العرائش طنجة، وهو الغرامات الفادحة التي فرضت نتيجة انسداد الآفاق البيولوجيين، مما جعلهم الإعتماد على

الغابة من أجل توفير مصدر العيش، وإننا نسجل تفهم السيد الوزير واستعداده لحل هذا المشكل الشائك، والذي يمس فئات عريضة من المواطنين.

السيد الوزير،

إننا نسجل اهتمام الوزارة من أجل إعادة السكان المستعملين من ذوي الحقوق الملك الغابوي على تحمل الإكراهات المترتبة على حرمانهم من ممارسة حقوقهم المدة الضرورية لكي تكتسب الأشجار مناعتها.

وإن تحفيز أطر المياه والغابات ضروري من أجل تحسين مردوديتهم وإعانتهم من أجل تحمل مشاكل الظروف الصعبة التي يعملون بها.

- وزارة الصيد البحري :

إن هذه الوزارة الفتية لها دور حيوي من أجل المحافظة وتنمية إنتاجنا السمكي، كما أن التدابير المبرمجة والتي تستهدف تأهيل قطاع الموانئ لهذا المرحلة عبر تقوية جهازنا الإنتاجي، ورفع مردوديته وتحديثه وإحكام وسائل المراقب على الموارد السمكية، كما نسجل مشروع إنشاء 17 قرية للصيادين، والتي يستفاد منها أقاليم الشمال بـ 3 قرى.

السادة الوزراء،

إن مجالاتكم يتدخل من أجل ضمان الغذاء للمواطن المغربي، ومن أجل تنمية وتقدم وازدهار بلادنا، ولذلك نحيي فيكم الروح النضالية التي تعملون بها بوزاتكم، والله الموفق.

* السيد رئيس الجلسة :

الكلمة للمستشار المحترم السيد محمد تحيفة.

* المستشار السيد محمد تحيفة :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق الاشتراكي لمناقشة الميزانيات الفرعية لوزارة التجارة والصناعة والصناعة التقليدية، وكتابة الدولة في الصناعة التقليدية، ووزارة الطاقة والمعادن.

إن الحصة الزمنية لاتسمح بالغوص في مناقشة السياسة المتبعة في هذه الوزارات توجهاً وأرقاماً وبيانات.

إن هذا الهامش الضيق لايسمح إلا بإبداء بعض التساؤلات والملاحظات مشاركة منا في إغناء المشاريع التي بين أيدينا.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

إن وزارة التجارة والصناعة تكون الدعامة الأساسية لاقتصادنا إلى جانب الفلاحة، هذه الأخيرة تقوم بدور مهم، ورغم التقلبات المناخية فقد عرف هذا القطاع تطوراً مهماً لايسعنا إلا التنويه به وإشادته.

إما ميدان التجارة والصناعة فيحتاج إلى مجهودات استثنائية، خصوصاً في المرحلة التي نجتازها، والتحديات التي نحن مقبلون عليها، ونقصد بذلك الصناعات الخفيفة، والتحويلية التي تفتح هامشاً كبيراً في للاستثمار والتشغيل. أما الصناعة الثقيلة فتحتكرها الدول الكبرى بحكم تملكها للتكنولوجيات المتطورة، ورغم عدم استجابة أرقام الميزانية لطموحاتنا، فلابد من التنويه بها، بما تقوم به هذه الوزارة في حكومة التناوب من فتح عدة أوراش ترمي إلى تطوير الصناعة الوطنية وترويجها وتأهيل المقاولة المغربية لمجابهة التحديات، والمساهمة في خلق فرص للشغل، ونذكر على سبيل المثال الأوراش التالية :

- برنامج إحداث المناطق الصناعية بمواصفات حديثة.
- برنامج التنشيط الإقتصادي الخاص بالمقاولين الشباب.
- نهج سياسة الشراكة مع الجماعات المحلية والفاعلين الإقتصاديين، والسعي إلى تشجيع الاستثمار الوطني الخارجي.

- العمل على فتح أسواق لمنتوجاتنا الوطنية والمساهمة الفعلية في تأهيل وإعادة هيكلة المقاولات الوطنية لمسايرة المتطلبات التي يفرضها النظام العالمي الجديد.

إن الوزارة تعمل على اتخاذ كل التدابير لتطوير الصناعة والتجارة الوطنية، لجعلها في مستوى ولوج التنافسية الدولية، لذا فإن حكومة التناوب مطالبة في هذا المجال بمحاربة الاحتكار البشري لثرواتنا الوطنية، خاصة في المجالات التي تؤثر مباشرة على القدرة الشرائية للأسر ذات الدخل المحدود، مثل ما حصل في مادة السكر.

كما على الوزارة إيلاء عناية خاص بأوضاع الصناع والتجار الصغار لإدماجهم في النسيج الإقتصادي، وتمكينهم من تصريف منتوجاتهم في الأسواق الدولية خاصة العربية والإفريقية، ودول أوربا الشرقية وأمريكا اللاتينية، حتى لاتبقى صادراتنا أسيرة لأسواق أوربا الغربية.

وإذا كنا في الإتحاد الإشتراكي نرى أن هذه الميزانية محدودة فإننا نراهن على كفاءة السيد الوزير في حسن تدبيرها مع التنبيه إلى ضرورة الإهتمام بدعم الإستثمار في العالم القروي عبر خلق وحدات صناعية في هذا المجال لتشغيل اليد العاملة المحلية، والتخفيف من ظاهرة الهجرة.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

أما بخصوص وزارة الصناعة التقليدية، فلم يعقد خاف على أي أحد المكانة البارزة التي يحتلها القطاع في النسيج الإقتصادي الوطني، ومدى الآفاق الرحبة التي يفسحها من أجل التكوين، والتشغيل في زمن قياسي، وبأقل كلفة. إلا أن الهالة والحجم التي يعطى لهذا القطاع لايتناسب مع العناية المتواضعة التي يستأثر بها لحد الآن سواء تعلق الأمر بالاستثمار أو التسيير.

إننا نسجل بإكبار وتقدير المبادرات الأخيرة التي اتخذتها كتابة الدولة في الصناعة التقليدية، والتي ترمي إلى تصحيح هذا الوضع ورد الإعتبار للقطاع عبر الإجراءات التالية :

- تطوير وتحسين النظام التمويلي للقطاع.
- تنمية التسويق الداخلي والصادرات.
- تنشيط البحث العلمي.
- ترسيخ نظام الجودة عبر وضع نظام المواصفات.
- تنمية الشراكة مع مكونات المجتمع المدني.
- تدعيم التأطير التعاوني.
- مواصلة العناية بالتغطية الإجتماعية.
- تطوير العلاقات مع غرف الصناعة التقليدية، وتنشيط التعاون الدولي.
- تشجيع الاستثمار وتطوير البنيات التحتية، عبر إحداث مناطق خاصة بأنشطة الصناعة التقليدية استجابة لحاجيات القطاع الضرورية، وبالتالي تمكين المقاولات والصناع التقليديين من امتلاك الوحدات المنتجية للإنتاج تراعي خصوصيات القطاع، مع العلم أن ترشيد هذه الوحدات يقتضي تحمل كل الأطراف من صناع وجماعات محلية وباقي الشركاء لمسؤولياتهم خاصة فيما يتعلق بالمشاريع المنتظر إنجازها في إطار وكالة تنمية الأقاليم الشمالية في كل من فاس والعرائش والقنيطرة.

إذا كنا نثمن المجهودات المبذولة في هذا الميدان، فإننا نثير انتباه الحكومة والسيد كاتب الدولة خاصة إلى وضعية الموارد البشرية لإيلائها العناية اللازمة، قصد تحفيزها على المزيد من العطاء، وفي نفس الوقت الضرب بقوة على أيدي كل المتلاعبين الذين يعملون على إفراغ البرامج والجهود المبذولة من محتواها.

فالصانع التقليدي بما يمتلكه من روح وطنية والقدرات الإبداعية يعتبر الرأس مال الحقيقي للقطاع. لذا وجب الأخذ بيده وتأطيره وحمايته من كل أشكال الغبن والحيف الذي يطاله.

أما على المستوى التشريعي والتنظيمي فلقد آن الأوان لإخراج القوانين المنظمة للحرف إلى حيز الوجود من أجل الحد من الفوضى والتسيب الذي يطبع القطاع، وقطع الطريق على كل المتطفلين واللوبيات التي لا هم لها إلا الربح الشخصي، حتى ولو كان ذلك على

حساب الصانع التقليدي البسيط، وعلى حساب أخلقيات وسمعة المهنة.

ولقد بات من الضروري سن سياسة ضريبية عادلة لإعفاء صغار الصناع، وتعميم التغطية الإجتماعية بطرق ناجعة.

وفق هذا المنظور وأخذاً بعين الإعتبار مختلف الحيثيات والتدابير السالفة الذكر نعلن مساندتنا لكل مبادرة في هذا الإتجاه.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

إننا نعي الدور الذي يلعبه قطاع الطاقة والمعادن في الاقتصاد الوطني، وأساساً في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، حيث أنه سيساهم في الناتج الداخلي الخام بنسبة مهمة تتجاوز 10%، كما أن القطاع المعدني يسجل استثماراً مهماً بلغ مليارو700 مليون درهم في سنة 98، ومن المتوقع أن تصل التزامات الاستثمار خلال 1999 إلى 4 مليار 800 مليون درهم، ونسجل بهذه المناسبة ارتفاع صادرات المغرب من الفوسفاط بنسبة 10% رغم الأزمة التي عرفتها دول جنوب شرق آسيا.

السيد الوزير،

إننا نساندكم في الاستراتيجية التي تبذلونها في مجال المعادن، والتي تهدف إلى دعم المغرب في السوق الدولة للفوسفاط ومختلف منشقاته، وتوسيع الشراكة في مجال تحويل الفوسفاط، كما أن إعادة الهيكلة للقطاع المعدني عبر سياسة جديدة للاستكشاف والتنقيب والاستغلال الصناعي والتقليدي والتعاوني مع تهيء الإجراءات اللازمة لتشجيع الاستثمار الخاص من أجل أن يكون القطاع المعدني في خدمة التنمية الإقتصادية والإجتماعية ببلادنا، ولذلك يجب بذل مجهودات من أجل اكتشاف ما يختزنه وطننا من معادن هامة في مختلف الجهات بالمغرب.

كما أنه يجب الإهتمام بالقطاع المنجمي التقليدي بناحية تافيلات وفكيك، والذي يشغل قطاعاً مهماً من المنجميين، واتخاذ الإجراءات والتدابير التي من شأنها الارتقاء بالمستوى الاجتماعي للصناع المنجميين.

نسجل متابعتكم لتنفيذ المخطط الوطني للتخريط الجيولوجي، الذي يهدف إلى استكمال البنية الجيولوية والجيوفيزيائية والجيوكيماوية التحتية للبلاد، حيث وضعتم برنامجاً طموحاً يتمثل في برمجة 40 خريطة جيولوجية سيشارك فيها مجموعة من الخبراء للمراكز الجهوية في إطار التعاون الدولي. إننا نساندكم في البرامج الذي تعملون على تحقيقها.

برنامج الكهربة القروية الشامل الذي يسعى إلى كهربة أكثر من 1500 مركز في السنة، مع إدخال الكهربة إلى المناطق المحيطة بالمراكز الحضرية، وإن هذا البرنامج سيعمل من أجل رفع التهميش عن باديتنا، ومما سيوفر وسائل الإنتاج للبادية المغربية، كما أن إدخال كل المناطق المحيطة بالمراكز الحضرية التي تعتبر محيطاً للفقر هو اختيار اجتماعي للحكومة. حيث أن البرنامج لوحظ فيه رفع لوثيرة العمل، وبالتالي صف واختزال لمدة الزمن.

بالنسبة لقطاع البترول فإننا نسجل ارتفاع ثمن البيترول في السوق العالمية مما يؤثر بدوره على الأثمان بالمغرب، ولذلك يجب التسريع في عملية الاستكشاف حتى نصل إلى الإكتفاء في الإنتاج الوطني، كما أنه أصبح من الضروري دعم القطاع الفلاحي بتطبيق تسعرة خاصة بالفلاحين، كما هو الشأن في القطاع الصناعي الذي استفاد من تخفيض في ثمن الطاقة.

بالنسبة للغاز الطبيعي فإنه أصبح ضرورياً للمواطنين سواء بالبوادي أو في المدن، لذلك يجب التفكير في التخيض من ثمنه، حتى يسير في متناول سكان البادية، وهو الشيء الذي سيمكننا من حماية ثرواتنا الغابوية. كما أنه يجب الزيادة في مراكز تعبئة الغاز في مختلف الأقاليم، حيث أن النقل سيساهم في ارتفاع ثمن هذه المادة الحيوية.

السيد الوزير،

السيد الرئيس،

السادة المستشارين،

إننا في الإتحاد الإشتراكي نثمن المجهودات التي تبذلونها في ميدان الطاقة والمعادن وفي الميادين الأخرى التي ناقشناها،

ولاتتوخى النهوض في هذا القطاعات، وتطويره ليستجيب للمتطلبات الوطنية الحالية والمستقبلية، ولهذا سنصوت على هذه الميزانيات بنعم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً.

الكلمة للمستشار المحترم السيد عدنان بن عبد الله.

* المستشار السيد عدنان بن عبد الله :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

أنطلق في مداخلتي باسم فريق الإتحاد الإشتراكي في إطار دراسة ميزانية وزارة السياحة من ثلاثة محاور رئيسية :

أولاً : التذكير بأهمية ودور القطاع السياحي في إطار الاستراتيجية التنموية الشاملة.

ثانياً : حدود الانتعاش الذي يعرفه القطاع خلال السنتين الأخيرتين تحديات هذا القطاع.

ثالثاً : الحديث عن بعض الإجراءات الكفيلة بتطوير هذا القطاع الحيوي.

أولاً : أهمية القطاع السياحي :

لايخفى على أحد بأن القطاع السياحي لعب ولازال يلعب دوراً هاماً في الإقتصاد الوطني، والذي يمكن تلخيصه في جلب العملة الصعبة المساعدة على التشغيل إنعاش قطاعات الصناعات التقليدية، فازدهار القطاع السياحي يؤدي بالضرورة إلى ازدهار الصناعة التقليدية بالإضافة إلى أهمية القطاع في العائدات والأرباح الضريبية على المستويين الوطني والمحلي، وانطلاقاً من هذه المعطيات فحزبنا يعتبر القطاع السياحي قطاعاً استراتيجياً لإنعاش الاقتصاد الوطني، فلاغرابة إذا كانت الحكومة الحالية وعلى لسان الوزير الأول السيد عبد الرحمن اليوسفي قد اعتبر أن القطاع السياحي من القطاعات التي تحظى بالأولوية من حيث التدابير الواجب اتخاذها لتحقيق التنمية الإقتصادية.

ثانياً : حدود الإنتعاش الذي يعرفه القطاع خلال السنتين الأخيرتين تحديات هذا القطاع.

إنطلاقاً من هذه المعطيات نلاحظ بأن القطاع عرف منذ تعيين الحكومة ازدهاراً كبيراً نظراً لتظافر العديد من العوامل كتحسن صورة المغرب في الخارج، حكومة التناوب، ملف حقوق الإنسان، وما غير ذلك... إلا أنه إذا كانت هذه السنة تبعث على التفاؤل فإنها لاتجب أن تنسينا المرتبة المتواضعة التي تحتلها بلادنا على الساحة السياحية الدولية أي 0,36% من الحركة السياحية العالمية، وهذا المعدل لايتناسب إطلاقاً مع ما تزخر به بلادنا من مؤهلات طبيعية وحضارية، ومع موقع بلادنا في القرب من أكبر الأسواق السياحية في العالم. وهذه المرتبة المتواضعة جداً تدفعنا إلى تساؤلات حول أسباب هذه الوضعية، لنسجل أن هذا القطاع لايزال يحتاج إلى مجهودات جبارة لنرقى به إلى المستوى المطلوب، ولكي يحقق الدور التنموي الذي تحدثنا عنه في المحور الأول، فالبنية التحتية في المجال السياحي لازالت ضعيفة عدد الأسرّة التي تتوفر حالياً لازالت غير كافية، وهذا ما لوحظ خصوصاً في مدينة مراكش، حيث وجدت العديد من وكالات الأسفار مشاكل في الإستجابة للبرامج المسطرة إذ أنها تتراجع عن العديد من الشروط مع الزبناء.

ثم إن كثرة الضرائب المتهاطلة بخصوص هذا القطاع أدت إلى تراكم مشاكل جبائية على أصحاب المنشئات السياحية، ونسجل هنا كأول مبادرة لتخفيف ولو مشروط من طرف حكومة من حكومات صاحب الجلالة. تعقد المساطر أمام المستثمرين، تسريح العمال، غلاء وارتفاع أثمنة المنتوج ال سياحي مقارنة مع العديد من دول شمال إفريقيا مثلاً تونس.

أمام هذه الإكراهات السيد الوزير نضيف كحد المنافسة على المستوى الجهوي والعالمي حيث أن العديد من الدول تقدم تسهيلات للمنعشين والمستثمرين السياحيين، وهذا طبعاً لاينفي المجهودات

الجيدة والتسيير المحكم لهذه الوزارة من طرف السيد الوزير المكلف بهذا القطاع، إلا أنه أمام هذه التحديات هناك إجراءات يجب اتخاذها.

الإجراءات : بلورة استراتيجيات للنهوض بالقطاع السياحي، وذلك بالعمل على :

أولاً : مواصلة البرنامج الذي رسمته الحكومة من أجل تنمية القطاع السياحي.

ثانياً : مواصلة تشخيص معوقات النمو السياحي لتطويقها ومعالجتها.

ثالثاً : العمل على الرفع من مستوى جودة المنتوج والخدمات السياحية.

- مراقبة مدى ملائمة الأسعار للمنتوج والخدمات المقدمة.
- ترشيد برامج الإنعاش والإشهار السياحي.
- جلب ودعم الاستثمار بهذا القطاع.
- إحداث ترسنة تشريعية لتنظيم القطاع السياحي.
- تنمية السياحة الداخلية اهتماماً بالسائح المغربي.
- الإهتمام بالتهيئة الترابية، وإعداد مناطق سياحية جديدة.
- تحسين المناخ السياحي والرفع من جودة المنتوج، ومحاربة مضايقات السياح.
- إعادة النظر في الوسائل المتبعة للتعريف ببلادنا، ومؤهلاتها السياحية بالخارج.

هذا بالإضافة إلى الدور الفعال الذي يجب تقوم به الخطوط الجوية الملكية ضمن مخططاتها لتدعيم هذا القطاع. ولقد أظهرت العديد من الدول المنتعشة سياحياً أن المخططات المدروسة بإتقان والناجحة تتحدى كل ماهو مادي، لذلك فأملنا وثيق بالسيد الوزير المكلف بهذا القطاع للتغلب على العوائق المادية معتمداً بالأساس على الإتقان والجودة في كل ما يسمى بالمنتوج السياحي المغربي. شكراً السيد الرئيس.

عندنا واحد التدخل في التشغيل :

*** أحد المتدخلين :**

بسم الله الرحمن الرحيم

أيها السادة الوزراء،

أيها الحضور الكريم،

في إطار مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة التنمية الإجتماعية والتضامن والتشغيل والتكوين المهني، لي الشرف بأن أتقدم أمامكم بتدخلي هذا باسم فريق الإتحاد الإشتراكي لإعطاء مزيد من التوضيحات حول الميزانية المخصصة لهذه الوزارة.

فنظراً لكون مشكل التشغيل هو القلب النابض للمعضلة الإجتماعية المغربية، وهو الأساس الفاعل في تحريك دواليب الحركية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، فإنه من الواجب أن يولي مشروع القانون المالي 2000/99 حصة هامة في هذا الباب باعتبار هذه الميزانية تجسد الانطلاقة الفعلية لتنفيذ البرامج الحكومية، نعلم جميعاً أن هذه المعضلة يصعب حلها في سنة أو سنتين خصوصاً أمام خطر تزايد أعداد العاطلين، لذا فإننا سنركز في مداخلتنا هذه على هذه النقطة بالضبط أي التشغيل من خلال إبداء الإقتراحات التالية :

أولاً : مشكل التشغيل أساس المعضلة الإجتماعية :

إن المتتبع للأعمال الحكومية في هذا المجال والمجهودات المبذولة لإصلاح علاقات الشغل ليدرك مدى إرادة الحكومة للتحاور ولتجاوز الإختلالات في هذا المجال، لكن إذا انطلقنا من تحليل اقتصادي لأنواع البطالة في بلادنا سنجد بأنه لا زال على الحكومة أن تتخذ بعض الإجراءات اللازمة نوضحها فيما يلي :

من المعلوم أن هناك ثلاثة اختلالات أساسية تتحكم في مشكل التشغيل بالمغرب، وتتحكم بالتالي في تضاعف أعداد العاطلين، سألخص :

- بطالة عدم التوازن.
- مشكل بطالة حاملي الشهادت.
- عدم فاعلية المتدخلين والوسطاء في عملية التشغيل، هذا بالإضافة تعاطي عدد ليس بالهين من المواطنين في مجتمعنا لحرف ونشاطات ذات دخل ضعيف جداً.

إنطلاقاً من كل هذا نرى بأن برامج ومخططات الحكومة لازالت تحتاج إلى اتخاذ بعض الإجراءات الهامة، نركزها في ثلاث محاور رئيسية :

أولاً : علاقة الشغل.

ثانياً : التكوين المهني.

ثالثاً : الرعاية الإجتماعية.

رابعاً : إصلاح النظام الجبائي للإستثمار.

أولاً بخصوص علاقات الشغل :

فالإجراءات التي نرى أنه من الواجب على الحكومة اتخاذها في هذا الباب هي كما يلي :

- الإسراع بتأهيل المقاولة الوطنية، والإهتمام بصحة المأجورين داخلها.
- تفعيل دور جهاز المراقبة في تطبيق قانون الشغل.
- الإسراع بإخراج صندوق التعويض عن البطالة.
- تأطير جيد للوساطة في ميدان الشغل.

ثانياً : التكوين المهني :

نظراً لدوره المهم في تأهيل الإقتصاد الوطني باعتباره التكوين الملائم لسوق الشغل، فإنه من الواجب اتخاذ المبادرة للعمل بالنقطة التالية :

- تحيين برامجه.
- توسيع شعبه ومسالكه.
- تعميم مؤسساته.

سيدي الوزير،

إننا سنؤكد بالأساس في هذا الباب على الجهة التشريعية الخاصة بالعمال، لما يجب على الحكومة الجديدة أن تتخذه من قرارات في هذا المجال، والذي يحتم بالضرورة الأخذ بعين الإعتبار الإجراءات التالية :

- التدخل العاجل والمدروس، باعتماد ترسنة قانونية هامة لتنظيم قوانين صندوق الضمان الإجتماعي، ومنظمات الإحتياط الإجتماعي والتأمين الصحي.
- توكيل أمر قرارات وزارتكم إلى مؤسسة جديدة مختصة.
- العمل على تنظيم قوانين عقود الشغل بين العمال وأرباب الأعمال.

النظام الجبائي للاستثمار :

نعلم جميعاً بأن تشجيع الإستثمار، وبالتالي كثرة الاستثمارات من شأنها تقديم فرص تشغيل لعدد مهم من العاطلين مثلاً : إرلندا خفضت مؤخراً الضريبة على الأرباح بالنسبة للشركات إلى 10% لجلب الشركات الأجنبية، لذا فقد كان من المنتظر أن تنظر الحكومة في هذا الجانب باهتمام، وتحمل الدولة ضمن برنامج الميزانية جزءاً من المسؤولية من أجل تشجيع الاستثمارات الكبرى والخاصة، وبالتالي خلق المزيد من فرص الشغل.

السيد الوزير،

لم نتجاهل مجهوداتكم الجبارة والتي قمتم بها في وزارتكم منذ تعيين الحكومة الجديدة إلى الآن، والتي لقيت اعترافاً واضحاً من الجميع، وأملنا وثيق في أخذكم بهذه الملاحظات والاقتراحات البسيطة التي من شأنها أن تدعم مسارنا الديمقراطي وتعكس شفافية وجدية مجهودات الحكومة الجديدة.

شكراً والسلام عليكم.

* **السيد رئيس الجلسة :**

عن فريق التجديد والتقدم الكلمة للمستشار المحترم السيد محمد قرو.

* **المستشار السيد محمد قرو :**

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

يشرفني بأن أتدخل باسم فريق التجديد والتقدم الديمقراطي في إطار المناقشة العامة للميزانيات الفرعية لقطاعات الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري، والمياه والغابات.

نحن في فريق التجديد والتقدم الديمقراطي متشبثين بتأييدنا لحكومة التناوب، لكن نسعى في تدخلاتنا أن نسلك منهاجية التقييم الذاتي البناء الذي نستهدف من خلاله المساهمة في مساعدة أعضاء حكومة صاحب الجلالة باقتراحتنا وتصوراتنا لتتقدم بخطى ثابتة لضمان الفعالية لبرامجها. لابد أن نسجل الأهمية الكبيرة التي تحظى بها هذه القطاعات من طرف صاحب الجلالة، ونتمنى للحكومة التوفيق في التغلب على سلبيات الماضي وإرثه الثقيل، ونظراً لضيق الوقت الذي لايسمح بالتفصيل في المشاكل العديدة لهذه القطاعات الحيوية، فإني سأكتفي بتسجيل بعض الملاحظات والإقتراحات المرتبطة بالمجالات الرئيسية.

فيما يخص الإنتاج النباتي نظراً للتغيرات المتعددة التي يعرفها مناخنا، فمهما بلغت قيمة الدعم المقدم إلى شركات تأمين إنتاج الحبوب فسيبقى غير كافٍ مما يكرس واقع النزاع بين الفلاح والشركات المعنية، ونظراً لكون الجفاف أمراً طبيعياً في مناخنا المتوسطي فإننا نقترح أن تبذل الجهود في اتجاه تطوير السقي الصغير والمتوسط سواء من خلال بناء سدود صغيرة أو تلية أو التنقيب عن المياه الجوفية، وهو ما نعتبره الضمان الحقيقي الثابت لإنتاجية الأراضي وكسب قوت عيش الفلاح، وكذلك يجب إعطاء الدعم الكافي لغرف الفلاحة لتتمكن من لعب دورها في أحسن الظروف، موازاة مع السلبيات التي كثيراً ما تحصل في المناطق القروية الجافة، فإن الجهود المبذولة إلى حد الآن للتنمية الفلاحية والقروية في هذا المجال لغائبة كل الغياب من خلال السياسات المتوالية للحكومات السابقة، ويجب استدراك التأخير الحاصل باستعجال، وفي هذا الصدد إننا نطالب من حكومة صاحب الجلالة نصره الله أن تولي العناية الكافية لتنمية الإنتاج النباتي الملائم لهذه المناطق النائية، وخاصة الحدودية، وعلى سبيل المثال يمكن أن نعتبر زراعة الكبار ملاذ الفلاح الفقير القاطن بالمناطق الجافة ذات التربة المتحجرة، إن هذا النوع النباتي الذي ينموا طبيعياً في هذه الظروف البيئية تصل إنتاجيته إلى 100 ألف درهم للهكتار، ويجب إذاً العمل على تحفيز وتطوير زراعته من بين الأولويات.

فيما يخص قطاع حماية النباتات والمراقبة التقنية وزجر الغش، إن هذا القطاع يتطلب منا عناية خاصة على اعتبار كونه يضمن الإستمرارية وإنتاجية المزروعات، من خلال حماية ومراقبة فعالة، وإرشادات تقنية مجدية، من جهة أخرى فإن محاربة الغش عمل لايجب أن يقتصر على تحيين القوانين، بل يستوجب من الوزارة أن تعمل على تحسيس الفلاحين، وتحفيزهم بتخصيص مكافئات للجودة على إثر مراقبات عفوية تجرى في الأسواق والمعامل المختصة.

أما فيما يتعلق بقطاع الهندسة القروية ففي أول الحديث عن هذا الميدان فإننا نطالب من الحكومة أن تراعي تطبيق تعليمات صاحب الجلالة، التي تنص على تشييد سد واحد كل سنة. إن سياسات السدود التي أبدعها عاهلنا المفدى هي منطلقة من فكرة استغلال مواردنا المائية الجارية على سطح الأرض لاستصلاح أراضي الشاسعة الصالحة للفلاحة، وفي هذا المجال نحث الحكومة على أن تعمل على تنمية المناطق الشرقية والشرقية الجنوبية التي تقطعها أنهار هامة، وتشكوا من آثار مناخها الجاف، ونظراً للمشاكل والنقص في برامج التنمية التي تعرفها المناطق الشرقية فإننا ندعوا الحكومة بأن تعمل على برمجة سدين على الأقل في إطار المخطط الخماسي المقبل. ومن خلال البرامج المزمع تطبيقها السنة المقبلة يتبين بأن أكثر من 50% من المساحة المبرمجة تهم دوائر الري الكبير التي تدخل في المناطق الترابية للمكاتب الجهوية، وهنا ينبغي الحديث عن مساهمة هذه المكاتب في عمليات استصلاح وتوسيع المساحات المسقية بدوائرها، فالدعم المرصود لصالح المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي يمثل 51% من ميزانية الاستثمار المخصصة للوزارة هذه السنة، لذا نرى من اللازم أن تعتمد هذه المكاتب على إمكانياتها الذاتية.

فيما يخص قطاع تربية المواشي، لايسعنا عند الحديث عن تربية المواشي إلا أن نهنئ الوزارة ومديرية تربية المواشي على المجهودات التي تبذلها لحماية القطعان من الأمراض المعدية، وتوفير الأعلاف في ظروف الجفاف. ففي مجال تحسين المراعي تقوم المديرية بتنفيذ عدة برامج تهم غرس الشجيرات العلفية، وتطبيق دورة رعوية خاصة بالمراعي الجافة.

إننا نعتبر هذه المجهودات غير ذات جدوى اعتباراً للواقع المفروض على هذه المراعي بسبب :

أولاً : نوع المناخ الذي من طبيعة جاف ويتصف بالتغيرات والتقلبات الغير المحكمة.

ثانياً : التوازن البيئي في هذه المناطق يرتكز على الترحال المستمر وشبه المستمر، ولكن منذ بضع سنين شهدت المناطق الجافة إستقراراً للرعاة تدريجياً إلى أن وصلت نسبة هذا الاستقرار في بعض الجماعات إلى أكثر من 70%.

وأخذاً بهذه الاعتبارات نقترح ما يلي :

- يجب تقديم الدعم للأعلاف الخامة والمركبة بصفة دائمة.
- الاستمرار في تحسين المراعي وبشجيرات العلفية والعمل على خلق مشاريع صغرى لضمان مداخيل متنوعة على طول السنة حتى يتمكن القرويون في هذه المنطقة من تغطية حاجيات المواشي خلال الفترة الطويلة التي لايمكن أن تنتج فيها المراعي.

أما فيما يتعلق التعليم العالي والبحث الفلاحي أريد أن أثير نقطتين :

أولاهما : لابد من تقييم برنامج التكوين والتعليم الجاري بها العمل، الذي تم إصلاحه سنة 1986 قبل الشروع في عملية إصلاح جديدة.

ثانياً : إنشاء صندوق البحث الفلاحي لتشجيع البحث في خدمة التنمية القروية والفلاحية.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

إننا نسجل بارتياح بشارة خير التي يحملها مشروع ميزانية هذه السنة فيما يخص تنمية الأراضي البورية، والمجهودات التي بذلت لتوفير مواد العلف خلال هذه السنة التي شهدت تقلبات مناخية سلبية، وفي هذا المجال نطلب من الحكومة أن تساند الوزارة الوصية للنهوض الفعلي والشامل بالتنمية القروية بصفة جدية، وإن إطار قانون 33/94 يعتبر قاعدة ملائمة مع متطلبات وعناصر التنمية المستدمية والناجعة للعالم القروي.

إننا نؤكد لكم على أن نجاح مشاريع التنمية القروية رهين بالمقاربة المجانية الترابية، ولابد من توفير وضمان تنسيق محكم بين جميع المتدخلين في المجال القروي، لكي نطمح إلى تنمية مندمجة وشاملة، لانخفي عليكم بأن عملية التنسيق، ولو بعد تشكيل لجنة وزارية تظل ضعيفة، وفي بعض الحالات نشهد تدخلات متناقضة في الميدان.

بالفعل سوف لايمكن لنا أن نتحدث عن مشروع تنمية قروية إذا لم تكن هناك تصنيف المجال القروي، إلى وحدات متجانسة بيئياً واجتماعياً واقتصادياً وتحدد الأولويات، وإذ ذاك ينهمك جميع المتدخلين سوياً في تصور وإعداد البرنامج التنموي المندمج والشمولي بكل فعالية.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

فيما يخص مناقشة إشكالية قطاع المياه والغابات، لقد كانت لنا فرص متعددة لدراسة السبل والوسائل الكفيلة بالنهوض بهذا القطاع الحيوي، لذا سأركز في تدخلي على بعض النقط لأهميتها على مستقبل ثرواتنا وأجيالنا الصاعدة، فيما يخص المحافظة على الثروات الطبيعية واستدامتها.

إن الميدان الغابوي يعتبر مكوناً من المكونات الثلاث للمجال القروي بجانب الميدان الفلاحي والميدان الرعوي، إذ ما يناهز 10

مليون نسمة تعيش مباشرة من منافع القطاع الغابوي، زيادة على 5 مليون نسمة التي تعيش بصفة غير مباشرة من آثار ومزايا الغطاء الغابوي، من خلال دوره في المحافظة على الماء والتربة.

إن دور هذا القطاع لايقتصر على كمية الخشب المنتجة أو عدد اليد العاملة أو عدد الوحدات العلفية وغيرها، بل يتجاوز بكثير كل هذا لأنه يلعب دوراً بيئياً لامثيل له في المحافظة على الأراضي في المرتفعات وعلى إنتاجية الأراضي في السهول. ولكن قبل كل هذه الأدوار المتعددة يجب أن نعتبر بأن الغابة ثروة وطنية ألقيت علينا مسؤولية المحافظة عليها، واستمراريتها من لدن أجيال قد خلت يرجع عهدها على الأقل إلى 300 سنة.

إننا واعون كل الوعي بأن إدارة هذا القطاع، ليس بأمر هين بحكم تعقد أنظمته البيئية أساساً، وإن الأبحاث وبرامج التهيئة لايمكن لمس نتائجها إلا بعد عشرات السنين، وهذا ما يزيد للأخصائيين تعقداً للأمور مهما كانت جهودهم لمعرفة نظام تسيير الأنظمة الغابوية.

إننا نحيي الجهود المبذولة من طرف الوزارة لإعداد عدة دراسات موضوعاتية جد مهمة، لكن قد أغلفت أهم هذه الدراسات بعض الجوانب ذات أهمية قصوى بالنسبة لإشكالية المحافظة والاستغلال العقلاني للموارد الغابوية.

بالفعل إن المخطط الوطني للغابات الذي ارتكز عليه بالأساس المخطط الخماسي 2003/1999 قد أغفل جانبين أساسيين :

أولاً : العنصر الإجتماعي والإقتصادي في الأهداف التي رسمها على مدى خمس سنوات.

ثانياً : ثم إشكالية الرعي بالغابات.

نعم إن الاقتصاد القروي يرتكز بالأساس على الفلاحة وعلى تربية المواشي خصوصاً بالمناطق الجبلية، ولذا فإنه من اللازم إعطاء الأهمية بل الأولوية لهذين الجانبين اللذان يعتبران الممر الإجباري لنجاح أي تدخل يخص التجديد والتشجير وتهيئة الغابة.

وفي هذا الصدد لابد أن نسجل بكل ارتياح المبادرات التي تقدمت بها الوزارة في شأن تعويض حق الرعي في المساحات المشجرة، إذ أن هذه المبادرة تدخل بالتمام في الجانب الثاني أي إشكالات الرعي في الغابات، الذي لم يولي له المخطط الوطني أي اهتمام، ونطلب من الوزارة المعنية أن تولي مزيداً من الإهتمام لهذا المجال لكي تكرس مبدأ التشارك مع السكان فيما يتعلق إدارة واستغلال الثروات الغابوية، والشبه الغابوية.

ولأجل تتميم الدراسات الموضوعاتية التي تتوفر عليها الوزارة يجب القيام بعملية الإدماج لكل هاته المعطيات والبرامج المقترحة في إطار المجال الترابي، هذا المجال الترابي الذي يجب التفكير فيه بجدية ويكون محل جميع التدخلات في إطار التنمية القروية المندمجة والشمولية.

فيما يخص التأطير الغابوي : لاحظنا هزالة ميزانية التسيير خاصة غلاف مرصود للمعدات والنفقات المختلفة، وفهمنا من هذا أن الحكومات لازالت لاتفرق بين نوعين من القطاعات، القطاعات المشرفة على التسيير والمحافظة وتدبير الثروات الوطنية كالمياه والغابات، والقطاعات المشرفة فقط على تأطير السكان والفاعلين الإقتصاديين.

إننا ملزمين أشد الإلتزام بأن نوفر الشروط الضرورية لأجل تسيير وتدبير يضمن العيش للساكنة الحالية والاستمرارية للثروة للأجيال القادمة.

إن التأطير المحكم والمحافظة على هذه الثروات هي قضية وطنية لاجدال فيها، لأن منافع الغطاء النباتي يهم الساكنة المحلية والساكنة الوطنية الموجودة في الأسفل، ويذهب تأثير هذه المنافع إلى خارج الحدود الوطنية إذا استحضرنا العلاقة الموجودة بين الغطاء الغابوي والتساقطات المطرية.

وإذا حللنا نسبة التأطير في الميدان الغابوي نلاحظ أننا لازلنا بعيدين على الإكتفاء الذاتي فيما يخص المهندسين والتقنيين والعمال عملاً بالمعايير الدولية، ومن جهة أخرى نلاحظ أن الحكومة تتصرف مع هذا القطاع كغيره من القطاعات، وتشد الحزام على شراء السيارات النفعية وميزانية الوقود وغير ذلك مما يتعلق بالتسيير اليومي.

إن هذا التقشف في قضية وطنية يهدد استقرار السكان القرويين، والاقتصاد الوطنية ويجب على الحكومة أن تغير السياسات التي تتبعها اتجاه هذا القطاع الذي نال الأهمية والعناية السامية لصاحب الجلالة نصره الله إذاً فكل مبادرة وموقف لأجل النهوض بهذا القطاع سينال بلا شك تأييد جلالته.

واسمحوا لي السيد الوزير بأن أعود وأتساءل على مصير التعليمات ال السامية التي أعطاها صاحب الجلالة إثر الاستقبال الذي خصه بنخبة من المهندسين سنة 1996 فيما يخص تشجيع الأطر التقنيين.

فيما يخص برنامج العمل لاأريد أن أناقش تفاصيل البرنامج المزمع اتخاذه وتطبيقه خلال السنة المالية المقبلة، ولكن أرغب أن أقدم لكم بعض الملاحظات العملية :

إن المجال الاجتماعي والاقتصادي والبيئي للغابات يتغير عبر مراحل وأظن أننا الآن في مرحلة يجب تطبيق برامج عمل تستهدف وحدات متجانسة قد تكون الضمان الوحيد لنجاح العمليات الحراجية والتشجير وغيرها في إطار نظرة مندمجة وشمولية.

وفي هذا الإطار إن الدراسات التي تقوم بها الوزارة في المناطق النموذجية هي بادرة حسنة، ويمكن أن تلعب نفس الدور إذا قمنا بتطبيق برامج العمل بالنظرة السالفة الذكر.

ومن جانب آخر يجب الإشارة إلى أن الميدان الغابوي والشبه الغابوي يزخر بموارد خامة هامة يمكن أن نقسمها إلى أربعة فئات، منها ما يصدر على شكل أولي، ومنها ما لايستغل، ومنها ما يستغل ويصدر على شكل نصف مصنع، ومنها كذلك مايتم تصنيعه أو تحويله بطرق تقليدية ضعيفة المردودية، لذا يجب العمل على تشجيع الصناعات الصغيرة والصناعات المتوسطة والكبرى، حسب أهمية الموارد للتثمين هذه الثروات الطبيعية. وبهذا ستتمكن الحكومة من إعطاء دفعة نوعية لتنمية المناطق الجبلية، والمناطق النائية، وبالنسبة للمناطق الشرقية نطلب من الحكومة أن تسرع بإخراج مشروع معمل عجين الورق الحلفة إلى حيز التنفيذ في أقرب وقت ممكن، كما أخبرنا بها وزير التجارة والصناعة.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

أما فيما يخص قطاع الصيد البحري فلانحتاج للتذكير بما ينطوي به من حساسية سياسية وامتدادات دولية وديبلوماسية، ورهانات اجتماعية واقتصادية، ولذلك كان من الطبيعي أن يحظى هذا القطاع الاستراتيجي بأهمية خاصة من طرف حكومة التغيير، وفي البداية لابد من التنويه بالحجم تصرفت به الحكومة في عدم تجديد اتفاقية الصيد البحري مع الاتحاد الأوروبي، إننا نثمن المبادرات الحكومية في المجالين التشريعي والتنظيمي الهادفة إلى تقويم مفهوم التملك الدولة للموارد السمكية الوطنية، ونسجل كذلك الإرهاصات الأولى لمقاربة جديدة لمفهوم الجودة حيث بدأت إعادة النظر في النظام التحفيزي لتحديث الأسطول الساحلي والتقليدي مع تقوية وثيرة المراقبة على مستوى صناعة الصيد.

وفي أفق عدم تجديد اتفاقية الصيد البحري مع الاتحاد الأوروبي نرى أن مجهودات الحكومة المالية يجب أن تركز على ثلاث أولويات : الإستثمار، والتحكم العلمي والتكنولوجي في تدبير الثروة البحرية والعمق الاجتماعي للقطاع.

ففيما يخص الاستثمار الوطني لازالت مساطر الترخيص للصيد الساحلي تتميز بنوع من التعقيد مما يؤدي إلى حالات كثيرة من الإفلاس أو النفور من الاستثمار في القطاع، ومن المهم التنبيه إلى أن مسطرة طلب الترخيص لتعويض المراكب التي أتلفت بسبب الغرق أو غيره في غضون ستة أشهر لاتتم بواقعية خاصة إذا علمنا أن الإجراءات الإدارية والتأمينية التي تتصل بغرق المراكب كثيراً ما تستغرق سنتين أو أكثر، ونظراً لضيق الوقت سأختم بالفقرة التالية :

إننا نقدر الإكراهات والظروف الاقتصادية الظرفية التي نجتازها ونقدر كذلك الجهود المبذولة، ولو أنها لاترقى إلى ما يتطلبه القطاع الفلاحي والفلاحين والقرويين بصفة عامة. لذا فإننا في فريق التجديد والتقدم الديمقراطي نؤيد حكومات التناوب ونصوت عليها

على هذه الميزانيات بالإيجاب، ونحن واثقون بأن الحكومة سوف لاتتدخر أي جهد للدفع إلى الأمام بمسلسل الديمقراطية والتنمية طبقاً للإرادة الملكية السامية، وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

الكلمة للمستشار المحترم السيد عبد الكريم الودغيري.

* المستشار السيد عبد الكريم الودغيري :

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

يسعدني باسم فريق التجدد والتقدم الديمقراطي أن أتدخل أمام هذا المجلس الموقر لأثير بعض المشاكل التي يعرفها قطاع الصناعة التقليدية، وما تعانيه شغيله هذا القطاع من متاعب وصعوبات.

إن قطاع الصناعة التقليدية لايمكن أن يخرج من حالة الركود والكساد دون أن تتخذ إجراءات سريعة وفعالة لتمكين منتوجات الصناعة التقليدية من التصدير وتوفير منافذ لترويجها في الأسواق الخارجية مع تصحيح مختلف مسالك التسويق، كما ينبغي الإكثار من المعارض والتظاهرات الوطنية والإقليمية، ومن الأسواق التجارية التي تستهدف بالإضافة إلى التعريف بالمنتوج استقطاب واستمالة أكبر عدد ممكن من الزبناء، ومن تم تحقيق مبيعات مهمة ورواج مستمر، كما لابد من منح كل التسهيلات للعارضين سواء على مستوى التمويلي أو الجمركي أو النقلي أو غيره، إضافة إلى هذا يجب تشجيع خلق شركات أو تعاونيات تختص في تصدير منتوجات الصناعة التقليدية، مع تمكينها من كل مساعدات وتسهيلات لازمة. كما إن مشكل التمويل بحاجة إلى مراجعة جذرية، ذلك أن سياسة القروض المتبعة حالياً بقطاع الصناعة التقليدية لاتستجيب لرغبات وحاجيات الصناع التقليديين، وتبقى دون طموحات لهذا المطلوب تبسيط مسطرة منح السلفات وتخفيض أسعار الفائدة، وإزالة كل العراقيل التي تحول دون أن يساهم التمويل في إنعاش وتنشيط القطاع، كما ينبغي دعم السياسة الاستثمارية بالقطاع من خلال مراجعة القوانين الاستثمارية بجعلها أداة لاستقطاب أكبر عدد من المستثمرين، وخاصة منهم فئة الشباب الحاصل على الشهادات، ويجب على حكومتنا أن تتخذ إجراءات استعجالية للنهوض بالقطاع التكويني المهني بمختلف أصنافه، باعتباره وسيلة للحفاظ على أصالة الحرف وضمان ديمومتها واستمراريتها ذلك من خلال إعادة النظر في مناهج وبرامج التكوين وتجديد التجهيزات المتلاشية، والسهر على الصيانة الدائمة وتنظيم دورات مستمرة لاستكمال تكوين المكونين، كما ينبغي تكليف غرف الصناعة التقليدية بالإشراف على مراكز التكوين بتدبير مراكز استقبال الصناع الراغبين في استكمال التكوين، ومدها بكل الإمكانيات اللازمة، كما يجب أن تعطى الأهمية لمسألة تحويل القطاع وتطويره لأن التطور أمر حتمي تفرضه متطلبات العصر والإكراهات الراهنة والمستقبلية، فالتحوير أساسي بالنسبة لإنعاش القطاع الذي يصدر معظم منتوجه.

إن الصانع التقليدي يعتبر قضية الضرائب من أهم مشاكله التي تصادفه في حياته اليومية، نظراً للمبالغ الخيالية التي يلزم بأدائها دون مراعاة لمدخوله البسيط وغير المستقر ودون الأخذ في الاعتبار قساوة الأزمة التي يتخبط فيها القطاع، نتيجة الكساد وضعف الإقبال على اقتناء المنتوج التقليدي.

إن الضرائب المطبقة على الصانع التقليدي تتم وفق تقديرات جزافية غير منصفة حيث في غالب الأحيان يتعرض الصانع إلى الإكراه البدني، نظراً لعجزه عن أداء الضريبة، فينجم عن هذا العجز مآسي اجتماعية كالإفلاس والتشرد، لذلك نلتمس أن يعاد النظر في نظام الضرائب الذي يخضع له الصانع بشكل يراعي هشاشة القطاع، وطبيعة العمل المزاول فيه.

إن قطاع المعْمار التقليدي في مجال البناء يكتسي أهمية كبيرة، بما يطفيه من طابع أصيل على البنايات كما أن له الفضل في إعادة الحيوية إلى مختلف الحرف المتجانسة، وأمام الظرفية الراهنة التي تتسم بتقلص فرص العمل نتيجة الأزمة التي طالت قطاع البناء وغياب الأوراش والمشاريع الضخمة، سواء داخل الوطن أو خارجه، فإن الواجب يقتضي التفكير في أنسب الحلول التي من شأنها أن تفتح فرصاً جديدة للشغل أمام الصناع بهذا القطاع.

هذه بعض المشاكل التي ارتقيت طرحها في إطار هذا المجلس المحترم، وقد اكتفيت بإثارة هذه المشاكل دون غيرها، وذلك نظراً لضيق الوقت، ومراعاة لعامل الزمن، وأود أن أغتنم هذه المناسبة لأهيب بالمسؤولين أن يضاعفوا جهودهم لمساعدة الصناع التقليديين، وتحقيق مطالبهم باعتبارهم فئة منتجة وفعالة، وساهمت في بناء حضارة المغرب، وحافظت على ثقافتها تراثها من خلال عملية الإبداع المستمر، نرجوا من الله التوفيق والسداد، والسلام عليكم ورحمة الله.

* السيد رئيس الجلسة :

عن فريق جبهة القوى الديمقراطية المستشار المحترم السيد أحمد أبو الفرج.

* المستشار السيد أحمد أبو الفرج :

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

في إطار مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية للسنة المالية 2000/1999 يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق جبهة القوى الديمقراطية لمناقشة مشروع الميزانية الفرعية لقطاع الفلاحة. ولابد أن أثير ملاحظتنا وتصوراتنا حول هذا القطاع الحيوي، والذي يشغل حوالي نصف السكان النشيطين بالمغرب، ونثمن المجهودات التي تبذلها الدولة في هذا القطاع لمحاربة التخلف بنهج سياسة عصرية في إعادة هيكلة البنيات الزراعية والفلاحية، وتأطير الفلاحين وتكوينهم في عدة مجالات سعياً وراء الاستغلال المعقلن للأرض، وبالرغم من تأثير التقلبات المناخية التي تأثر على الإنتاج الفلاحي. إن الرقي باقتصادنا الوطني لابد أن يمر عن طريق تأهيل فلاحتنا لتتمكن من مواجهة التحديات، ليتمكن الفلاح المغربي من ولوج المنافسة الدولية، وهو ما يفرض التفكير في التوجيه نحو الأسواق العربية والإفريقية والأمريكية كبديل أو مكمل في السوق الأوروبية، إلا أن العناية والإهتمام بالسوق الداخلية تبقى من الأولويات بغية تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي، ولأجل ذلك لابد من اتخاذ عدة تدابير عقارية، وترتيبات إدارية وإرشادات للفلاحين، دون إغفال المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي، والدور الذي يمكن أن تلعبه في تنمية العالم القروي وعصرنة الفلاحة إننا نسجل التدابير التي اتخذتها الحكومة الرامية إلى وضع الحمايات الجمركية تعطي الأولوية لتسويق المنتوج الوطني، ودعم الدولة للاستثمارات عن طريق منحة استثمار التي سيتم رصدها في إطار صندوق التنمية الفلاحية، لفائدة اقتناء جرارات، وغرس بساتين الحوامض والزيتون وبناء وحدات التخزين. كما نثمن مواصلة برنامج تأمين إنتاج الحبوب ضد آفات الجفاف، والمجهودات المبذولة في وقاية النباتات ومراقبة البذور.

والبرنامج الوطني للري المتعلق بتوسيع المساحات المسقية، إن وجود هذه الإيجابيات لن يمنعنا من التعرض لبعض السلبيات التي تواجه القطاع، والتي نأمل أن تراعيها وزارتكم، وهي تخطط في المستقبل.

ففيما يخص مادة العلف فإن تزويد الفلاحين بـ 61 كيلوغرام من الدفل الشمندر عن طون من الشمندر بنسبة ضئيلة جداً، والحصة المتبقية من الدفل تباع بأثمنة مرتفعة، لهذا نرى ضرورة الحد من هذه الخروقات للحفاظ على حقوق الفلاحين.

أما فيما يخص مجال تربية المواشي فإن التقنيات والأساليب المتبعة لازالت تقليدية، فالتأطير الصحي البيطري لايغطي كل القطاع الحيواني في بلادنا، إضافة إلى معاناة الفلاح أمام غلاء الأعلاف والأدوية البيطرية، وتوالي سنوات الجفاف.

وبخصوص مؤسسة القرض الفلاحي، والتي يرتبط إسمها وإدارتها بالفلاح، فإنها تتخبط في مشاكل تجعلها تخرج على الأهداف التي أنشئت من أجلها، ومن تم فقد آن الأوان لتطهير هذه المؤسسة، وإعادة ترتيب بيتها عن طريق ترشيدها وتنظيمها لتكون في خدمة الفلاحة المغربية، ونشير بهذا الخصوص إلى أن عملية إعادة جدولة ديون الفلاحين لاتعمل سوى على تأجيل إفلاس الفلاح المغربي نظراً لتراكم هذه الديون، وتراكم الفوائد، وفي نفس الوقت

توالي سنوات الجفاف، مما يجعل الفلاح غير قادر حتى على تسديد الفوائد، ونحن نقترح اتخاذ إجراء فعال يتمثل في إلغاء هذه الديون، والبحث عن وسائل لتمويلها في إطار عمليات تضامن وطني مع الفلاحة المغربية.

وبهذه المناسبة فإننا ندعوا إلى إعادة النظر في مسألة التمويل حيث أن معدل التمويل الهكتار الواحد من طرف القرض الفلاحي لايتجاوز 1000 درهم، بينما تتطلب التكلفة الفعلية 3000 درهم على الأقل.

حضرات السادة،

إن الفلاحة المغربية تعيش وضعية كارثية هذه السنة لسبب الجفاف، ومن الضروري الشروع الفوري في اتخاذ تدابير استعجالية لإنقاذ الماشية بتوفير الأعلاف والسهاريج المتنقلة، وإنجاز برنامج استعجالي للبحث عن المياه الجوفية في المناطق الأكثر تضرر، وتجميد عملية تسديد ديون القرض الفلاحي، وإضافة إلى ذلك لابد من التفكير في الموسم الفلاحي المقبل، ومساعدة الفلاحين على مواجهة متطلباته.

هذه بعض الملاحظات التي ارتأينا في فريق جبهة القوى الديمقراطية تناولها مساهمة منا في النقاش الهادف إلى الرقي بهذا القطاع إلى المستوى الذي يضمن كرامات الفلاح المغربي، ويحقق ازدهار والنماء الذي نبتغيه لبلادنا.

والسلام عليكم ورحمة الله.

* السيد رئيس الجلسة :

الكلمة للمستشار المحترم السيد محمد العربي بوراس.

* المستشار السيد محمد العربي بوراس :

شكراً السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

أتشرف باسم فريق جبهة القوى الديمقراطية أن أتناول الكلمة في موضوع مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الصيد البحري.

أيها السادة،

لابد ونحن نناقش قطاع الصيد البحري أن نسجل الأهمية التي أصبح يشكلها هذا القطاع في عهد حكومة التناوب، وعهد تسيير وزير مقتدم ملم بالقطاع ورهاناته الكبرى، وبفضل تحرك الوزارة الملحوظ على مختلف الواجهات أصبح الجميع يدرك الأهمية الاستراتيجية لهذا القطاع والإمكانيات التي يوفرها، على المستوى الاقتصادية والاجتماعي والسياسي أيضا، اعتباراً لدوره في العلاقات الخارجية لبلادنا في جوانبها التجارية والسياسية.

ولابد أن نسجل باعتزاز موقف الوزارة من اتفاقية الصيد البحري مع الإتحاد الأوروبي، وقرارها النهائي بعدم تجديدها وموافقة الحكومة على هذا القرار والتضحية بالمداخيل المالية التي كانت تدرها هذه الاتفاقية على خزينة الدولة، مما يشير إلى حضور الحسابات الاستراتيجية عند الوزارة وعند الحكومة بالتالي عوض الحسابات الظرفية العابرة.

نسجل أيضا أهمية المشروع الطموح للوزارة لحماية ثرواتنا السمكية عبر مراقبة مياهنا الإقليمية عن طريق نظام المراقبة بالأقمار الاصطناعية، الذي ينضاف إلى الأنظمة التقليدية ويعزز تحكم بلادنا في ثرواتها البحرية وحمايتها من النهب الذي تعرضت به لعقود من الزمن.

فعدم تجديد الإتفاقية مع الإتحاد الأوروبي وفي نفس الوقت تعزيز المراقبة، سيفتح دون شك آفاق جديدة لهذا القطاع من حيث فتح مجالات جديدة للاستثمار الوطني وما يعنيه ذلك من الإسهام في حل إشكالية التشغيل وإنعاش الإقتصاد الوطني، ومن حيث توفير السمك بأسواقنا الوطنية وتوسيع استهلاكه واستفادة كل مواطنينا من هذه المادة الغذائية الهامة.

نسجل كذلك العلاقات المتميزة التي أصبحت تربط الوزارة برجال البحر، بالانفتاح على المهنيين والتحاور معهم، والعمل على وحدة المهنة والمهنيين وهذا سيساعد دون شك على حل العديد من مشاكل رجال البحر التي تؤثر على تطور القطاع.

ورجال البحر يستبشرون خيراً لاهتمام الوزارة بالجوانب الاجتماعية للقطاع خاصة تعميم نظام التغطية الإجتماعية والعمل على وضع نظام وقائي خاص برجال البحر، ومراجعة نظام الضمان البحري.

غير أن وجود الإيجابيات الهامة لايمنعنا من التعبير عن بعض الملاحظات وانشغالات أهل القطاع...

حضرات السادة المحترمون،

من خلال القراءة المتأنية لمشروع ميزانية وزارة الصيد البحري عن سنة 2000/1999، يتبين أن التوجه العام لهذه الوزارة، سجل تراجعاً في الإعتمادات، مما يعني أن الطموحات التي يسعى أهل القطاع البحري لتحقيقها على المدى القريب والمتوسط، لن تتم بالشكل المطلوب.

إن الغلاف المالي المرصود لهذه الوزارة، تقلص وتراجع، وليس في الأرقام والمبالغ المالية ما يدفع بهذه الوزارة إلى الأمام كما يرغب في ذلك المهنيون ورجال البحر، وكما ترغب الوزارة نفسها.

إننا أيها السادة نعرف من خلال تتبعنا للمخططات الطموحة لوزارة الصيد البحري في عهد حكومة التناوب والتغيير، بأن الوزارة عازمة على تنفيذ وتحقيق كثير من الأمور التي طالما طالب بها المهنيون ورجال البحر بكل فئاتهم، والتي اطلعنا عليها من خلال العروض التي استمعنا إليها أو قرأناها، وكذا من خلال الأجوبة الصريحة التي استمعنا إليها في اللجنة المختصة وفي الجلسات العامة لمجلس البرلمان لكن الغلاف المالي المرصود للوزارة لايمكنها من تحقيق أهدافها في المجالات المتعددة ومنها : المحافظة على الموارد السمكية، وتحديث أسطول الصيد البحري، وإنعاش الصيد التقليدي، وتهيئة أسواق بيع السمكن بالجملة، وتأطير وتحسين أحوال رجال البحر، والتكوين البحري، والإنعاش الاجتماعي لرجال البحر، وغيرها من الأهداف الطموحة التي لنا اليقين التام، بأن وزارة الصيد البحري في عهد السيد الوزير الحالي تسعى جادة لتحقيقها.

إن الجميع يعتبر قطاع الصيد البحري من القطاعات الاستراتيجية الهامة، إذ بالإضافة لما له من المساهمات البارزة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي، فإنه أيضا سلاح سياسي، كثيراً ما استعملته بلادنا للموازنة في العلاقات الخارجية، ويكفي الاستشهاد هنا بالاتفاقية الأخيرة والتي نتمنى أن تكون فعلاً النهائية والأخيرة من هذا النوع مع الاتحاد الأوروبي.

وإذا كان الجميع يدرك هذه الحقيقة، فإنه بالمقابل لم تحظ الوزارة الوصية بما كنا ننتظره من حكومتنا الموقرة، علماً بأننا نقدر الظرفية العسيرة التي تم فيها إعداد القانون المالي الحالي. إننا نجمع على كون قطاع الصيد البحري يعد فعلاً رافداً أساسياً للعملة الصعبة، ومجالاً واسعا للاستثمار والتشغيل، وصمام أمان للأمن الغذائي، وسلاحاً تكتيكيا مستقبليا.

كما أننا نفتخر بكون بلادنا قد حباها الله بشواطئ عريضة في المتوسط والمحيط تفوق 3500 كلم.

ومع ذلك نتساءل : هل الميزانية المخصصة لوزارة الصيد البحري قادرة على تحقيق ما يساعد عمليا على المحافظة على المخزون السمكي؟ وتطوير الصيد المعقلن، وانتعاش وعصرنة الصيد الساحلي والتقليدي، وتوسيع مجالات التخصص والتكوين البحري، وتوفير الحماية، والمراقبة والحراسة اللازمة، وتقديم المساعدات والدعم المالي والتكنولوجي للمهنيين؟.

إننا أيها السادة،

أمام وزارة متميزة عن باقي الوزارات الاقتصادية والإجتماعية الأخرى فهي مصدر إنعاش واستثمار وتشغيل وترويج تجاري وأمن غذائي، وهو ما كان على حكومتنا الموقرة مراعاته عند إعداد الميزانية الحالية.

فالميزانية كما قلنا شحيحة، وهذا ما سيجعل الوزارة تجد صعوبات لتحقيق بعض ما يطالب به المهنيون ورجال البحر علماً بأن لوزارة الصيد البحري مصادر وموارد مالية لو تم تحويلها لفائدة صندوقها لكان ذلك أكثر إيجابية ومردودية على قطاع الصيد البحري وأهله.

إننا أيها السادة،

نثمن المجهودات التي تبذلها وزارة الصيد البحري، للرفع من مستوى ومردودية القطاع كما أننا ننوه بشكل خاص بالمبادرات الإيجابية التي أظهرها السيد وزير الصيد البحري، وخاصة فيما يخص الثروة السمكية، وترشيد استغلالها، وجعل المصايد المغربية مستقبلا، خاصة بالصيادين المغاربة.

كما نقف هنا للتذكير بالمقترح الإيجابي الذي تقدم به السيد الوزير المحترم لتغيير وجه الوزارة والمتعلق باستبدال اسم الوزارة وجعلها تحمل اسم وزارة البحر.

وبالمناسبة لابد من التذكير بالمطالب التي تلقى رجال البحر وعوداً رسمية بشأنها، ومنها الإصلاحات والتوسيعات التي كان من المقرر أن تشمل بعض موانئ الشمال وفي مقدمتها موانئ السعيدية والجبهة والمضيق والقصر الصغير وأصيلا والعرائش، وكذا قضية القرى البحرية النموذجية والمسائل ذات الطابع الاجتماعي والضمان البحري والضمان الإجتماعي ومراكز الإغاثة والإسعافات الطبية، إضافة لموضوع الأحواض الجافة وإصلاح السفن وإن ما نجد الآن المطالبة به، يدخل أصلاً ضمن الإنشغالات الأولى للحكومة والمتعلقة بالاهتمام بالعالم القروي وما يحيط به، خاصة الموانئ والمراسي والمخابئ بشمال المملكة.

وحتى نكون في مستوى الظرفية المالية التي تجتازها بلادنا، فإننا سنتجاوب مع المشروع المالي الحالي، آملين أن يتضمن المشروع المالي المقبل، كل الطموحات والرغبات التي نرى في تنفيذها تحقيق التنمية الكاملة والمستديمة لقطاع الصيد البحري ورجاله. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

* <u>السيد رئيس الجلسة</u> :

الكلمة للمستشار المحترم السيد أحمد بوراوين من فريق جبهة القوى الديمقراطية.

* <u>المستشار السيد أحمد بوراوين</u> :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

لي كامل الشرف أن أتناول الكلمة باسم فريق جبهة القوى الديمقراطية، للتدخل في مناقشة قطاع الصناعة والتجارة والصناعة التقليدية، وذلك برسم السنة المالية 2000/1999. وهي القطاعات التي ينبغي إيلائها عناية خاصة لتمكينها من رفع التحديات الاقتصادية الدولية التي تتجه بوثيرة متسارعة نحو العولمة الشاملة، وذلك بالرفع من قدرتها التنافسية، وتنمية مردوديتها الإنتاجية، خاصة أمام استمرار تهاوي الحدود الجمركية، واتساع رقعة التبادل الحر الذي لامفر لبلادنا من توفير مقومات مواجهته.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

حضرات السادة،

تبذل المقاولة المغربية جهوداً كبيرة لعصرنة الصناعة المغربية، والرفع من قيمتها المضافة، وهي جهود من المفروض بتفعيلها ومتابعتها، حتى تتمكن من كسب رهان التحديات التي سبقت الإشارة إليها، إلا أن هذه الجهود لايمكن أن تعطي أكلها، بدون التطرق إدراياً لمعالجة المشاكل التي يمكن إجمالها فيما يلي :

أولاً : مشكلة التمويل التي تعقدها الإجراءات المسطرة، في الوقت الذي ينبغي فيه منح المقاولة المغربية قروضاً تحفيزية، وبفوائد تفضيلية لتتمكن بلادنا من تنمية الاستثمارات التي تراهن عليها لحل أزمة التشغيل.

ثانياً : توفير بنيات الاستقبال بالمناطق والأحياء الصناعية وتحديثها وتهييء مناطق صناعية جديدة، وتجهيزها بكل التجهيزات الضرورية التي تستجيب للاستثمار العصري، وحل مشكلة العقار التي تعتبر إحدى عوائق الاستثمار الصناعي، نظراً لغلاء ثمن الأرض في المناطق المؤهلة.

ثالثاً : ملائمة النظام الجبائي لخصوصيات المقاولة المغربية، وتخفيف أعبائها المالية، مع تعديل ميثاق الاستثمار في اتجاه ذلك.

رابعاً : مراجعة أثمنة المواد الأولية، واتخاذ الإجراءات التي من شأنها إعداد المقاولة المغربية للمنافسة الدولية الشديدة، عن طريق التخفيض من تكلفة الإنتاج.

خامساً : تعزيز البنيات التكنولوجية للمقاولة، ودعم خصوصيات الجودة، وتقييم مواصلاتها.

إن متطلباتنا باتخاذ الإجراءات المرتبطة بهذه المحاور لايجعلنا ننكر جهود الوزارة المبذولة في هذا الإتجاه، خصوصاً تلك المتعلقة بمشاكل المقاولات، والتي ينبغي تعزيزها بإشراك ذوي الخبرة في مجال الاستثمار، مع تدعيمها بالتمويل والتسهيلات الضرورية، وذلك حتى يتحقق الهدف المنشود المتمثل في إيجاد فرص الشغل، ودعم النسيج الإنتاجي لبلادنا.

السيد الرئيس،

حضرات السادة،

يرتبط نجاح القطاع الصناعي لبلادنا إلى حد كبير بمدى فاعلية نظامنا التجاري، خاصة مع اقتراب دخول اتفاقية التبادل الحر التي وقعتها بلادنا مع الإتحاد الأوروبي حيز التنفيذ، وهو ما يطرح أمام تجارتنا الخارجية رهانات صعبة وجسيمة، تفرض ضرورة تنميتها وتسهيل معاملتها في الاستيراد والتصدير، وتبسيط إجراءات دخول وإخراج السلع من الموانئ، هذا دون إغفال التجارة الداخلية التي ينبغي متابعة تطورها ومعالجة مشاكل العاملين فيها خاصة التجار الصغار الذين يعانون من ضغوط المحتكرين الذين يفرضون أثمان غير الأثمان الرسمية في بعض المواد.

أما فيما يتعلق بالصناعة التقليدية فإن أهميتها تكتسيها من كونها تشغل حوالي مليون ونصف صانع وصانعة تقليدية، ومن مساهمتها في جلب العملة الصعبة، وإنعاش قطاعات أخرى مثل السياحة والثقافة، وهذا ما يجعلنا نطالب بالتفكير وبجدية في المشاكل التي يعاني منها القطاع في مجال الضرائب، ومسألة القروض، وغلاء قطع الغيار والمواد الأولية، خاصة المستوردة، ومنافسة المواد الاصطناعية ومشاكل التسويق والتنظيم، وغيرها من المشاكل التي تعرقل انتقال هذا القطاع من قطاع عائلي واجتماعي يعتمد على مساعدة المرافق الحكومية إلى قطاع منتج يعتمد على شكل المقاولة العصرية، وبهذا الصدد لابد من تقويم وضعية غرف الصناعة التقليدية، والعمل على حسن سيرها، وتسييرها لتساهم في تطوير هذا القطاع، الدفاع عن مصالح الحرفيين.

السيد الرئيس،

إن هذه بعض ملاحظاتنا بخصوص هذه القطاعات التي اعتمدنا الإيجاز في عرضها اعتباراً لعامل الوقت.

والسلام عليكم.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكراً.

عن الفريق الكونفدرالي المستشار المحترم السيد عبد الحميد الحمديوي.

* **المستشار السيد عبد الحميد الحمديوي :**

بسم الله الرحمن الرحيم

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

السيد الرئيس،

أتشرف أن أتدخل باسم الفريق الكونفدرالي أن المرحلة التي نحياها اليوم بما تتسمه من معطيات تتيح لكل واحد قراءتها من المنظور خلفياته المستمدة إلى التحليلات والمرجعيات، وأكيد أننا في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، نختلف معكم في الكثير من التقييمات والتحليلات الخاصة بالمجتمع المغربي الذي ليس مجرد أرقام ومقولات تصاغ في الشعارات، ولكنه قيم ومستقبل وبناء محكم يوحده حب الحياة وكره الحيف والظلم والاستغلال. وباسم الكونفدرالية الديمقراطية للشغل وفي إطار مناقشة الميزانيات الفرعية للقطاعات الصناعة والتجارة والصناعة التقليدية، الطاقة والمعادن، ثم المحافظة العقارية، وبما يقتضيه واقع الأمر في هذا المجلس الموقر، نتكلم عن رؤانا التي دافعنا بكل الوسائل المشروعة، وما تزال العديد من الجراح شاهدة على كفاحنا الذي لن

نحيد عنه إلا بإحقاق حقوق الطبقة العاملة، واندحار اللصوص والسماسرة، وسنعلن عن مواقفنا لمن في أياديهم صنع القرارات الجريئة والشجاعة، بإمكانها إذا توفرت لديهم الإرادة السياسية والشجاعة أن تساهم في التغيير المنشود الذي نبني عليه كل آمالنا قبل فوات الأوان، أكيد أن النسيج الإقتصادي المغربي، والنسق المعرفي الذي يواكبه لايستقيمان إلا بوضوح الأفكار، والإرادة وطي الصفحات الغير المشرفة، عمدت وماتزال فيها الطبقة العاملة في العديد من القطاعات المتعلقة بالصناعة والتجارة والطاقة والمعادن، لأنها قوة لاستنزاف فقط، وأكيد أيضاً أن الرؤيا الشمولية الموضوعية المتسمة بالحس الواقعي والبعد الوطني أساسيين للإنطلاقة والتنمية.

قطاع التجارة والصناعة :

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

فيما يخص مناقشة الميزانية الفرعية لقطاع التجارة والصناعة برسم السنة 2000/1999، فإننا نؤكد مرة أخرى على الأهمية الاستراتيجية لهذا القطاع، إلى جانب قطاعات حيوية المساهمة المؤمولة في بناء وتنمية الاقتصاد الوطني، إذا كانت المسؤولية المباشرة الوزارة هي إعداد تنفيذ سياسة الحكومة في ميادين التجارة الداخلية، والتجارة الخارجية والصناعة، وإعداد برامج التنمية الصناعية، فضلاً الوصاية على غرف التجارة والصناعة والخدمات، وعلى معظم وحدات إنتاج السكر والنسيج والمكتب الوطني للشاي والسكر، ومكتب التنمية الصناعية والمعهد العالي للتجارة، وإدارة المقاولات، وهي مسؤوليات مباشرة وجسيمة، فإن الكونفدرالية الديمقراطية للشغل باعتبارها منظمة نقابية لها مسؤولية تأطير المأجورين، والدفاع عن مصالحهم المادية والمعنوية انطلاقاً من مبادئها الثابتة، ومن قناعتها بضرورة الإهتمام بالعنصر البشري حتى يكون مؤهلاً للمساهمة بفعالية في التنمية الإجتماعية والإقتصادية لمواجهة تحديات العولمة، وتقوية المقاولة المغربية وتحسين مستوى إنتاجيتها من تمة لم يكن حلماً أن نطالب من أجل تحقيق هذه الأهداف وغيرها، بضرورة تطوير أساليب الإدارة وتقوية دورها وتحديث الوعي الذي يقرر فيها، ولها عن طريق إشراك جميع الفعاليات والأطر النظيفة بالقطاع، في إعداد وتنفيذ البرامج الوطنية في ميدان التجارة والصناعة، وتعزيز دور المندوبيات الجهوية من خلال تمتيعها بالإمكانيات والوسائل اللازمة، حل مشاكل المؤجورين فيما يخص الأجور والترقيم والترسيم، والاستقرار الوظيفي، وإعادة النظر في القوانين الأساسية للموظفين والمأجورين والتكوين والتكوين المستمر، والتعويضات والسكن الإجتماعي والنقل الجماعي في أفق خلق تحفيزات أخرى مشجعة، وعلاقات جديدة تنبني على احترام الرأس المالي البشري في قطاع المؤهلين لامتصاص جزئي من البطالة، وخلق فرص جديدة للشغل.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

إننا جميع كمجتمع في رهان عالمي كبير ومطلوب منكم تقوية الوعي بالمشاكل الحقيقة المحدقة التي تجعل المقاولة المغربية مفتقرة إلى العوامل الأساسية لمنافسة نظام العولمة، فإلى متى سنظل سجناء بالوسائل والأساليب التقليدية التي يبحث فيها المسؤولون عن ترك الحال على ما هو عليه، والترقيع حتى اتسعت الخراق على البراقع، وتبحث فيها المقاولة المغربية عن أقرب السبل القصيرة النظر والمدى بهضمها لحقوق العمال.

إن الإجراءات المتضمنة في الميزانية الفرعية لقطاع التجارة والصناعة الواردة في عرض السيد الوزير لم يكن لها أي دور فعال في إطار الهيكلة التنظيمية لوزارة تعاني من الانتظارية، والتعقيدات الإدارية المتمثلة في :

أولاً : إدماج وزارة التجارة الخارجية بوزارة التجارة والصناعة، والصناعة التقليدية، حيث يلاحظ أن هذا الإدماج لم تصحبه الإجراءات الفعلية الضرورية التي تضمن السير العادي لمصالح الوزارة.

ثانياً : ضرورة الالتزام بإصدار النص المنظم لهيكلة اختصاصات وزارة التجارة والصناعة، وقد أصبح الآن وقبل أي وقت الإسراع بإصدار النص الذي يراوح مكانه لمدة طويلة، خاصة وأن المرسوم الحالي أصبح متجاوزاً بحكم طبيعة الواقع، والتغييرات التي يعززها، فلم تعد اختصاصات الوزارة واضحة، وهي تعرف تداخلا مع اختصاصات الوزارة الأخرى، ومن أجل ذلك نطالب بالعمل على تفعيل برامج تأهيل المقاولة المغربية، وتوفير سبل تمنيعها حتى تكون قادرة على الإنفتاح على محيطها، والمساهمة في برنامج وطني وشمولي، وتكون قادرة أيضاً على مواجهة التحديات للمنافسة الخارجية الشرسة عبر خلق فضاءات إقتصادية جديدة لإدماج خريجين في حياتنا الإقتصادية، ومراجعة الإتفاقيات التجارية التي تربطنا مع شركائنا في الخارج في إطار حماية السوق الوطنية.

قطاع الصناعة التقليدية :

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارون،

أما فيما يخص مناقشة الميزانية الفرعية لكتابة الدولة الملكفة بقطاع الصناعة التقليدية، فإننا في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل نصر على ضرورة الإنتباه العاجل إلى وضعية وآفاق هذا القطاع، وذلك بالبحث عن سبل وحلول للصعوبات التي تعرضه سواء ما تعلق بالتهميش والأوضاع المزرية التي يحياها الأجراء بالوحدات الإنتاجية، أو من حيث النظر في بنايته التنظمية عبر الاهتمام بالهيكلة والتنظيم، ومراجعة المرسوم الخاص بالنظام الضمان الإجتماعي، والتقوية الفعلية لدور الهيئات، ثم الحماية الكفيلة بصيانة المنتوج الوطني ودعمه انطلاقاً من : التغطية الإجتماعية وتوسيع الاتفاقيات مع غرف الصناعة التقليدية، ومشاريع أخرى.

فهل يكفي تمني الجودة في المنتوج وإهمال الجودة في حياة العنصر البشري العامل؟ وهل يكفي تمني البحث عن إرضاء أذواق المستهلكين؟ وتهميش مطالب وحقوق الأجراء والعاملين في هذا القطاع؟ والذين يشكلون قرابة مليون ونصف صانع وصانعة جميعهم متخوفون من مصير قطاعهم، ما لم تتجند الإرادة الحسنة والفعلية بالتنظيم والتكوين والتجديد، إن نحن أردنا جميعاً المحافظة على جزء حي من حضارتنا ورهيننا تأهيل الجميع نحو المستقبل.

قطاع الطاقة والمعادن :

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

ونحن نناقش الميزانية الفرعية لقطاع الطاقة والمعادن، نستحضر بقوة دور الطبقة العاملة المغربية في استمرار حضور العديد من القطاعات في هذا المجال الحيوي، بالنسبة لاقتصادنا، رغم كونها تعاني من التغيير في الكثير من المجالس الإدارية، ونشير بالمناسبة إلى تسلط بعض المدراء في هذه المؤسسات الطاقية والمعدنية الذين يتجاوزون مسؤوليتهم، ويتعبرون أنفسهم فوق أي وصاية أو قانون، من خلال ما يقومون به من تحكم متسلط يلغي وجود العمال والتنظيمات النقابية، وما يقع أيضاً من خروقات في الشؤون الإجتماعية للعديد من هذه المؤسسات استمرار وجود عصابة سماسرة العمل النقابي، مما يحملنا على طرح السؤال كبير : كيف يمكن تحرير قطاع الطاقة والمعادن من اللوبيات المتحكمة فيه؟ وبالتالي تحديثه وعصرنته بما يلائم التطور العالمي؟ وكيف يتحول إلى قطاع يقوم بتحويل المواد الأولية إلى مواد مصنعة؟

- الخوصصة وتفويت الأمراض المهنية الأخرى.
- كهربة العالم القروي بالاتفاقيات الدولية تعاقدات المردودية الإنتاج والأرباح.

قطاع المحافظة العقارية :

لابد من تعميق الدراسات وجرد المشاكل التي يتخبط فيها التخفيض العقاري :

أولاً : بسط كل المتلاعبين الذين قادوا إلى خلق هذه المشاكل.

ثانياً : العمل على حل المشاكل بعد تصنيفها.

ثالثاً : إدخال المعلوميات المتقدمة إلى المحافظة العقارية.

قطاع السياحة :

أما فيما يخص قطاع السياحة فإننا نعتبرها ثروة وطنية علينا العمل من أجل إنمائها عبر التعبئة الشمولية وعقلية جديدة تكون المواطنة من مواصفاتها الأساسية، وستجدون رأينا في هذه مكتوب لدى رئاسة المجلس،

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً.

الكلمة للمستشار المحترم السيد عمر احمايلي.

* المستشار السيد عمر احمايلي :

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارون،

يشرفني أن أتدخل في مناقشة ميزانية وزارة الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري والمياه والغابات باسم الفريق الكونفدرالي.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

تعتبر فرصة مناقشة ميزانية وزارة الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري والمياه والغابات مناسبة مهمة لتسليط الضوء على أهم قطاع نسيج اقتصادنا الوطني، كما يعتبر فرصة لإثارة مشاكل ومعاناة ساكنة العالم القروي، من الفلاحين وعمال زراعيين وموظفين. إن تأهيل اقتصادنا وإعداده للمواعيد المقبلة يرتبط أساساً بجودة قطاعنا الفلاحي، وفعالية الألفية الثالثة على الأبواب، وخطابتنا الإصلاحية لازالت لم تترجم بكاملها على أرض الواقع، وفلاحتنا تعاني من عدة مفارقات لايقبلها العقل.

فالسياسة المتبعة في القطاع منذ أربعة عقود أفرزت لنا فلاحة هشة، يمكن أن تتأثر بأي تغيير مناخي، كما أنه من المؤسف أن تحظى فلاحتنا بكل الإهتمام الذي حظيت به لدى الحكومات المتعاقبة، باعتبارها بلداً فلاحياً بالأساس، ونصل في نهاية المطاف إلى ضرورة اعتمادنا على الخارج، لتوفير حاجياتنا الغذائية الأساسية، فعن أي أمن غذائي تتحدثون؟ وماهي استراتيجيتكم لتعديل الكفة؟ وضمان القوت الداخلي بعد التركيز فقط على الزراعات التصديرية؟

إننا الآن على مشارف إنهاء موسم فلاحي شبه جاف، تقلصت محاصيله إلى النصف تقريباً، وأعلنتم في هذا الشأن عن مجموعة من الإجراءات التي نتمنى أن تخفف نسبياً من معاناة القرويين، وأن توجه فعلاً إلى مستحقيها الحقيقيين، فالتجربة أثبتت أن سوء تدبير المساعدات، وتركها بيد أناس غير مسؤولين يخلق الكثير من المشاكل الإضافية، لذا نطالب بخلق لجن جهوية خاصة للمناطق الأكثر تضرراً للإشراف على تنفيذ هذه التدابير، وذلك بمشاركة أطر وزارة الفلاحة، والسلطات المحلية ومراقبين محايدين، والممثلين المحليين.

إن ظاهرة الجفاف أصبحت ظاهرة شبه بنيوية، وليست استثنائية الشيء الذي يتطلب نهج سياسة فلاحية بعيد المدى تأخذ هذا المعطى بعين الإعتبار سواء على صعيد تنمية المساحات المسقية، أو تنمية التجهيزات المرتبطة بالتخزين، مع صيانتها باستمرار، وتنويع تقنيات السقي المقتصد للماء، والتفكير في تنويع المزروعات، وفي سياسة القروض.

إن الفلاحة هي رافعة الإقتصاد الوطني، وعصبه الحيوي، لهذا يبقى النهوض بها رهيناً بالنهوض بالعالم القروي على جميع الأصعدة، بدءاً بتوفير البنيات الأساسية، ووصولاً إلى تعميم التعليم، وإقامة الوحدات الصحية والإدارات المختلفة، وهذا أمر يتطلب سياسة تكاملية وتشاركية مع الوزارات الأخرى، قصد رفع التهميش على العالم القروي، والمساهمة الفعلية في تأهيل اقتصادنا الوطني.

إن تهميش البادية وعدم حل مشاكلها يخلق اقتصاد مختلاً، ويساهم في تصدير مشاكل القرى إلى المراكز الحضرية، فالفقر

والبطالة والأمية وانتشار الأمراض وتدهور البيئة، وضعف البنيات التحتية عوامل سلبية لاتساعد القروي على الاستقرار في منطقته، كما أنها لاتشجع أبنائها على الحلم بمستقبل أفضل في ظل أوضاع راكدة. فرغم مجهودات الدولة بالنسبة للسنة الماضية فإن النقص لازال مهولاً في مجال التجهيز ومراقبة تدبير الموارد المرصودة للقطاع الفلاحي، ولعل التذمر والإحتجاجات التي تصل أصدائها أحياناً، كمنطقة أيت بلال تعكس فجاعة الأمر، وتعتبر عينات صغيرة للواقع المتأزم.

إن نجاعة وفعالية إستراتيجية إصلاحية ترتكز على نوعية الرجال المؤهلين لتنفيذها، فاستمرارية أغلب رموز المرحلة السابقة في مهامهم المركزية والجهوية، على رأس العديد من المؤسسات الوطنية لوزارتكم، رغم العدد الكثير من الملفات المعروفة لايساعد على التغيير، لهذا نتساءل : كيف تعتزمون مباشرة سياسة إصلاحية بهذا الحجم بنفس الطاقم الذي عمل الكثير من أطره على عرقلة عملية الإصلاح؟ فما يصل من أخبار عن طريق التدبير المالي من بعض المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي، وبعض الشركات الوطنية تتطلب تفعيل سياسة التخليق، والضرب بيد من حديد على أيدي المفسدين والمتلاعبين بثروات الأمة، وتعيين النساء والرجال الأكفاء في الأماكن المناسبة، وإلا بقيت طموحاتكم حبراً على ورق. كما أن المشاكل التي برزت في تسيير الصندوق الوطني للقرض الفلاحي تفرض إصلاحاً مهماً حتى تلعب هذه المؤسسة الوطنية دورها الطلائعي في النهوض بفلاحتنا، وستكون مناسبة مناقشة المشروع الجديد أمام البرلمان فرصة لإبداء رأينا بتفصيل.

إن الميادين المرتبطة بسياستنا الفلاحية كثيرة ومتنوعة، كما أن الإجراءات التي وردت في عرضكم مهمة، ويبقى الأساسي هو التحكم في الترجمة على الواقع، عن طريق المراقبة والمتابعة والبحث حسن والتدبير، وهذا يتطلب التفكير في جهاز تفتيشي فعال يقوم بهذه المهام، وإلا تبخرت شعارات التصريح الحكومي اتجاه البادية المغربية.

إننا نساند الرغبة في إعادة هيكلة الغرف الفلاحية، وتأهيلها وإشراكها في هذا المشروع الإصلاحي الوطني، ونطالب بالمزيد من الدعم للتعاونيات وتأطيرها، وتأهيل أطرها الصالحة، وفي هذا الإطار فإن نتائج هذا الموسم تعتبر مناسبة سانحة لقيام أطركم بحملات تحسيسية ميدانية لتعميم التأمين الفلاحي والإبداع في الأساليب الإقناعية بالاستعانة بممثلي السكان وبرجال التعليم بالمنطقة، بالإضافة إلى وسائل الإعلام المرئية والمسموعة، ونشير من جهة أخرى إلى ضرورة الحرص على تطبيق قانون الشغل بالنسبة للعمال الزراعيين في الضيعات، خاصة أن أغلبيتهم الساحقة غير مصرح بها لدى الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي، ومن جهة أخرى فإن الحاجة ملحة إلى حماية قطيعنا الوطني من الماشية عن طريق تأطير ومساعدة الكسابين، وإغاثة الماشية في فترات الجفاف، والقيام بحملة وطنية للتلقيح ومعالجة القطيع، قبل أن تظهر الأمراض كما حصل هذه السنة بالنسبة للحمى القلاعية التي استغلها خصومنا لمواجهة صادراتنا، وسن حملة ضدنا.

وبمناسبة الحديث عن الصادرات فقد حان الوقت لإعادة النظر في السياسة السابقة التي اعتمدت على منتوج معين وعلى أسواق محددة. إن آفاق العولمة الزاحفة تفرض الإعتماد على النفس والإنصات إلى المهنيين للتفكير في استراتيجية جديدة تعتمد رفع الجودة وتنويع أسواق المنتوجات، لتجاوز كل المصاعب التي واجهتنا في الأسواق التقليدية، ومن أهم المرتكزات السياسة الفلاحية فعالة ضرورة الإهتمام بالبحث الزراعي المرتبط بمشاكل فعلية للفلاح للفلاحة المغربية، وتأهيل التعليم الفلاحي، فلايعقل مثلاً السيد الوزير أن تلميذ البادية يحصل على الباكالوريا الفلاحية لايقبل في المعهد العالي للزراعة، وهذه المفارقة وجب البحث عن حل لها.

يعانون الفلاحون كثيراً مع إدارة المحافظة العقارية التي لازالت تشتغل بأساليب عتيقة، وبنظرة استعلائية وابتزازية في كثير من الأحيان، وهي من الإدارات الأكثر حاجة إلى التخليق والتحديث لرفع جودة الخدمات، كما نؤكد في الأخير على ضرورة تجاوز الحيف الذي تعاني منه المناطق الهامشية، وغير المحظوظة مع تنمية المناطق البورية في سياق استراتيجية شمولية متوازنة، وفي إطار تحقيق موعد من التكافئ بين الجهات، ينضاف إلى ذلك

ضرورة الإهتمام بالعنصر البشري، الذي يشكل أداة فعلية لتنفيذ أهداف وبرامج السياسة الفلاحية، وفيما يلي بعض المطالب التي تشكل في رأينا مدخلاً لهذا الإهتمام :

- تسوية الوضعية المادية والإجتماعية للمطرودين.

- إيجاد حل لمشكل الترقية بالنسبة لجميع المصالح التابعة لوزارتكم، سواء تعلق الأمر بالترقية التي تتم عن طريق الإختيار، أو تلك التي تعتمد على الإمتحان، وكذا على ترسيم جميع المؤقتين.

- صرف التعويضات عن الإقامة بالمنطقة، ومركز المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي.

إن قطاع الصيد البحري يعتبر مجالاً أساسياً في اقتصادنا الوطني، ودعامة أساسية لأمنا الغذائي، لذلك مناقشة الميزانية الفرعية للوزارة المشرفة عليها، فإننا نؤكد كمركزية نقابية دعمنا للموقف المسؤول الذي يجسد المغرب على عدم تجديد اتفاقية الصيد مع أوروبا، وضمنا لتطوير هذا القطاع فإننا نؤكد على ثلاثة جوانب لابد من إيلائها المهمة الكبرى :

- إحداث مناخ اجتماعي يضمن حقوق رجال البحر، ويعطي نفساً جديداً لتنمية التشغيل في بلادنا.

- تأهيل النسيج البحري بجميع مكوناته، ليستجيب لمعايير الجودة التي أصبحت تشترط في المنتوجات البحرية في السوق العالمي.

- الحفاظ على الرأس المال البيولوجي، وضرورة اتخاذ كل الإجراءات والتدابير اللازمة، حتى نتفادى كل انحراف من شأنه أن يخل بالتوازن البيئي لبيئتنا.

أما في المجال الغابوي فإن فشل السياسات المتعاقبة واضح في هذا الشأن، والأرقام الرسمية ناطقة بهول التراجع اللاحقة بتراثنا الغابوية، نتيجة النهب والإستغلال البشري اللاعقلاني، مع غياب أي سياسة تعويضية أو تنموية فعالة، لقد ترابطت وتداخلت مصالح عدة أطراف في مجال النهب، فكان الهاجس والإثراء السريع على حساب ثرواتنا الطبيعية، وأمننا البيئي والسياحي، ولعل بعض مشاكل السنة الفارطة غابات الرميات بطنجة، وغابة بني ملال تعكس فداحة الأمر.

لقد أشرتم سيادة الوزير إلى قلة الأطر وشساعة مجالنا الغابوي، ونضيف نحن إلى هذا نوعية الأطر وكفائتها ونزاهتها وليس فقط عددها، وهذا يتطلب منكم سياسة حازمة لمعاقبة كل متلاعب بتراثنا، والمشجع على تخريب غاباتنا، فالغابة ثروة للحاضر والمستقبل انعكاساتها الاجتماعية والإقتصادية والبيئية وهي مختلفة، لهذا فأي سياسة غابوية تتبنى أساساً على إشراك كل المتدخلين بالغابة، والمنتفعين بخيراتها من السكان المحليين وممثلين حتى يدركوا أهمية هذه الثروة، فيتعاملون معها بشكل عقلاني. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

* <u>السيد رئيس الجلسة</u> :

شكراً.

المستشار المحترم السيد محمد فلاحي.

* <u>المستشار السيد محمد فلاحي</u> :

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارون المحترمون،

أتشرف باسم الفريق الكونفدرالي لأتناول الكلمة لمناقشة الميزانية الفرعية برسم السنة المالية 2000/99، المتعلقة بقطاع التشغيل، الذي أكد صاحب الجلالة في أكثر من مناسبة أنها تشكل القضية الثانية بعض قضيتنا الأولى من أجل سياسة جديدة للتشغيل. إن السياسة المنتهجة منذ عقود في مجال التشغيل لم تساهم في توفير شروط النهوض بالاقتصاد الوطني لحمله على تجاوز هشاشة نسيجه، ولم تساهم في مناعة الوضع المالي والنقدي، والإزدهار المجتمعي والأمن الغذائي، فلا تقدم في المجال الصناعي، ولاإزدهار في الميدان الفلاحي.

إن هذه السياسة يتجسد فشلها في مظاهر كثيرة، وتفشي وتفاقم ظاهرة البطالة التي امتدت إلى أوساط المتعلمين والمتخصصين وحاملي الشهادات العليا. إن الخضوع لتوجيهات

وإملاءات المؤسسات المالية الدولية، والإهتمام بالتوازنات المالية على حساب التوازنات الإجتماعية، وما يؤدي إليه كل ذلك من تدهور الأوضاع الإجتماعية سيزيد الأوضاع على التعقيد، أمام التحولات المتسارعة التي يعرفها العالم، ممثلة في النظام العالمي الجديد، وتحكم الشركات العاملة في اقتصادية الدول، وما يرتبط بذلك من اقتصاد السوق المعتمد على التنافسية، وتحرير المبادلات التجارية وتخفيض الرسوم الجمركية، إلى غير ذلك من الإجراءات التي أخذت تهدد سيادة القرار الإقتصادي والسياسي، ومن أجل البحث عن بديل لمواجهة هذا الوضع، ترفع شعارات مثل التنمية المستديمة والشراكة ويقع التركيز على الإستثمارات الأجنبية، ومساهمة القطاع الخاص، فما هي حدود الدور الذي يمكن للقطاع الخاص القيام به؟ وأنتم تعرفون السيد الوزير طبيعة المقاولات المغربية التي تعاني الكثير من الظواهر السلبية التي لاتمت بصلة إلى المقاولة بمفهومها الحديث، كفضاء للإنتاج ومؤسسة تعتمد الخبرات والكفاءات العلمية والآليات والوسائل الحديثة في مجالات التسيير، والإدارات والإتصال المؤسساتي. إن الخروج من هذا الوضع، ومواجهة التحديات التي يفرضها ما يشهده العالم من تحولات وتطور متواصل يقتضي فتح حوار شامل يساهم فيه كل الفاعلين والجهات والمؤسسات المعنية، من أجل وضع استراتيجية وسياسة بديلة للتشغيل، تعتمد قبل كل شيء على الإمكانيات والطاقات الذاتية والثروات الوطنية سياسة تنطلق من مقاربة جديدة تعتمد التعبئة الوطنية، وتوظيف كل إمكانيات الإعلام والحوار والتواصل وتحاورات العمل.

إن مساحة مياهنا الإقليمية تغطي أكثر من مليون كيلومتر مربع، وتزخر بثروات هائلة متنوعة من الأسماك التي يحتاج استغلالها إلى كثير من اليد العاملة المدربة، وإلى كثير من الصناعات المرتبطة بالصيد البحري على الساحل أو في أعالي البحار، خاصة وأن اتفاقية الصيد البحري مع الإتحاد الأوروبي سينتهي العمل بها بعد شهور، لتأهيل هذا القطاع من أجل الفعل في هذه الإستراتيجية البديلة.

نفس الشيء بالنسبة للميدان الفلاحي الذي يظل رهيناً برحمة السماء، والذي يحتاج إلى الكثير من الجهد والعمل الجماعي لاستصلاح الأراضي، والتنقيب عن المياه والجوفية، وتوفير وسائل الري، وتوزيع ورفع الإنتاج الفلاحي، والبحث عن فضاءات جديدة لتسويق منتجاته، كل هذا من أجل أن ننهض بقطاعنا الفلاحي لحمله على لعب أدواره في نفس الإستراتيجية البديلة، لمواجهة متطلبات العولمة ومقتضيات إتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وخلق مناطق للتبادل الحر سنة 2010.

نؤمن في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل أن الدول والشعوب التي سيكون لها موعد مع التاريخ في ظل النظام العالمي الجديد، وفي إطار العولمة بكل رهاناتها وتحدياتها للبلدان التي تسود فيها الديمقراطية وتعتمد نهجاً سياسياً على قاعدة دولة الحق والقانون، التي تحترم فيها حقوق الإنسان السياسية والإجتماعية والإقتصادية، ويتم فيها توزيع الثروة الوطنية توزيعاً عادلاً، وتتوفر فيها كل شروط المواطنة والكرامة الإنسانية، وفي مقدمتها حق المواطن في الشغل الذي يمثل الضمانة الأساسية للعيش الكريم، أسئلتنا بين الأمس واليوم.

إن ميدان التشغيل كما أكدتم السيد الوزير في عرضكم أمام لجنة الفلاحة والشؤون الإقتصادية كان وسيبقى دائماً أحد الإهتمامات الأساسية والإنشغالات والهموم اليومية لهذه الحكومة، فهل تترجم الزيادة في الغلاف المالي المخصص لميزانية التنمية والتشغيل بنسبة 9,475 ما أكدتم عليه في عرضكم؟ لقد طرحنا بمناسبة القانون المالي 99/98 في التدخل المتعلق بقطاع التشغيل جملة من الأسئلة تهم قضايا مرتبطة بالوزارة التي تتحملون مسؤوليتها، لأن الإهتمام بها والحسم فيها ومواجهتها ينسجم مع التغيير الذي نتطلع إليه جميعاً. قضايا تتعلق بالكفاءة والإمكانيات وآليات المراقبة، ووضعية العاملين بالوزارة، والمصالح الخارجية وتكوينها، وإعادة تكوينها..

فما هي الخطوات التي تم اتخاذها في هذا السياق؟

لماذا يتم تجميد آليات الحوار؟

لماذا تبقى النزاعات الإجتماعية بدون حلول؟

ما مصير مشروع مدونة الشغل؟

ماذا أنجز في ميدان التكوين وإعادة التكوين؟

إلى متى هذا التعثر في التعامل مع مقتضيات التصريح المشترك؟ هذا التصريح الذي أردنا له أن يكون منطلقاً ومدخلاً لثقافة عقلية ومنهجية ومقاربة وعلاقات جديدة بين الحكومة وأرباب العمل من جهة، وبين المركزيات النقابية من جهة ثانية.

إن أسئلة تتعلق بقضايا ومجالات كانت مطروحة، وكان من الممكن أن تتم معالجتها، لو كان لدينا نفس التقدير لمدى خطورة المشاكل المرتبطة بها، واعتماد الشجاعة والجرأة في مواجهتها لوضع حد للمفارقة التي تطبع الكثير من العلاقات، والعلاقة بين احترام القانون واستقرار الشغل، بين الخريجين والمؤهلين وبين مناصب الشغل، بين تزايد النزاعات ومؤسسات الحوار الحقيقي، بين ارتفاع الأسعار ومستوى الأجور والتعويضات بين مستوى استهلاك الأسر الأكثر غناً والأكثر فقراً.

احترام القانون واستقرار الشغل : من المفارقات التي تطبع كثيراً من العلاقات المرتبطة بعالم الشغل، تلك المفارقة التي تطبع العلاقات بين احترام وتطبيق القانون بين واستقرار الشغل، هذه المفارقة التي يساهم استمرارها في الرفع من نسبة البطالة، وممارسة التعسف على العمال والمستخدمين، وحرمان قطاعات كثيرة من حقها في الشغل.

ومن مظاهرها : عدم احترام الحد الأدنى للأجور في كثير من مؤسسات القطاع الخاص، وفي حالة متعددة في القطاع العام، عدم احترام ساعات العمل القانونية، التحايل على القانون واختلاق المبررات لإغلاق بعض المؤسسات لممارسة التسريح الجماعي للعمال، مثلما حدث في إيكوز بوادي زم، سوكو فلاما وكابوطوا في الدار البيضاء، ومن المظاهر اللاإنسانية في هذه المفارقة، والتي تمس كرامة المغرب والمغاربة، تشغيل الأطفال سعياً وراء الإثراء والربح السريع.

إن احترام القانون يشكل ضمان لاستقرار الشغل، وتوازن المجتمع، ونمو الإستثمار، فلو كان احترام القانون سائداً في المؤسسات الإنتاجية، لما عانت الشغيلة المغربية من مواصلة الحريات النقابية في العديد من الحالات تيتنا مثلاً، ولو كانت العلاقات تقوم على احترام القانون لما عانى المأجورين من جراء الطرد والتوقيف في جميع القطاعات الإنتاجية بما فيها القطاع العام، فبالدار البيضاء على سبيل المثال تكون حالات الطرد والتوقيف التعسفي في القطاع الخاص 30 ألف حالة سنوياً، حسب الإحصاءات الرسمية التي تبقى موضوع تساؤل، في حين أن عدد مناصب الشغل التي يتم ملئها سنوياً التي تتجاوز نسبة 30% من الذين يتعرضون للطرد والتشريد، أما ما يعرفه القطاع غير المهيكل من فوضى وتعسفات وتسريحات فحدث ولاحرج، ولو كان القانون يحترم لما تعرض العمال لكثير من محاكمات كما حدثت لعمال ضيعة أربو، ومسؤولين نقابيين بمكناس وبمؤسسات «أسيك سوميليك» و«ديماك» والصناديق التجارية و«فارماك» و«فارماكوم» بالدار البيضاء، ولو كان القانون يحترم لما عرفت الساحة العمالية هذا الكم الهائل من النزاعات التي لازالت العديد منها معلقة بدون معالجة.

إنطلاقاً من هذه المفارقة وإيماناً منا بدولة الحق والقانون، ومساهمةً منا بتوفير شروط إنجزاها، كنا وما نزال في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل نلح ونطالب باحترام القانون وتطبيقه، والعمل على تحسينه وتعديله وملائمته مع تطور المجتمع، واعتماد الآليات القانونية لتحديد المسؤوليات، ومعالجة المشاكل، وتحديد العلاقات المرتبطة بهذا المشروع، ومن نفس المنطلق ونفس الإيمان كانت مطالبتنا بوضع إعداد مدونة الشغل لتسود الشفافية والوضوح والمسؤولية، والمنطق القانوني في عالم الشغل ببلادنا، بدل اللبس والخلق والبيروقراطية والفوضى والمحسوبية، وسنتصدى بحزم لكل إرادة تتجه إلى جعل مدونة الشغل آلية لتكريس واقع العلاقات اللامتكافئة.

إن مدونة الشغل التي نتطلع إليها، والتي نريد لها أن تكون نقطة تحول في كل ما يتصل بعالم الشغل تعلق الأمر بالعمال أو أرباب العمل، أو الإنتاج أو الجودة، يجب أن يكون مثال توافق بين أطراف الإنتاج، وترجمة الوعي بالمستجدات والرهانات الوطنية، والتحولات الدولية.

وفي هذا الصدد نجدد مطالبتنا بـ :

- المصادقة على كل الاتفاقيات والتوصيات والمواثيق المتعلقة بالشغل والحريات النقابية.

- إشراك النقابات في مراجعة الأنظمة والقوانين الأساسية للمرافق العمومية والشبه العمومية، وكذا قانون الوظيفة العمومية، وذلك في إطار استراتيجية شاملة للإصلاح الإداري.

- إشراك أعضاء اللجن الثنائية، ولامناديب العمال في المجالس الإدارية.

- التكوين من أجل الإندماج : بعد مرور أكثر من سنة على تبني هذا القانون ماهي الحصيلة؟ الإحصائيات الرسمية تقول أن الأهداف المنتظرة تم تحقيقها، والواقع يفند ذلك، فجزء هام من هذه التوظيفات كان وهمياً، وتسبب في استنزاف خزينة الدولة، الشيء الذي جعل النصابين يفتنون على حساب معضلة البطالة.

من هنا تظهر أهمية الدور الذي يمكن أن يقوم الجهاز المراقبي للحيلولة دون أشكال التحايل الذي تمارس استغلال المال العام، وفي هذا الباب نقترح إعطاء مفتشي الشغل صفة ضابط شرطة قضائية، حيث لايمكن الطعن في محاضرهم إلا إذا ثبت الزور، مع إحالة هذه المحاضر مباشرة على النيابة العامة.

ثانياً الإهتمام بأوضاع العاملين بوزاتكم والمصالح التابعة لها أطر وإداريون ومستخدمين، وإذا كانت الحكومة تعتبر أن قانون التشغيل لاندماجهم هو الدعامة والركيزة الأساسية لتصورها وسياستها في مجال إنعاش سوق التشغيل، وامتصاص البطالة، فإن عدم تحصيل هذه السياسة بإرادة حقيقية تتصدى لعديمي الضمائر ولمقتنصي الفرص على حساب آداب الشعب الكادح، يجعل قانون التكوين الإندماج الإجرائي يتعثر، بل تسرق أهدافه الإجتماعية المتوخاة منه.

لذلك نطالب تطهير إدارتكم من اللوبيات المفسدة، التي أثبتت التجارب أنها تعمل على إعاقة أي سياسة لتصدير الإصلاح الحقيقي لأنها لاتخدم مصالحهم النفعية ضداً على العناصر النزيهة التي من المؤكد أنها موجودة وبكثرة في وزارتكم، ساهمت وماتزال في جعل المصالح التابعة لكم مناراً في ميدان التشغيل.

وختاماً لايمكن للمجتمع أن يواصل استمراره في الوجود ما لم يوفر لأبنائه الشغل كسبيل للإنخراط في عملية الإنتاج التي منها تنطلق المشاريع التنموية لتعود بالخير على الفضاء والإنسان، وبها نضمن المستقبل للأبناء.

السيد الوزير،

ما استمعتم إليه في هذه الجلسة هو مجرد ملخص لرأينا نستند على تحليلاتنا للأوضاع في عالم التشغيل، وستجدون كلمتنا مفصلة لدى رئاسة المجلس.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكراً.

آخر متدخل المستشار المحترم السي عبد الرحمن بيجي، عن النقابة الديمقراطية في قطاع التشغيل.

* **المستشار السيد عبد الرحمن بيجي :**

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

إن السياسة التشغيلية للحكومة تعد مقياساً لمدى الإهتمام بالملف الإجتماعي وتوضيح لنظريتها وأسلوبها في معالجة قضاياه ومشاكله، حيث ما فتئت منذ كانت مكوناتها في المعارضة إلى حدود اليوم، وهي تمارس في السلطة التنفيذية تمطر المواطنين بسيل الإدعاء عن الحلول السحرية الغير المسبوقة في مجال القضاء على البطالة، وإرساء ثقافة الحوار والتضامن والإدماج الإجتماعي، التي سرعان ما تتحول إلى ركام من التوصيات والمقررات، تملأ أرشيف الإدارات، وتستنزف مواردها السيطة أصلاً، لقد خرجت الطبقة الشغيلة والجماهير العاطلين من كل برامج الحكومة واقتراحاتها ومناظراتها خاوية الوفاق لم تزيد بطالة الخريجين إلا استفاحلاً، رغم تبطيل الحكومة لبضعة آلاف تم إدماجهم في إطار برامج

المبادرة من أجل التشغيل، والتي لايمكن بأي حال من الأحوال اعتبارها حلاً نهائياً لهؤلاء الشباب يقيهم من شر التشرد والضياع، لأن أغلبيتهم سوف يجدون أنفسهم بعض قضاء 18 شهراً من الحلم بالطمأنينة، والاستقرار في نقطة الإنطلاق من جديد، إضافة إلى أن أفاق هذا البرنامج المحدود، نظراً لمحدودية طاقات المقاولات، على التشغيل في ظل ظروف الركود الإقتصادي الراهن.

أما وضعية الطبقة العاملة فهي لاتحسب عليها، فلاهي استفادت من التزامات اتفاق فاتح غشت 96، التي تنتظر بعضها التنفيذ منذ أربع سنوات ولاهي وجدت لدى الحكومة الحالية مخاطباً يصغي لمطالبها، ويتحاور من أجل تنفيذ ولو جزء منها، وذلك رغم الترويج لجلسات الحوار الإجتماعي الأحادي الجانب الذي أبت الحكومة إلا أن تجعل منه واجهة دعائية، بعد ممارستها الإقصائية لنقابات العمال ذات تمثيلية عمالية وبرلمانية، وإنسحاب أخرى احتجاجاً على شكلية الإجتماعات ولاجدواها، وفي ظل استمرار معارضة الطبقة الشغيلة من تدني قدرتها الشرائية بسبب ضعف الأجور وهزالتها، وظروف العمل الصعبة، والمعاملة الغير المتكافئة مع أرباب العمل، وعدم احترام القانون وتقادم بنوده، تأبى الحكومة إلا أن تمدد معاناتها بعدم الحسم والإسراع في إخراج مدونة الشغل إلى حيز الوجود.

إننا في النقابة الوطنية الديمقراطية بمناسبة مناقشة ميزانية وزارة التنمية الإجتماعية والتضامن والتشغيل والتكوين المهني نطالب الحكومة بالاستجابة للمطالب الملحة والمشروعة التي لاتقبل التأجيل للطبقة الشغيلة، وعلى رأسها :

- الرفع من الأجور والتعويضات بما يتناسب وارتفاع تكاليف المعيشة، ضماناً للعيش الكريم للعمال وأسرهم.
- تنفيذ كل بنود اتفاق فاتح غشت دون تأجيل.
- إرساء الحوار الإجتماعي الجاد والمسؤول مع كل ممثلي الطبقة العاملة وأرباب العمل بدون استثناء وإقصاء أو محاباة.
- الإسراع بإصدار مدونة الشغل عادلة وشاملة، وتعزيز دور مفتشيات الشغل، وتحسين أدائها بتمكين أطرها من كل الوسائل المادية والمعنوية، لقيامهم بمهامهم على أحسن وجه، ضماناً لاحترام الحريات، والتعددية النقابية.

والسلام عليكم ورحمة الله.

* **السيد رئيس الجلسة :**

بهذا قد أنهينا جدول أعمالنا، ورفعت الجلسة.

السيد الوزير تفضل. تفضل.

* **السيد الوزير :**

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

اللي بغيت السيد الرئيس لو سمحتم، بغيت أولاً نشكر جميع السادة المستشارين على التدخلات ديالهم القيمة، وبدون شك هذا التدخلات كلها غادي تزيد تغني أولاً المناقشة اللي كانت على صعيد اللجن، ثم غادي تزيد تغني كذلك التقرير الهام اللي اللجنة قدماتوا، وبهذا المناسبة بغيت نشكر كذلك أعضاء اللجنة متاع القطاعات المنتجة، رئيساً ومقرر ومكتب متاع اللجنة، بغيت بعض النقط لوسمحتم اللي داخلة في نطاق التجارة والصناعة والصناعة التقليدية.

السادة المستشارين ورود النقطة اللي هي حقيقة تتهم الجميع، وهو متاع البطالة، البطالة على كل حال بلا شك هذا الأيام في الجرائد عطاوْ واحد الرقم على كل حال اللي هو ربما مبالغ فيه، حيث فرقوا مابين المدن ومابين البادية وعطاوْ واحد الرقم متاع 23% متاع البطالة في النطاق الحضري، ولكن في البادية ماتعداشاي 7% على كل حال احنا دائما تنقولوا بأنه المعدل تيروح مابين 12% أو 14% متاع البطالة، وتتعرفوا بأنه هذا المشكل حقيقة مشكل عويص جداً، وسيدنا الله ينصروا كان ترأس ندوة وطنية في مراكش خاصة بهذا المشكل متاع البطالة، وحقيقة توصلنا تقدمنا كثير في هذا الميدان، خصوصاً وهو البطالة عند ارتباط ارتباط على كل حال مواتي مع الاستثمار، خص لابد يكون استثمار، خصنا لابد نرفعوا من النمو متاع اقتصاد البلاد باش يمكن لينا على كل حال

نقضيوْ شيئاً فشيئاً على هذا المشكل البطالة، خصوصاً وهو الآن بدات الجولات متاع السيد الوزير الدولة الداخلية مع وفد وزاري مهم اللي بدا تيضور على الجهات أو تيدير اجتماعات على كل حال مع صعيد كل جهة على حدى، مع المسؤولين المنتخبين، ورجال الأعمال، ونقابيين ومسؤولين على صعيد الجهة، وبدون شك هذا النقاش اللي بدا غادي يوصل لواحد النتائج اللي هي حقيقة مهمة جداً، وغادي يمكن نوصلوا أولاً نلقاوْ العمل لدوك الناس اللي هما عاطلين، بل الجيل اللي غادي يجي فالمستقبل القريب كذلك، تاهوا خصنا نهيئوا لو هذا العمل، كذلك الاستثمار باش يكون استثمار خاص لابد نوجدوا لو عاوْد الأرضية ديالوا، تتعرفوا بأنه الحكومة عازمة بأنه تتدير واحد العدد متاع أولاً المركبات الصناعية، وتتعرفوا بأنه كاين 7 متاع لهذا المكونات في المغرب، وكذلك كاين واحد العدد متاع الأحياء الصناعية اللي غادي تدار كذلك في الأقاليم، كاين كذلك الأحياء الإقتصادية، أحياء اقتصادية كذلك حتى هي غادي تخلق واحد العدد المناصب متاع الشغل، كذلك كاين المشاتل بالنسبة للشباب دوك الشباب المقاولين الشباب، وهذا المشاتل تتدار بشراكة مابين الوزارة متاع الصناعة والتجارة والصناعة التقليدية والبلديات الجماعات المحلية، ومع الغرف المهنية كانت غرف التجارة والصناعة أولا غرف متاع الصناعة التقليدية، حقيقة هادشي غادي يخلق كذلك واحد العدد متاع المناصب الشغل.

النقطة الثالثة اللي تجبدات من طرف السادة المستشارين وهي التجارة الخارجية المشاكل متاع العولمة، المشاكل متاع المنظمة العالمية تاع التجارة، كيفاش يمكن لينا على كل حال باش ننوعوْ الأسواق ديالنا التقليدية بأسواق جديدة، بالطبع الوزارة متاع الصناعة والتجارة والصناعة التقليدية الآن تتعمل كثيراً في هذا الميدان، ويمكن نقولوا بأنه هذا السنة 1999 37 معرض دولي اللي الوزارة قامت بها في العالم، فأوربا كثير كذلك تاهوا واحد العدد متاع الدول الآسيوية والدول العربية والدول الإفريقية، كاين كذلك تتبع متاع المنظمة العالمية للتجارة وتتبع الإجتماعات اللي هي منظمة، وكاين واحد العدد المشاريع القوانين اللي الآن راهما في مجلس المستشارين، وكذلك مجلس النواب، وهذا القوانين راه احنا متبعينهوم، كاين كذلك اللي بغينا نعطيوْ بعض الأرقام بالنسبة للتجارة ديالنا الخارجية نقولوا بأنه الواردات اللي تنديروا مثلاً السنة الماضية الوادرات 10 مليار متاع الدولار اللي عندنا متاع الواردات التصدير تنصدر صدرنا 7 مليار متاع الدولار، أي المجموع مابين الصادرات والواردات 17 مليار متاع الدولار، أي إلى جينا نشوفوا التغطية متاع الواردات ديالنا تتلقاوا بأن مغطية 70% أي 70% باش مغطينها، و30% الأخرى مغطينها غطيناها كذلك بالخدمات الخدمات تتعرفوا بأنه كاين جوج القطاعات اللي هي مهمة، أولاً السياحة، أو كذلك تحويل متاع الجالية ديالنا المغربية اللي في الخارج هذا التحويل تيعطي واحد 3 المليار متاع الدولار، أي تتولي الحجم ككل ما فيه من الخدمات 20 مليار تاع الدولار مثلاً إلى جينا نشوفوا كذلك الإحتياط اللي عند المغرب متاع العملة الصعبة باش يمكن لوا يستورد عندنا 4,5 مليار متاع الدولار اللي كاين احتياط متاع العملة الصبعة، أي التغطية متاع 4 شهور أو نُصْ متاع الواردات، هذا المؤشرات على كل حال مهمة جداً وتتبين بأنه الصحة متاع التجارة ديالنا الخارجية هادشي ما كافيشاي الحق بغينا كذلك نزيدوا أكثر، خصوصاً راهوَ المفاوضة اللي غادي تكون مع المنظمة العالمية للتجارة فعام 2000، وخصوصاً بالنسبة للتصدير متاع المواد الفلاحية الخام أولا المواد الفلاحية المصنعة.

كاين نقطة كذلك تجبدات من طرف السادة المستشارين وهو حول الغرف المهنية الدور ديالهم التجارة الداخلية كيفاش يمكن لها تتطور كيف يمكن لها تنظم، بالطبع هادشي كلوا راه فذاك التقرير اللي هو مشكور كذلك نوبة أخرى للجنة، واللي جا فالعرض اللي كان لي الشرف وقدمتوا أمام اللجنة، كاين هناك واحد العدد متاع التدابير واللي غادي تتاخذ وغادي يمكن لها تحسن على كل حال، أولاً الدور متاع الغرف التجارية والصناعية تتعرفوا بأنه المخاطب على الصعيد المحلي غادي يكونوا واحد الغرف لكيلعبوا واحد الدور مهم خصوصاً وهما ماطرين عندهم واحد الأطر مهمة، كانت غرف التجارة والصناعة، كانت غرف فلاحية كذلك أولا غرف متاع

الصناعة التقليدية وغرف كذلك متاع الصيد البحري، هاذ الغرف كلهم راه يمكن لهم يقوموا بواحد الدور كذلك رئيسي.

كاين النقطة الأخيرة وهي متاع الصناعة التقليدية، أظن بأنه السيد كاتب الدولة مالي تقدم بالميزانية وتقدم بالعرض ديالوا أمام اللجنة عطا واحد متاع التفاصيل، وحقيقة واحد العدد التدابير اللي تاخذات لهذا القطاع اللي لزال يخفى على السادة المستشارين بأنه هذا القطاع قطاع مهم جداً أولاً الأصالة المغربية تنلقاوها دائماً في الميدان متاع الصناعة التقليدية، كذلك تتخدم تتعيش 1 مليون أو 500 ألف متاع المواطنين اللي تيعيشوا من هذا القطاع، بل المغرب تيتعرف كثير في الخارج بالأصالة ديالوا، أي الصناعة التقليدية، واحنا حقيقة تنحتفاظوا وجا فبعض التدخلات متاع السادة المستشارين بأنه كاين الناس اللي تيبغيو يقلدوا الصناعة التقليدية بالآلات إلى أخره، كيمكن نقول لكم بأنه أخيراً لقينا واحد المشكل ففاس متاع واحد الصانع التقليدي جاب واحد الآلة باللازير ماشي اللازير غير تتقطع بالماء باش يمكن لها تقطع الرخام، الرخام أوّلاً للخشب أولا النحاس وسحابنا بأنه تيصاوب بها تيقطع بها الجليج البلدي ماللي مشينا على كل حال وقلبنا وشفنا هذا المعمل متاع هذا السيد لقينا بأنه ذيك اللآلة ميمكن لوشاي يقطع بها الجليج البلدي على حقاش الزليج البلدي ماصحيحشاي ومايمكن لوش يقطع الزليج البلدي يمكن لو يقطع بها مواد أخرى من غير الزليج البلدي، ولهذا هادشي متبعين لازم تيخصنا لابد الأصالة متاع هذا الصناعة التقليدية تبقى على أصلها، فلهذا شكراً السيد الرئيس سامحوا لي إلى طولت شي شوية، ولكن كان من الواجب باش نعطي هذا الملاحظات.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكراً السيد الوزير.

رفعت الجلسة.